

غارودي



الأصوليات المعاصرة أسبابها و مظاهرها

دار علم الفين
باريس

روحيه غارودي

الأصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها

تعريب
الدكتور خليل أحمد خليل

دار عالم الفين
باريس

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف .
ولدار عام ألفين
باريس

الطبعة 2000 م

استمـلال

مع هذا الكتاب ، يطمح الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي ، المتعمّد التجارب والكتابات دينياً وفلسفياً وسياسياً ، إلى إبراز منعطف خطير في التكوين الفكري والايديولوجي للعالم المعاصر . هذا المنعطف يمكن وصفه بأسطورة الأصول ، المتحوّلة بدورها إلى عقيدة مترمّنة ، وبالتالي إلى عقدة أصوليّة ، قوامها في كل ألوانها ، الاعتقاد بتفوّق أصل على أصل ، ونوع مذهبي على نوع ، ولون قوّة على لون آخر . مرّة أخرى ، يعاصر الانسان عقدة أصله ، ويواجه مأساة تطوّره غير الخلاق وغير الحضاري دائماً . إنها مأساة توهم وإيهام ، منطلقها الظنّ أنّ الإنسان في هذا الجلباب العلمي ، أو ذاك القناع التقني ، أو تلك الصورة الفكرية / الدينية أو السياسية / هو أصل كل شيء ، وهو بذلك مختلف ، مميّز ، فوق الأشياء ، يتلاعب بها ، فيحوّل مأساته الوجودية إلى ملهاة أطفال ، ويصحّ عندئذ ما ذهب إليه أفلاطون في قوله « معتقدات هؤلاء ملهاة أطفال ! » .

فمن هم هؤلاء الذين يستلرجهم غارودي ، في مبحثه هذا ، الفلسفي الانتقادي الجارح ، إلى ساحة محاكمة فكرية صارمة ؟

إنهم في المقام الأول المسؤولون الأصليون عن المأساة الملّهائية التي آلت إليها الانسانية في نهاية القرن العشرين . وبالتالي لا بد من غوص وراء جذورهم التاريخية ، ليس فقط للنظر في ولادة مأساتهم المنعكسة فينا وحولنا ، بل أيضاً والنظر في ولادة تاريخنا المأساوي الذي يُبعدنا عن واحة السلام العالمي ، بقدر ما يُجبرنا على الوقوع في دوّامات الحروب اللامتناهية : الحروب الدينية ، الحروب القومية ، الحروب الاستعمارية ، الحروب الاقتصادية الخ .

يرى غارودي في بحثه هذا ، المطروح في آفاق إنسانية العام 2000 وما بعده ، أن مذهب التفوق العلمي أو العلموية المبنية غرباً على فلسفة أوغوست كونت الوضعية هو الذي دفع الغرب ، رغم ثوراته الصناعية والسياسية ومطامحه الديمقراطية ، وربما بسببها كلها إلى تعيين نفسه مسؤولاً عن استعمار العالم بأسره ، سواء بحجة تمدينه واكتشافه واستثمار موارده ، أم بحجة التعرف إليه . وفي كل حال ، بات الغرب العلموي ، المنتج لأصوليات بعضها ديني معاصر كالأصولية الشاتيكانية وبعضها سياسي ملتو كالرأسمالية المتوحشة التي تقتل سنوياً 50 مليوناً في العوالم الثالثة جوعاً ، أي أنها تقصف شعوب الجنوب العالمي بقنبلة نووية يومية ، هي قنبلة التجويع ، وكالنازية/ الفاشية التي أدخلت أوروبا ، ومعها العالم أجمع في حروب ذهب ضحيتها أكثر من 50 مليوناً ، وأخيراً لا أخيراً ، هذه الستالينية التي جرّدت الفكر الاشتراكي العلمي من كل جدلية وحوار وتحرر حقيقي ، مما جعل الامبراطورية الستالينية تنهار ، سلمياً ، من داخلها ، بحكم أصوليتها وعقدتها المرضية ! بات الغرب هذا عاجزاً عن الاعتراف بآخرين سواء ، وفي الوقت نفسه لم يعد قادراً على محاوره نفسه ، فكيف سيحاور سواء الذي لا يعرف ولا يرغب في التعرف إليه إلاّ بقمعه وظلمه ومحاربته ؟

في الغرب نجد أم الأصوليات كلها ، ومنها الأصولية الصهيونية . أما الأصوليات المنعكسة في مرآة العوالم الثالثة ، لا سيما المرأة الإسلامية (باكستان ، أفغانستان ، إيران . . الخ) والمرأة العربية الإسلامية (الخليج ، مصر ، لبنان ، تونس ، الجزائر . . الخ) ، فهي ، برأي غارودي معلولات لعل ، لأن الإسلام الحنيف ، القرآني والسني القويم ، براء مما يلصق به من توظيف سياسي ، غالباً ما يُحوّل إلى ذرائع وحجج تستخدمها الأصوليات الغربية في غزوها لثروات العالم الثالث ونهبها لشعوبها ومنعها من التحرر والتقدم إلى رؤية علمية واقعية لمشاكلها الحقيقية .

هذا الكتاب يقرع ناقوس الخطر ، انطلاقاً من فرنسا ، حيث حركة لوبين تستفيد من أصوليات الغرب والشرق معاً ، فتسعى إلى طرد المهاجرين ، أي طرد العالم الثالث من أوروبا ، بدلاً من السعي لحل مشاكل المجتمع نفسها ؛ ومروراً

بالولايات المتحدة الأميركية ، حيث يزداد الاتجاه إلى فرض ايدولوجيا التوحش
الرأسمالي بقوة التفوق التقني العسكري ، كما حدث في الشينام وعدد من
جمهوريات أميركا اللاتينية ، ومؤخراً في الخليج ا

وفي الوقت نفسه ، يحذر غارودي شعوب العالم الثالث ، لاسيما الشعوب
العربية والإسلامية ، من مخاطر البحث عن هويتها القومية والانسانية المتحررة ، في
أصوليات تتنافى مع جذورها التاريخية ، ومع واقعها التحرري وحاجاتها الحقيقية .
ويضرب مثلاً على ذلك الأصولية الجزائرية التي تندرج سياسياً في مشروع الأصولية
الغربية التي ترفض الاعتراف بعروبة الجزائر .

أخيراً ، يدعو هذا الكتاب إلى حلّ مشاكل العالم المعاصر بالحوار الذي يقوم
على مبدأ الاعتراف بأن لدى الآخر ما نتعلمه منه ، وأن لدينا ما نعلمه للآخر ، فبدون
المبدأ هذا ، يبطل الحوار وتستمر الحروب ، ومرة أخرى ، ينبها غارودي بعد سلسلة
كتبه الطويلة والمتنوعة ، إلى أن هناك مقاربات أخرى لمعالجة شؤون البشر ، غير
التعصب والتنطع والقتل ؛ إنها مقاربات الفكر الإنساني الحر ، التي استلها الإسلام
النبي والقرآني منذ 15 قرناً ، وما زال قادراً على تقديمها لإنسانية تصنع هويتها ، بلا
أقنعة .

خ.أ.خ

**مدخل
ما الأصولية؟**

إن الأصوليات ، كل الأصوليات ، أكانت تقنوقراطية أم ستالينية ، مسيحية ، يهودية أم إسلامية ، تشكل اليوم الخطر الأكبر على المستقبل . فانتصاراتها ، في عصر لم يعد لنا فيه الخيار إلا بين « الدمار المتبادل والمضمون » والحوار ، يمكنها أن تحبس كل المجتمعات البشرية في مذاهب متعصبة منغلقة على نفسها وبالتالي متجهة نحو المصادمة .

إن هذا الكتاب سيجعل أسنان الأصوليين من كل اتجاه ، تصطك ، لأن أحداً لا يقبل أن يُسمّى بهذا الاسم .

مع ذلك ، تعريف الأصولية واضح : فهي تقوم على معتقد ديني أو سياسي مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها . وهكذا تعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة وأنها تفرضها .

هناك أصوليو العلموية والتقنوقراطية الذين يزعمون أن عندهم جواباً لكل شيء باسم تصور قديم ، وضعي ، للعلم ، والذين يؤمنون بهيمنة الغرب الخالدة . فهناك الأصولية الستالينية ، والأصولية الرومية (نسبة إلى روما) ، والأصولية الإيرانية ، والأصولية الجزائرية ، والأصولية الإسرائيلية ، وأصولية « الإخوان المسلمين » ، والأصولية السعودية ، أو أصولية لوين Le Pen . إن كل ألوان الأصولية محللة في مصدرها وخصوصيتها . مع أولوية : إن العربية السعودية هي المركز السطحي للزلازل الأصولية في العالم الإسلامي .

أما دحض الأصولية الإسلامية فلا يجري إنطلاقاً من غرب تلوح نباشير

انحطاطه ، بل من الداخل : انطلاقاً من الرسالة القرآنية التي تبين أن الإسلاموية هي مرض الإسلام .

بادئ الأمر سنعبّر عما لا يجوز فعله : لا تنازلات ، لا تضليلات ، لا قمع ؛ بل معالجة جذرية ، أي تبديل جذري لعلاقتنا مع العالم الثالث ، ومع العمال المهاجرين الذين هم العالم الثالث بيننا .

إن الأصولية هي الخطر الأكبر على عصرنا ، حيث لا يمكن حل أية مشكلة انطلاقاً من مجتمع جزئي واستناداً إلى معتقداته الجامدة .

فالحوار هو نقيض الأصولية . لكن ليس هناك حوار بين السيد والعبد . إن الحوار تضليل إن لم تُحلّ المشاكل الأساسية التي يولد تناسيها الأصولية : العلاقات مع العالم الثالث ، وكل ما ينجم عنه من البطالة إلى الهجرة ، إلى الإعراف بثقافة الآخرين ومعتقدهم .

إن الأصولية تثير مسألة تضرب جذورها في الاقتصاد والسياسة . لكنّها في الوقت ذاته فرحة روحية آكلة ، تنهّد الحضارة بكاملها .

للخلاص من الأصولية ، لا يحتاج العالم إلى قيصر أو ناپوليون ، بل يحتاج إلى نهوض ملايين الرجال والنساء تلبيةً لنداء لوثرين جدد ، غانديين جدد .

إن هذا الكتاب سيصدم جميع القراء المعتادين ، بحكم التوضيب الإعلامي ، على الخلط بين الأصولية والإسلاموية .

الواقع أن الأصولية ولدت ، في العالم الثالث وبكل أشكالها ، من زعم الغرب ، منذ النهضة ، فرض نموذج الإنمائي والثقافي .

من هنا يصدر مخطط الكتاب : الأصولية الغربية هي العلة الأولى ، ثم ولدت كل الأصوليات الأخرى رداً على أصولية الغرب .

لم تظهر كلمة « أصولية » في اللغة والمعاجم إلا حديثاً جداً . فهي لم تمثل ، سنة 1966 ، في معجم روبير الكبير ، ولم تظهر سنة 1968 في الموسوعة العالمية En-cyclopædia Universalis ، ويعرفها قاموس لاروس الصغير ، سنة 1966 ، بكيفية عامة جداً : « موقف أولئك الذين يرفضون تكييف عقيدة ، مع الظروف الجديدة » .

أما لاروس الجيب فيطبقها سنة 1979 على الكاثوليكية وحدها : « استعداد فكري لدى بعض الكاثوليكين الذين يكرهون التكيف مع ظروف الحياة الحديثة » . سنة 1984 ظهر لاروس الكبير (في 12 جزءاً) أكثر شمولاً : « داخل حركة دينية ، [الأصولية] موقف جمود وتصلب معارض لكل نمو أو لكل تطور » . وكل الأمثلة التي يضربها تستهدف الكاثوليكية : « الأصولية الكاثوليكية ، التي كانت بوجه خاص كفاحية في ظل بيوس العاشر (1903-1914) في زمن الحداثة ، شهدت تفجراً جديداً بعد مؤتمر الفاتيكان الثاني » . ثم يضيف جاعلاً الكلمة تتعدى نطاق المجال الديني : « مذهب محافظ متصلب في موضوع المعتقد السياسي » . ولا يذهب أبعد من ذلك لاروس 1987 ، وهو القاموس الفرنسي المستعمل في الكوليج : « موقف بعض الكاثوليكين الذين يرفضون كل تطور ، عندما يعلنون انتسابهم إلى التراث » ، كما يرى جان ديوا .

من هذه التعريفات تُستخلص المكونات الأساسية للأصولية : أولاً ، الجمودية ؛ « رفض التكيف » ، « جمود معارض لكل نمو ، لكل تطور » ؛ ثانياً ، العودة إلى الماضي ، (« الانتساب إلى التراث » ، « المحافظة ») وثالثاً ، عدم التسامح ، الانغلاق ، التحجر المذهبي : « تصلب » ، « كفاح » ، « عناد » .

حرفياً ، يمكن للأصولية على هذا النحو أن تضع نفسها كجمودية في مواجهة التطور ؛ كتراث في مواجهة الحداثة ؛ كتحجر مذهبي في مواجهة الحياء . بكلمة ، يمكن للأصولية أن تكون نقيض العلمانية .

والحال يغدو مفهوماً التشديد ، في المعاجم الفرنسية ، على الأصولية الكاثوليكية ، المرتبطة في بلادنا ، بالصراعات بين الكنيسة والدولة . فحين يؤسس كلُّ منهما مستلزمات المؤسسة (الكنيسة ، الدولة) على تصوّر العالم ، للسياسة ، تغدو المجابهة ايدولوجية .

إن المذاهب تتغذى من بعضها ، فينجم عن ذلك إنحراف في المفاهيم ذاتها : فالدفاع عن امتيازات الكنيسة ارتدى طابع الدفاع عن العقيدة ؛ والدفاع عن العلمنة في الدولة وفي المدرسة تحوّل إلى استبعاد وضعي للعقيدة ، وتجذّر في الإلحاد بكل طيبة خاطر .

هكذا تحوّلت العلاقة التنازعية بين مؤسستين إلى استبعاد متبادل لبعدين من أبعاد الإنسان : تعالي الله أو كفاية الإنسان . المسيح أو پروميثيوس .

أما مقاومة العلمنة المقدسة لتطاولات الكنيسة فقد تحوّلت إلى مذهبية موازية للمذهبية الدينية (الكليركية) : الاستبعاد ، في المدارس ، وكل ما كان يمكنه إثارة مسائل تتخطى آفاق الوضعية . مثال ذلك إلغاء كل نص في البرامج يدعى « مقدساً » سواء كان المقصود البهاغافاد - جيتا أم القرآن ، الأنبياء العبرانيين أم الأناجيل . فكلمة « علماني » تدلّ حصراً على ذلك الذي لا يتسبب إلى الكليروس ولا يتضمن أي إلحاد .

وبحجة الحياد ، صارت اللاأدرية دين دولة . يعطي معجم روبير الكبير هذا التعريف : « محايد : مأخوذ من اللاتينية neuter : « لا هذا ولا ذاك » ، « الذي ليس جيداً ولا سيئاً ، لا خيراً ولا شراً لا جميلاً ولا قبيحاً » . إنه في الحقيقة مثال عجيب يذكر بخصي أبعاد الإنسان الإنسانية حقاً ! ويضيف المعجم بعد ذلك هذا القول البليغ : « في علم الحيوان ، يقال عن بعض الأجناس [. . .] ، أفراد لاجنسيون » .

الباب الأول

الأصوليات الغربية

الأصولية العلموية

لا يزال التعليم ، في فرنسا ، يحمل طابع « فلسفة أنوار » القرن الثامن عشر التي آلت ، في صراعها الصحيح ضد المزاعم الثيوقراطية - سنقول اليوم المزاعم « التوتاليتارية » - لكنيسة صارت معلماً من معالم الدولة وأداة من أدوات هيمنتها ، إلى شكوكية ساخرة مع فولتير ، وآلت إلى نفي عقائدي متشائم مع دولباخ d'Holbach ، لتصل في عز الثورة إلى مشاريع اقتتال ثاري .

بعد إكليروسية نابوليون الملحدة - « يا ولاتي ، يا رجال أمني ، يا مطارنتي » - وردة فعل لإصلاح السوداء ، وبعد هاجس تثبيت مكاسب الثورة من خلال استبعاد متزامن لروحية « الأنوار » الانتقادية التي كانت قد تسببت في إنهاء عالم ، ولظلامية إكليروسية لم تكن قد توقفت عن كونها سلاحاً ضد الحركة ، ضد « التقدم » كما يرى كوندورسيه ، ظهر منظرون مثل سان - سيمون ، مهتمون بإعطاء أساس يديولوجي لسلطة الصناعيين والمهندسين ، جاعلين من التقدم والمقل التقني ديانة جديدة . يعلن سان - سيمون بكل وضوح : « كنتُ مؤيداً للصناعيين » ، مؤيداً لهم للكفاح في آن ضد العودة إلى النظام القديم وضد كل إعادة نظر في سلطة الصناعيين من جانب ثورين جدد .

وهو بالتالي يتدع ديانة جديدة حين يجعل من العلم معتقداً متحجراً (دوغما) : « إن الآراء العلمية التي تقررها المدرسة سيتعين أن ترتدي لاحقاً الأشكال التي تجعلها مقدسة ، وكتب أن هدف كتابه الأخير : المسيحية الجديدة » هو إكمال الحقبة الثورية التي بدأت في القرن السادس عشر . ونجد أن الشاغل

نفسه يشغل مؤلفات أوغوست كونت بكاملها ويهيمن على تصوّره للعلم والسياسة .

شعاره : « النظام والتقدّم » . « التقدّم » غايته جعل النظام الصناعي الجديد يسري بحرية في مواجهة النظام القديم ، و « النظام » غايته الوقاية من تشكيكات جديدة .

إن مبدأ النظام الجديد هو « العلم » المحلّد بوصفه جملة وقائع مشهودة ، مجموعة علاقات بين هذه الوقائع القابلة للمشاهدة والقياس . ويتعيّن على العلم أن يتوقّف عند هذا الحدّ ؛ وأن يستبعد كل رجوع إلى بحث الأسباب والغايات الذي يميز عصر البشريّة اللاهوتي ، والذي يمتدّ من الأصول حتى القرن الثالث عشر . ويمتدّ العصر الغيبي (الميتافيزيقي) من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر ، وهو مرحلة عصية من مراحل البشريّة يسمّيها « الثورة الغربيّة » وتبلغ ذروتها مع الثورة الفرنسيّة . ويبدأ مع أوغوست كونت العصر الوضعيّ ، عصر « علم » الوقائع والقوانين والمقاييس ، المطبّق على الطبيعة والبشر معاً ، والمستوعب للسياسة في « علم اجتماعيّ » . إنّه يشكل نهاية التاريخ المختوم بدين أخير ، مُبين . إن فلسفة التاريخ هذه ، التي يسودها « قانون الحالات الثلاث » ، تقدّم درجة اليقين والحقيقة المطلقة ذاتها التي يقدّمها قانون الجاذبيّة . وهي بالتالي أساس الديانة الوضعيّة ، « دين البشريّة » الجديد والأخير .

سنة 1848 ، أنشأ أوغوست كونت « الجمعية الحرّة لتعليم الشعب تعليماً وضعياً - في معنى المذهب الوضعيّ - في كل الغرب الأوروبي » . وتركيز هذه الجمعية على قوى حقيقيّة ، يوجّه « نداءً إلى المحافظين » ويتوجّه هو شخصياً إلى قيصر روسيا وإلى الصدر الأعظم في الامبراطورية العثمانيّة .

وإذا كان القيصر والصُلر لا يبدوان مقتنعين بضرورة هذه الديانة الكلّيّة (التوتاليتارية) العلميّة لتدعيم سلطانهما على نحو أفضل ، فإن وضعيّة أوغوست كونت لم تنقطع ، منذ قرن ونصف القرن تقريباً ، عن كونها المصادرة الضمنيّة للتعليم الجمهوري .

كانت الوضعيّة تسمح في آن برفض كل عودة هجوميّة لمزاعم الكيسة وذلك

من خلال حصرها في نطاق الأجيال الغابرة من العصر الوسيط اللاهوتي المظلم ،
وبتوفير الضمانة للغرب بأنه العرق الأرفع ، ليس باختيار إلهي - كما كانت تزعم
الكنائس القديمة عندما كانت تسمي المشاريع الاستعمارية الأولى في أميركا وأفريقيا
أو في آسيا ، « تنصيراً » للوثنيين - ، بل بأولوية عقلانية ، علمية وتقنية ، أولوية
الدخول في العصر « الوضعي » .

لم يكن الاستعمار يُبرر ويُسوَّغ بمساهمة الأناجيل ، بل بمساهمة الحضارة
العلمية والعلمانية ونقلها إلى الشعوب « البدائية » الراسبة في المرحلة « اللاهوتية » .
فليس من قبيل المصادفة البتة ، بل على العكس ومن باب الانسجام الفكري أن
يكون أعظم حامل لهذه الايديولوجيا ، ومؤسس المدرسة العلمانية ، جول فرّي Jules
Ferry ، هو في الوقت نفسه المحرّض على الغزو الاستعماري في مدغشقر ، في
تونس والقيطان حيث عادت عليه حملات الغزو ومرارتها بلقب « التونكييني »⁽¹⁾ .

الذريعة الاقتصادية : « إنّ المستعمرات هي بالنسبة إلى البلدان الغنية سوق
مميّزة لتوظيف الرساميل ؛ ولقد قدّم ستوارت ميل الشهير البرهان على ذلك » .
ويضيف جول فرّي : « إنّ تأسيس مستعمرة يعني إنشاء سوق » .

هذا المفكر الواضح كان في فرنسا المُنظر الأعنف للاستعمار ، مثلما كان في
انكلترا ستوارت ميل ، وهو تلميذ آخر من تلامذة وضعية أوغوست كونت . ففي
خطابه يوم 28 تموز/ يوليو 1885 أمام مجلس النواب ، أعلن : « أجل ، نحن نبنّي
سياسة توسّع استعماري قائمة على نظام . وهذه السياسة الاستعمارية تقوم على ثلاث
قواعد : اقتصادية ، إنسانية وسياسية . . . » (الجريدة الرسمية ، ص 1062) .

الذريعة السياسية : حيازة قواعد في العالم قاطبة : « لهذا كانت تلزمنا
تونس ، ولهذا كنا بحاجة إلى سايشون وساحل القيتنام الجنوبي ، ولذا تلزمنا مدغشقر
اليوم ، ونحن موجودون في ديفغو - سواريز ولن نغادرها أبداً » (الجريدة الرسمية ،
ص 1068) .

الذريعة الإنسانية : إننا ننقل الحضارة . أدى هذا التبرير الايديولوجي

(1) نسة إلى إقليم نونكان في القيتام . المغرب .

للاستعمار إلى اعتراف جول فرّي الحقوق ، ذلك اليوم ، في المجلس ، الذي نرى من المُستحسن التذكير به مع بعض التفاصيل (الجريدة الرسمية ، ص 1065 و 1066) .

- جول فرّي : « يقول السيد بلّتان : « ما هذه الحضارة التي تُفرض بقوة المدفع ؟ ... » إليكم ، يا سادتي ، الأطروحة ؛ لا أتردد في القول إن هذا ليس من السياسة ولا هو من التاريخ ؛ إنه من الميتافيزيقيا السياسيّة . أيها السادة ، لا بد من الكلام بصوتٍ أرفع وبحقيقةٍ أكثر . يجب القول بصراحة إنّ للأعراق العليا حقاً ، عملياً ، على الأعراق السفلى ... » .

هيجان فوق عدّة مقاعد في أقصى اليسار .

- السيد جول ماني (Maigne) : « تتجاسر على قول هذا الكلام في البلد الذي أعلنت فيه حقوق الإنسان ! » .

- السيد ده غويوت : « هذا تسويغ للرق ولتجارة العبيد ! » .

- جول فرّي : « لئن كان السيد ماني المُبجل على حق ، وكان إعلان حقوق الإنسان قد كُتب لأجل السود في أفريقيا الاستوائية ، عندئذٍ بأي حق ستفرضون عليهم المبادلات والتجارة ؟ إنهم لا يدعونكم » .

هنا يحدّد جول فرّي مصادرة الاستعمار بأسره : تفوّق الغرب على الشعوب « المتأخرة » التي لا يمكن أن تذكر « حقوق الإنسان » في مواجهتها .

إن هذه الأصوليّة الغربيّة اللاواعية والمميّنة التي تُستخدم ، منذ 5 قرون ، كمبرر إيديولوجي لكل تجاوزات الاستعمار ، إنما تلعب مرّة أخرى دورها اللعين في آخر المغامرات الاستعمارية في التاريخ : مغامرة الأميركيين في الخليج .

فهذه المغامرة تُصوّر كأنها دفاع عن شعب ذي سيادة وضحية غزو ؛ دفاع باسم احترام مقدس للقانون الدوليّ ، غير أنّ مقارنةً بسيطة تُظهر للعيان نفاق هذا « الدفاع عن القانون الدوليّ » وقرارات هيئة الأمم المتحدة حسبما يكون الانتهاك من صنيع قوةٍ عظمى أو من صنيع ربيباتها ، أو حسبما يكون من صنيع بلد من بلدان العالم الثالث ، فعندئذٍ تكون ردّة الفعل معكوسة تماماً :

1983/ 10/ 28 : غزت الولايات المتحدة غراناڊا . طالب مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة بانسحابها الفوري . فقرضت الولايات المتحدة حقها في النقض .

1989/ 12/ 21 : غزت الولايات المتحدة پاناما . وذهبت إلى حدّ الحؤول دون الإصغاء لممثل پاناما الشرعي أمام مجلس الأمن .

حزيران/ يونيو 1967 : احتلت إسرائيل القدس والضفة الغربية وغزة . طلب مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة العودة إلى وضع القدس الدولي (القرار 267 تاريخ 1969/7/3) . وطلبت هيئة الأمم المتحدة انسحاب جميع قوات الاحتلال من الضفة الغربية وغزة والجولان (القرار 242 تاريخ 1967/11/22) . ومنع مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة (القرار 465 ، آذار/ مارس 1980) .

لم يُحترم أيّ من متطلبات القانون الدولي هذه . لقد وضعت الولايات المتحدة حقها في النقض ومارسته ضد كل عقوبة .

وإليك الدليل المعاكس : في 2 آب أغسطس دخل الجيش العراقي إلى الكويت ، على الفور طالبت الولايات المتحدة بمحاصرة العراق وأرسلت إلى الخليج حملة عسكرية لم يُشاهد مثيلاً لها منذ الفيتنام .

لماذا المواقف متناقضة إلى هذا الحد ؟ لأنّ الغزوات ، في الحالات الأولى ، تندرج في تراث قرصنة الغرب الاستعمارية ، بينما في حالة الكويت ، يتعلّق الأمر بالقطع مع دكتاتوريا الاستعمار الغربي .

إن إنهاء الدكتاتورية الاستعمارية أدّى إلى تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ، ليس لحماية شعب ما أو حق ما ، بل لوضع اليد على نفط الخليج ، قاعدة كل النماء على الطريقة الغربية ، وكذلك لردع شعوب العالم الثالث عن القيام بأية محاولة للنضال ضد نهب ثرواتها ، ولإظهار ، من خلال فرض « حصار » وليس فرض « حظر » ، وفرض الحصار هو عمل حربي ، أنّ الولايات المتحدة كانت ترغب في الحفاظ على هيمنتها على البلدان الغربية الأخرى .

إن سياسة استعمارية كهذه ينتهجها الرئيس بوش - وهو رئيس سابق لوكالة

المخابرات المركزية ، وكالة التجسس والقتل على الصعيد العالمي - أثارت بالطبع موجة أصولية في كل العالم العربي ردّاً على هذا العدوان الاستعماري الجديد . وأدت بلا مواربة إلى حرب الأغنياء ضد الفقراء ، وهي حرب تتهدّد العالم الثالث بأسره لجهة الحفاظ على علاقاته الاستعمارية ، وتهدّد كل الغرب لجهة الإبقاء على علاقات تبعيته تجاه الولايات المتحدة الأميركية .

ربما يكون هذا هو الشكل الأشد مكرراً من أشكال الأصولية : الاعتقاد المقدّس بتفوق الغرب علمياً وتقنياً على كل أنماط الحياة الأخرى الموسومة بارتباط تأخري بالتقاليد ، بالتعصب « التيولوجي » ، والمعارضة أولاً لكل « الحضارة » و « التقدم » الذي يُعتبر معياره الوحيد السلطة المهيمنة بالعلم والتقنية على الطبيعة وعلى البشر .

إن هذا التصوّر الوضعي لهيكلية الثقافات والحضارات ، في العصر التيولوجي - وهو بدائي وتأخري تعريفاً - استُخدم كأساس ايديولوجي لكل السياسات الاستعمارية الموسومة بالسياسات « الاستيعابية » التي كانت تقوم على استدماج « نخبة محلية » ، أي أولئك الذين كانوا قد تقبلوا التخلي عن ثقافتهم الخاصة لكي يتوحّدوا مع نظام المُحتل . ومثال ذلك الجزائر التي لم تعد تسمى « مستعمرة » لتحمل اسم « مقاطعة » سنة 1881 ، كان قد جرى « دمجها » بكلّيتها في فرنسا .

أدت الفكرة الأساسية لجول فرّي القاضية بكسب المسلمين من خلال النخبة العلمانية ، إلى النتيجة التالية : سنة 1891 ، كان 1,9٪ من المسلمين في سن الدراسة في المدارس الفرنسية ، وكانوا 4,3٪ سنة 1908 ، و8,8٪ سنة 1944 ، وهكذا من بلد كان يعدّ في عهد عبد القادر 65٪ من « المتعلمين » باللغة العربية ، صارت الجزائر ، عند تحريرها ، بعد 120 سنة من « الحضور الفرنسي » ، بلداً يعدّ 65٪ من الأميين ، وصارت الثقافة العربية مكبوتة ولم تبلغ الثقافة الفرنسية سوى أقلية ضئيلة جداً .

تلخّص الموسوعة العالمية معايير « الاستيعاب » الثلاثة ليس في إطار الاستعمار ، بل في إطار الهجرة :

الثقاف ، الذي يتقبّل به المهاجر قيم « البلد المضيف » وأعرافه السلوكية ، متخلياً عن ثقافته الشخصية .

ـ التدامج ، الذي يُقاس بتحوّلات شخصية المرشح للاستيعاب .

ـ التشبّث . وهنا أستشهد : « لا يكون الاستيعاب كاملاً طالما أن القادمين الجدد لم ينقطعوا عن حياة هويّة منفصلة [...] . إن هذا فقدان الكامل للهويّة [الاجتماعية] يشكّل المعيار الأفضل للاستيعاب الكامل » (Encyclopaedia Universalis, II, P.618) . هكذا ، لا يعود المهاجرون موجودين كجماعة ، لكي يُذرّروا وفقاً لمعايير الفردية الغربية .

والحال ، فإنّ عقيدة تطوير البشرية التاريخي المستطيل والذي يمكن لـ « الحداثة » الغربية أن تكون نهاية مطافه ، لم تؤد إلى إنكار أو تحطيم كل الحضارات الأخرى وحسب ، بل أدت أيضاً إلى إفقار الحضارة الغربية ذاتها ، حين تركت بُعد المجتمع يُصاب بالضمور بإسم فرديتها ، وتركت بُعد الإنسان المتعالي يضمّر بإسم وضعيتها .

إن هذا التصور للعلمانية المُصابة بعدوى الوضعيّة والحداثة المختلطة مع نفي التعالي والمجتمع ، قد أدّى إلى هزيمة الغرب أخلاقياً .

إن كل مذاهب هذه العلمويّة التوتاليتارية قديمة ، مثل الأصوليات كلّها . فالوضعيّة العلمويّة تقدم على تصوّر للعالم صار بائداً منذ أكثر من قرن : تصوّر أوغوست كونت الميكانيكيّ ، الفائل إن العالم مصنوع من مجاميع متناهية تؤثر في بعضها البعض بدفعات قابلة للقياس الدقيق ، في مكان جامد وزمان خطي . إنّ كل هذا موجود خارج الإنسان وقضاياه . وإن هذا العالم من دون الإنسان هو اليوم عتيق قديم قديم ذريّة أبيقور ، منذ أكثر من ألفي عام .

في النصف الأول من هذا القرن ، جعلنا نمو العلوم نعي ، من خلال اكتشاف نظريّة النسبيّة وفيزياء الكمّات (الكوانتات) أننا لسنا أمام العالم مثلما نكون أمام شيء معطى ، بل كما نكون أمام عمل ينبغي إبداعه ويكون في حالة ولادة دائمة . إنّ هاتين النظريّتين ، الموجودتين في أساس كل الفيزياء الحديثة ، غيرتا رؤيتنا تغييراً جذرياً .

ففي منظار الفيزياء الكميّة ، تلاشى مفهوم « الشيء » المماثل لذاته ، المنفصل عن الأشياء الأخرى وعن الإنسان : لقد صار المشاهدُ مشاركاً ، وبات

الكون نسيج علاقات متداخلة لا يُحدّد أي مجموع من مجاميعها الفرعية إلا من خلال روابطه بالمجموع الكلي . إن النسبية ، حيث لم تعد الكتلة النوعية سوى تجلٍ للطاقة ، إنما تقدّم لنا الكون كمحيط لا تتجلى فيه « المادة » العنصرية على الاكتناه والإدراك ، إلا من خلال نشاطها وفعاليتها .

أجرى أينشتاين التجربة المأساوية لهذه الزلزلة العقلية التي حطمت كل مفاهيم الفيزياء المأثورة (الكلاسيكية) : « لقد حدث ذلك كما لو أن الأرض كانت تختفي تحت أقدامنا ، ولم يعد ثمة شيء ملموس ، في أي مكان ، نستند إليه ونبنى عليه . وكانت قد انهارت كل تلك الهيكليات المطمئنة للعقول ، كالهوية والشيء والسببية والمكان » ، هذا ما كتبه في كتابه عقيدتي (Ce que je crois) .

إن العلمية حين استندت إلى التصوّر الماضوي ، الميت ، للعلم ، إنما صارت شكلاً من الشعوذة ، أو بالحري من أصولية توتاليتارية ، قائمة على المصادرة القائلة إن « العلم » يمكنه حل المسائل كلّها . وإن ما لا يمكن للعلم أن يقيسه ويختبره ويتوقّعه ، هو شيء غير موجود . إن هذه الوضعية الحصرية تستبعد أرفع أبعاد الحياة : الحب ، الإبداع الفني ، الإيمان .

إن هذه الأصولية العلمية المنحطة هي في آنٍ أحد مشيرات واحد عوامل هذا التفكيك للثقافة الغربية ، التي تغذي روحية تقنوقراطية . فتوسيع سلطاتنا وقدراتنا التقنية ، دون تأمل في الغايات الإنسانية ، إنما يقود إلى تحطيم الإنسان وكوكبه وليس إلى تفتحهما الحيوي .

إن ما جرى التواضع على تسميته اليوم بـ « الماركسية » ، وهو تحريف لها ، إنما يحمل علامات علموية الغرب الوضعية هذه .

الأصولية الستالينية

فلما يشبه فكر ماركس ما يُسمّى عموماً بـ « الماركسيّة » .

ولربّما وجد ماركس في الوقت الحاضر أسباباً جديدة ليكرّر أمام أولئك الذين كانوا يحدّدون فكره بوصفه « حتميّة اقتصادية » : « إذا كانت هذه هي الماركسيّة ، فمن المؤكّد أنني ، أنا كارل ماركس ، لست ماركسياً » .

لقد بدأت كل التحريفات الأصولية لورثة ماركس المُزيّفين مع معنى معاند لتعريف الاشتراكية « العلمية » بالذات . فمصطلح « علمي » جرى استعماله في معنى الوضعيّة ، أي في معنى هذا الإدعاء لبلوغ حقيقة نهائية من خلال حصر المعرفة ، ومن ضمنها معرفة الإنسان وتاريخه وابتكاراته ، وتحويلها إلى معرفة « وقائع » و « شرائع » ، واستخلاص أخلاق وسياسة من ذلك كلّهُ .

إنّ هذا يعني تناسي أنّ العلم والتقنيّة يقدّمان لنا وسائل ، لا غايات ؛ وأنّ الاشتراكية لا يمكنها أن تكون « علميّة » إلّا في وسائلها .

فماركس لا يضع الاشتراكية « العلمية » في مواجهة الطوبى (اللامكان) . إنّهُ يبيّن كيف أنّ طوبى « الإنسان الكلّي » تجلّد ، في منتصف القرن التاسع عشر ، القوّة التاريخية - الطبقة العاملة - القادرة على الانتقال من الطوبى إلى « الحركة الواقعيّة / الحقيقيّة » . وإنّ هذه القوّة ، في مواجهة اقتصاد السّوق والتنافس الذي يعزل البشر ، ستسمح بخلق مجتمع « وفق خطة واعية » حيث « يكون التفتّح الحر لكل شخص شرطاً للتفتّح الحرّ للجميع » (البيان الشيوعي) .

لم يدع قط أن الاشتراكية كانت نتيجة قانون نظري .

فقد أعلن ماركس كل الموضوعات الكبرى للإشتراكية حتى قبل أن يقوم بأي تحليل علمي للاقتصاد . فمنذ 1843 ، قبل ظهور الرأسمال بعشرين عاماً ونيف ، كان اشتراكياً باختيار أخلاقي ، بفعل إيمان يدعوه ، في لغة فلاسفة عصره ، « الواجب الحتمي القاطع لقلب كل العلاقات التي يكون فيها الإنسان كائناً منحطاً ، مستعبداً ، متروكاً ، عُرضة للإزدراء » . وفي التاريخ عينه ، يحدد « المهمة التاريخية » للبروليتاريا : « مهمة الاسترداد الكامل للإنسان » .

عندما حدد ماركس الإشتراكية ، إنما حدد لها بغاياتها : مجتمع يخلق الشروط الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية بحيث « يستطيع ذلك الذي يحمل وقائيل في ذاته ، أن ينميه ويطوره تماماً » .

إن فكر ماركس فلسفة نقدية ، خلافاً لكل مذهبية أصولية .

فالمذهبية تقوم على وهم أو على زعم الاستقرار في الكائن وإعلان حقيقته المطلقة . وفي المقابل ، الفلسفة النقدية هي استيعاء لكون كل ما نقوله عن الطبيعة ، عن التاريخ أو عن الله ، إنما يقوله إنسان . وهي ، ومن ثم ، تؤكد ظرفي ، متناسب مع معارفنا ومع تجاربنا الأنية . في هذا المعنى ، وفي هذا المعنى فقط ، كان ماركس يعلن أن اشتراكيته « علمية » وليس في المعنى المذهبي الوضعي ، بمعنى الأصولية العلمية المدّعية أنها « الانعكاس » الشامل والثابت للمواقع . وليس أيضاً في معنى أصولية « عقلانية » ، تعتبر أن بنية العالم شاملة وخالدة في هذه الحقبة أو تلك من حقبات تاريخه .

يشدد إنجلز في كتابه الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ، على هذه النسبية التاريخية للعقيدة الاشتراكية . ويبحث لدى الرواد بوجه خاص ، عن الحقائق التي يقدمونها ، محرّداً إياها من الوهم الإيديولوجي المحض ، القائل إن « الاشتراكية هي التعبير عن الحقيقة والقول والعدل المطلق [. . .] بمعزل عن العصر ، عن المكان وعن تطور التاريخ البشري » ، وإنها ثمرة تنزيل إلهي أو علة ثابتة .

لجعل الاشتراكية علماً ، كان يتعين وضعها أولاً « في مجال واقعي » . لم

تعد المهمة تكمن في صنع نظام اجتماعي كامل قدر الإمكان ، بل صارت تكمن في دراسة النمو التاريخي للإقتصاد الذي كان قد وُلد بكيفية ضرورية هذه الطبقات وتصارعها ، وفي اكتشاف وسائل حل النزاع من خلال الوضع الاقتصادي الناشئ هذا المنشأ .

إن هذا التصور لـ « الاشتراكية العلمية » يتميز جذرياً من الأصولية الوضعية المذهبية لدى الكثيرين من ورثة ماركس .

سنة 1961 ، كان آلتوسير يقرر بحسم ، وبموجب تعارض مانوي بين « النظرية العلمية » و « الايديولوجيا » ، أن « القطع الأيستيمولوجي » الذي كان يقفز به ماركس من الايديولوجيا إلى العلم ، كان يقع ما بين 1844 و 1845 . وفي العام 1982 ، لم تعد هذه الأطروحة ، في رده على جون لويس ، قابلة للدفاع والمرافعة - حتى في فرنسا - لأنه في المدة الفاصلة ، كان قد جرى نشر ترجمة Grundrisse (الذي يعود إلى فترة 1857-1858) . والحال ، في Les Grundrisse بتعين على آلتوسير الاعتراف بكل كآبة ، « أن الأمر يتعلق ، في معظم الأحيان ، بالارتهان » . ويتنازل آلتوسير معترفاً بأن الحال هو كذلك في الرأسمال أيضاً ، سنة 1867 . إذاً من المؤكد أنه لم يبق لماركس وقت كثير لكي يغدو ماركسياً ! .

فبحكم تأخير « القطع » ، أمكن الظن بأنه يقع بين ماركس وآلتوسير . فوضع ماركس من جهة « الايديولوجيا » ، ووضع آلتوسير من جهة « العلم » !

يقوم تصور الاشتراكية عند ماركس على فلسفة ناقدة للمعرفة . لقد كان ماركس يشدد ، منذ كتابه أطروحات حول فيورباخ ، على الخطأ الأساسي للمادية التجريبية لدى فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيين : فهم لم يروا « اللحظة الفاعلة » للمعرفة ، لم يروا الفعل الذي بموجبه يمضي الانسان ، لكي يعرف الأشياء ، إلى ما يتعداها ، عاكساً نماذج لتصورها ، ثم يتحقق بالممارسة من صحة نماذجه ، فرضياته وترسيماته . إن المعرفة هي بناء « نماذج » وإن المعيار الوحيد لقيمة هذه النماذج هو الممارسة .

كان ماركس يعلق أهمية كبيرة على هذه اللحظة المعرفية الفاعلة ، التي صاغها

كانط وفيخته وهيغل ، لدرجة أنه أعلن على الدوام أن المصدر الفلسفي الأساسي للفلسفة الماركسيّة هو المثاليّة الألمانيّة . إنني أشدد : المثاليّة الألمانيّة ، لأن فيورباخ موجود حقاً في الفلسفة ، ولكنّه ليس هو المذكور كمصدر أساسي . ولأنّ أنجلز لم ينقطع عن التكرار في كتابه لودفيغ فيورباخ ، أن فيورباخ « أفقر بما لا يُقاس » من هيغل . ويعلن في مقدّمة 1874 لكتاب حرب الفلاحين : « لو لم يكن هناك من قبل الفلسفة الألمانيّة ، تحديداً فلسفة هيغل ، لما جرى أبداً تأسيس ... الاشتراكيّة العلميّة » .

يعاود التوكيد ، سنة 1891 : « نحن الاشتراكيّون الألمان نعتزّ ليس فقط بانتساب أصولنا إلى سان - سيمون ، فورييه ، أوين ، بل نعتزّ أيضاً بانتسابها إلى كانط وفيخته وهيغل » . إنّه لا يسعى إطلاقاً إلى بناء منظومة اشتراكية على طريقة الطوباويّين . كان يقول : « إنني لا أصنع وصفات لأجل مطاعم المستقبل الوضيعة » . وكان يحلّل فقط بنية وقوانين نماء المجتمع الأكثر تطوراً في عصره : انكلترا .

لقد استخلص من ذلك ميزتين أساسيتين ؛ ففي مجتمع سوقيّ ، أي حيث يكون كل شيء سلعة ، بما في ذلك العمل البشريّ ، يتكوّن دغلّ ليس له أية غاية إنسانيّة حقاً : كان ماركس يكتب لانجلز ، بعدما قرأ داروين ، إن اقتصاد سوق الرأسماليّة « لم يخرج من أشكال الاقتصاد الحيوانيّة » .

وكان قد لخصّ لوحة ذلك الاقتصاد في رسالته إلى جوزيف بلوخ : « ثمة قوى لا يمكن حصرها ، تتناقض وتتعارض ، وثمة مجموعة لا محدودة من متوازيات القوى ، يترتب عنها نتيجة - الحدث التاريخي - يمكن النظر إليها هي ذاتها كأنها ، بدورها ، نتاج قوّة تعمل ككل ، بكيفية لاواعية وعمياء . لأن ما يريده كل فرد ، يمانعه كل فرد آخر ، ولأن ما يُستخلص من ذلك هو شيء ما لم يُرَدّه أحد » .

ينجم عن هذه التناقضات الداروينيّة استقطاب متزايد للثروة والسلطة من جهة ، ولللبؤس والتبعية من جهة ثانية .

إن ماركس يحدّد فقط غايات هذا الشكل الآخر لانتظام العلاقات الاجتماعيّة ،

انتظاماً واعياً وإنسانياً حقاً .

كتب ماركس في مخطوطات 1844 (« العمل المُرتَهَن ») : « إن الشيوعية ، كإلغاء للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي تُعَدُّ ارتهاًناً للإنسان ، هي ، من جرّاء ذلك ، استملاك حقيقي للجوهر الإنساني من جانب الإنسان ولأجل الإنسان . إنها استرداد للإنسان استرداداً كاملاً ، واعياً وغير تارك شيئاً من كل الثروة المتحققة من جرّاء التطور السابق للإنسان الاجتماعي ، أي للإنسان الإنساني . إن الإنسان يستملك كائنه الكلي ، بكيفية شاملة ، وبالتالي ، بوصفه إنساناً شمولياً » .

كان ماركس يتصوّر ، انطلاقاً من دراسة قوانين تطور الاقتصاد الإنكليزي في القرن التاسع عشر ، أن الاشتراكية تُعَدُّ تجاوزاً لتناقضات رأسمالية بلغت ذروة نضجها . فهو يرى أن الثورة الفرنسية كانت قد أعطت هذا النموذج : طبقة اجتماعية ، البورجوازية ، صارت مهيمنة اقتصادياً بينما كانت العلاقات الاجتماعية والسياسية غير متطابقة مع هذا التطور الذي تعوقه بُنى لا تزال إقطاعية . وتكمن الثورة في تقويض هذه البنى البالية وفي سجم النظام السياسي والاجتماعي مع الواقع الاقتصادي . ويرى ماركس أن الطبقة العاملة هي ، بحكم صعودها الكبير نظراً لتصنيع أوروبا الغربية - لا سيما التصنيع في انكلترا وفرنسا - ، « الطبقة الصاعدة » الجديدة ، التي تقع على كاهلها مهمة سجم البنى السياسية والاجتماعية مع الواقع الاقتصادي لهذا التفوّق للبروليتاريا على بورجوازية لم تعد قادرة على ضبط الأنظمة التي أوجدتها .

والحال ، لم تندلع ، تاريخياً ، الثورة الأولى المتسبة إلى الماركسية ولم تتطوّر في الظروف المطابقة لفرضية ماركس .

كانت روسيا ، خلافاً لانكلترا ، قليلة التصنيع سنة 1917 ، لدرجة أن الطبقة العاملة لم تكن تشكل فيها سوى 3٪ من السكان الناشطين . وبالتالي ، لم تكن قادرة على الحلول محل البورجوازية ، وهذه بدورها بورجوازية ضعيفة ، لم تكن قد تمكنت من القيام بثورتها الخاصة ضد بقايا النظام القيصري الإقطاعية .

ما هي عواقب وضع كهذا ، على صعيد نمو الثورة بالذات ؟ إن ثورة ، في

ظروف كهذه ، لا يمكنها أن تقوم لمجرد نضج تناقضات الرأسمالية . إنها ظرفية بالضرورة . مثال ذلك : التعارض ، في روسيا 1917 ، بين طبقة الفلاحين وعدد معين من البقايا الإقطاعية ؛ التناقضات بين هذه الطبقة الفلاحية والأشكال الجديدة لاستثمار الأرباح رأسمالياً ، التي حلّ لها لينين في كتابه تطور الرأسمالية في روسيا ؛ أخيراً ، الحرب والهزيمة اللتان كشفتتا عجز النظام عن حل مجمل هذه المسائل . حتى أن لينين وجد نفسه أمام وضع متناقض : القيام بثورة بروليتارية تقريباً دون بروليتاريا ؛ ولكن ، في المقابل ، القيام بها بالتعاون مع فلاحين ما كانوا يناضلون في سبيل أهداف اشتراكية .

إنها ثورة ظرفية ؛ لكنّها في الوقت نفسه ، وللأسباب عينها ، ثورة دقيقة ، أي أنها لا تتحقّق - وفقاً لما كان أوجاه ماركس وانجلز - وفقاً لمسار نضج طويل ، بل تتحقّق بعمل خاطف ، نظراً لأن الأمر يتعلّق باقتناص اللحظة التي يتضافر فيها عدد معين من التناقضات المتنافرة . إنها هجمة - رمزها الانقضاض على القصر الشتوي - سوف تمثّل نقطة القطع مع النظام القديم .

كان لينين يعي تماماً هذا الابتعاد عن الترسّمة الماركسيّة . صحيح أنه رفض ، في المدى المباشر ، انتقادات الماركسيّين الأرثوذكسيّين زعماء ، والدوغمائيين واقعاً ، مثل كاوتسكي الذي كان يقول : « لم تكن الظروف الموضوعيّة متحقّقة في روسيا [. . .] ، وبالتالي لم يكن ثمة داعٍ للقيام بالثورة » . وتجاوز لينين هذا الاعتراض .

منذ 1902 ، وفي كتيّب ما العمل ؟ ، كان لينين يشرح قائلاً إن الوعي الثوري لا يمكنه أن يولد عفويّاً من الطبقة العاملة نفسها في فلك العلاقات الاقتصادية والصراعات النقيّة ، وأنّه يجب الإتيان به « من خارج » هذا الفلك . إن مهمة الحزب الشيوعي هي الإتيان « من الخارج » بوعي الطبقة العاملة لمهمتها التاريخية ، والإتيان بالطرق التنظيمية وبالاستراتيجية للقيام بهذه المهمة .

لقد قلب لينين المخطط الثوري الذي تصوّره ماركس - انطلاقاً من نموذج الثورة الفرنسية - : بدلاً من طبقة مهيمنة اقتصادياً ، تسجّم المؤسسات السياسيّة والإجتماعيّة مع هيمنتها الاقتصادية التي باتت واقعاً وحقيقة ، يتعلّق الأمر ، خلافاً

لذلك ، وانطلاقاً من ظروف تاريخية مؤاتية ، بالاستيلاء على السلطة السياسية ، بقيادة الحزب ، لكي يجري لاحقاً ويفضل هذه السلطة خلق الظروف الاقتصادية للإشراكية .

إن المفارقة التاريخية تكمن في رغبة القيام بثورة « بروليتارية » دون بروليتاريا ، أو على الأقل القيام بها مع بروليتاريا جنينية .

سيكون الانحراف مخيفاً . كما كان تروتسكي يشدد على ذلك : فالحزب يتكلم باسم الطبقة ، ثم يتكلم الجهاز باسم الحزب ، ويتكلم القادة باسم الجهاز ، وفي نهاية المطاف ، سيتكلم شخص واحد وسيفكر باسم الجميع .

كان لينين يعي هذه المفارقة ومخاطرها . فمند 1917 ، في كتابه أطروحات نيسان ، وفي كتابه الدولة والثورة ، طوّر في مرحلة ازدهار الثورة أطروحات مناقضة لتلك التي دافع عنها في كتيبه ما العمل ؟ ، والتي كان يدافع عنها بعد 1905 ، في مرحلة تراجع مدّة الحركة الثورية . إنه يذكر ، في مقلّمته سنة 1917 لرسائل إلى كوغلمان من ماركس ، بأن ماركس لم يكن يقوم شيئاً ويشمّنه مثلما كان يثمن « المبادرة التاريخية للجماهير » . اعترض بعض رفاقه على هذا التبدّل في الموقف : إن « العفوية » هي نقيض « الوعي الآتي من الخارج » ؛ فوصفهم لينين بأنهم « بلاشفة كهول » يريدون سنة 1917 القيام بثورة 1905 . وكتب : « إن مبادرة الملايين من البشر تحمل دائماً شيئاً ما أكثر نبوغاً من الأفكار ، الأفكار الأشد نبوغاً ، لدى بعض القادة والمنظرين » .

مند البداية ، كان لينين مقتنعاً بأن تلك الثورة ، في محيط أوروبي معاد بشدّة وبعد روسيا بـ « الحصار » لأجل طويل ، قد لا يُتاح لها الوقت ولا الإمكانية لكي تكون مخلصّة لرسالتها التحريرية . ففي المقال الأخير الذي نشره ، قبل وفاته ، حول « التعاون » يبيّن لينين أن الصيغة التعاونية هي الوحيدة التي من شأنها السماح بجمع الجماهير العريضة ، ومن ضمنها طبقة الفلاحين ، لأجل صياغة القرار واتخاذها . لكنه يتوقّع ، للتوصل إلى هذا « التسيير الذاتي » ، ما بين 20 و30 سنة ، لكي يقتنع الفلاحون بذلك استناداً إلى تجربتهم الخاصة بهم .

وكان لديه هاجس الديمقراطية بالذات ، أي هاجس المشاركة ، فيما يتعلق بالتربية والثقافة . ففي المقال ذاته حول التعاون ، يحدّد ما يدعوه « ثورة ثقافية » . كان يقول : لدى شعب جاهل ، لا يمكن أن توجد مشاركة حقيقية من جانب الجماهير العريضة في اتخاذ القرار . وبالتالي أعلن : لن نصير بلداً اشتراكياً ، ما لم نحقق هذه الثورة الثقافية التي مستمكن الجماهير العريضة ، المثقفة ، بفضلها ، من المشاركة الفعلية في القرارات .

كان ذلك يفترض اقتدار الثورة على التطور بوتيرة بطيئة ، في محيط مؤاتٍ ، وبمساعدة ومثال شعوب أفضل إعداداً ، من حيث وضعها الاقتصادي وقوة طبقتها العاملة المادية والثقافية ، للسير في هذا الصراط . كان لينين يعي أن اشتراكية لا يمكن استتبابها لأمد طويل ولا يمكنها أن تكون هي الاشتراكية حقاً في بلد مثل روسيا ، إلا إذا قام البروليتاريون الأوروبيون بثورتهم الخاصة . كان يعتمد على الثورة الألمانية . والحال ، بعد سحق الحركة السبارتاكية في ألمانيا وإعدام كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ ، لم يعد في إمكانه الاعتماد على ذلك الدعم .

أدرك عندئذ أن عمله معرض للفشل ، فكتب سنة 1920 : « إن مجالسنا ، (السوفييات) ، في الظرف التي تعمل فيها اليوم ، أي دون المشاركة الحقيقية للجماهير العريضة في اتخاذ القرار ، بل تحت إشراف نفر من مناضلينا الأكثر ثقافة ، لا تستطيع عند اللزوم بناء الاشتراكية لأجل الشعب ، كما أنها لا تعود تبنيها بواسطة الشعب » . سنة 1920 ، كان لينين قد رأى اقتراب اللحظة المخيفة . فبعدما قال : « إن عدونا الرئيس هو البيروقراطي ، المناضل الشيوعي الذي يشغل وظيفة إدارية في الدولة أو الحزب » ، سيضيف في ردّ على تروتسكي الذي كان يتحدث عن دولة پروليتارية : « عمّ تتحدّث ؟ إنها أسطورة ! فدولتنا هي من حيث المبدأ دولة پروليتارية ؛ لكنّها دولة بروليتارية ، أولاً ذات هيمنة فلاحية ، وثانياً دولة پروليتارية مع تشويه بيروقراطي » .

منذ نهاية العام 1921 ، كان الوضع غائباً عنه تماماً ، بسبب مرضه - وتوفى سنة 1924 . يرى بوريس بازهانوف في كتابه مذكرات سكرتير عند ستالين - الذي لم ينشر إلا سنة 1980 - ، أن لينين ، في اللحظات القليلة ، قبل وفاته ، التي كان يستطيع

فيها الكلام ، كان يقول : « من الواضح أننا فشلنا . كنا نريد بناء مجتمع اشتراكي جديد بواسطة صيغة سحرية . في حين أن مساراً كهذا يستلزم عشرات السنين وعدة أجيال [. . .] . فلا يمكن أن تتغير في لحظة عقلية البشر والعادات المكتسبة منذ عدة قرون » .

إن « الثورة على رأسمال ماركس » ، حسب عبارة قائد الحزب الشيوعي الإيطالي أنطونيو غرامشي ، سارت على الطريق الذي كان يخشاه لينين . ففي عهد ستالين وفي ظروف حالة من الحصار ، حصل ما كان قد حصل في أثناء الثورة الفرنسية : إذ بعد إعلان حقوق الإنسان والتصديق على الدستور الأكثر ديمقراطية ، دستور 1793 ، صار النظام الجمهوري ، في مواجهة غزو أوروبا بكاملها ، حكومة خلاص عام ، وفرض الإرهاب . كذلك ، كانت أحلام « ديمقراطية اشتراكية » تتحول في ظروف مماثلة من الثورة المضادة المسلحة ومن الغزو الخارجي ، إلى أعنف « دكتاتوريات الهوليتارية » ، إلى شكل من أصولية سياسية مفرطة .

أدت ضرورة المقاومة للضغط الخارجي وإنشاء قوة معادلة لقوة الأخصام ، إلى إعطاء الأولوية المطلقة للتصنيع في بلد لم يكن قد عرفه بعد . وكانت كلفة التصنيع البشرية مرعبة مثلما كانت كلفته ، في القرن التاسع عشر ، في انكلترا وفرنسا اللتين شهدتا عمل أطفال عمرهم 5 سنوات في المناجم ومعدلاً من الوفاة العمالية كان يرعب حتى الصناعيين ويقلقهم على مستقبل يدهم العاملة . كما أن ذلك التصنيع كان بقيادة دكتاتوريات حديدية ، من نابليون الأول إلى نابليون الثالث .

إن الهاجس السوفياتي بـ « اللحاق » بالغرب ، ويجعل الإتحاد السوفياتي قوة صناعية وعسكرية عظمى ، جعل الغاية الإنسانية للاشتراكية تتبخر : فصار النماء أولية الأوليات وغاية في حد ذاته . والمخطط الذي كان يهدف ، عند ماركس ، إلى انتزاع اقتصاد من غابة المنافسات والمجابهات ، وإلى تكييفه وفقاً للأهداف الإنسانية ، صار من ستالين إلى خروتشيف وبريجنيف ، إدارة ممركرة وبيروقراطية ، تخنق مبادرات القاعدة ، لكي تحافظ على كل قرارات القمة ، وتفرض خضوعاً أعمى على كل المراتب وأحياناً تفرض عليها طاعة دموية .

إن تشريك وسائل الإنتاج لم يعد يجري تصوره على شكل شبكة تعاونيات

مُسيرة ذاتياً ، بل تحوّل إلى نقيضه : إلى دولة قادت الاقتصاد نحو الهاوية ، والحرية إلى الزنزانة .

لقد جرى سحق أو تشويه كل تعابير الحياة الإنسانية . فكان الإيمان يُعتبر كـ « ايديولوجيا » إذعان ، وكان الإلحاد يُعتبر بمثابة دين دولة ، بينما كان ماركس في مدخل إلى نقد فلسفة الحق عند هيجل ، وهو يفضح روح « التحالف المقدس » الموجّه ضد الشعوب بوصفه « آفيون الشعب » ، يرى أن الدين - في الصفحة نفسها وفي سياق الحركة الفكرية ذاتها - « تعبيرٌ عن الحزن الإنساني العميق واعتراض على هذا الحزن أيضاً » .

وفُرض على الفنون أن تغدو « وسيلة لنقل » الدعاية الرسمية ، إذ صارت « الواقعية الاشتراكية » تمنع تناول الواقع حتى لا تُرى تناقضاته ومآسيه .

جرى تصوّر الفكر على طريقة المذهب الوضعي ، كأنه انعكاس لواقع جاهز ، ومُحدّد في القراءة الستالينية للفلسفة : ثلاثة أسس للمادية ، أربعة قوانين للجدلية ، خمس مراحل للتاريخ .

هكذا ، صار التعارضُ الماركسي بين فلسفة الفعل وفلسفة الوجود ، نقيضُ الأطروحة الثنوية ، العقيم والمضادة للتاريخ ، أطروحة التعارض بين مادية تُعدُّ ثورية ومثالية تُعدُّ أساساً للمحافظة والرجعية .

كانت الجدلية قد انقطعت عن كونها المنهج الانتقادي والحيّ لاستجواب الواقع استجواباً تجريبيّاً ، وأصبحت مجتداً نظاماً وقائمة قوانين جامدة . إن مادية ماركس التاريخية ، الفرضية التي كانت قد شكّلت تقدماً حاسماً في البحث الرامي إلى التحصّن في مواجهة الوهم القائل إن الأفكار هي محرّك التاريخ ، والذي كان يدعو إلى تفكيك الحياة الاجتماعية بوصفها كلاً عضوياً ، جرى تخنيطها في فلسفةٍ للتاريخ مماثلة للمعتقدات الغيبية القديمة : فالمجتمعات تستقل بالضرورة من مرحلة إلى أخرى لتصل حتماً إلى الشيوعية .

إن تصدير هذه الأصولية ، أصولية لاهوت بلا إله ، تعتبر المنظومة السوفييتية بمثابة النموذج الوحيد والجامد للإشتراكية ، قاد الأحزاب الشيوعية في أوروبا كما في

العالم الثالث إلى إفلاس شامل . أحزاب العالم الثالث ، لأنّ هذا النموذج كان قد وُضع انطلاقاً من تجارب خاصة بالغرب ، كالاقتصاد السياسي الإنكليزي ، والفلسفة الألمانية أو الاشتراكية الفرنسية ، ولأن الاشتراكية كان يجري تصوّرها في العالم الثالث كمرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية . ولكن كيف يمكن ، دون تغيير أساسي ، تطبيق هذه الشبكية الرمزية على شعوب لم تكن منطلقة من بنى رأسمالية ، ولا إقطاعية ، كان الغرب قد عرفها ؟ أما بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، فإنّ كان ماركس قد أعطى مثلاً تحليلياً لحركة التاريخ انطلاقاً من تطور رأسمالية بلغت في أوروبا الغربية سن النضج ، فإنّ الثورة السوفياتية ، الناشئة في ظروف وشروط استثنائية ، لا يمكن تقديمها كنموذج عالمي إلّا من باب التعميم الوهمي ، دون أثر على واقع الغرب التاريخي .

إنّ هذا التحريف الأصولي حول ماركسية ماركس إلى عكسها : فطرائقية المبادرة التاريخية التي سمحت لماركس بتحليل تناقضات مجتمعات عصره وباقتراح مشروع قادر على تخطيها ، جرى حصرها في منظومة دوغمائية ، منظومة تكرار مقولب لصيغ استطاعت أن تكون فرضيات صالحة لفهم مجتمعات القرن الماضي ، لكنها أضحت غير قابلة للإستعمال عندما انقطعت عن توليد فرضيات عمل أخرى وفقاً لواقع عصرنا ومشاكله . مشاكل أوروبا ، لأنّ الاشتراكية لم تكن قادرة على أن تكون تخطيطاً لرأسمالية متخلفة كرأسمالية روسيا 1917 ، بل كان يمكنها أن تولد من تطور عضوي لتناقضات رأسمالية في ذروة نموها ، لا من انفجار غرضي ؛ ولا حتى من تحطيم كامل وعنيف لاقتصاد سوق في سبيل فرض - من فوق وبالقوة - لتخطيط إرادي لا يحيط بواقع البنى الاقتصادية والاجتماعية ، ثمرة التاريخ الخاص بكل بلد وبتطوره التقني والسياسي .

إنّ هذا « التصفّيح » لـ « نموذج » مُستورد ، مبني في ظروف مختلفة تماماً ، لا يمكنه إلّا أن يقود إلى أنظمة قهر وإكراه ، يمكن أن نندهش - وأن نفرح - لحصول انهيارها بلا عنف في بولونيا وهنغاريا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية . فهذه حالة استثنائية ، بل فريدة ، في تاريخ الثورات والثورات المضادة على حدّ سواء . هنا نستكشف الطابع الأساسي لكل أصولية : خفض منهجية ، خفض إيمان ،

خفض سياسة إلى الشكل الذي أمكنها ارتدائه في حقبة سابقة من التاريخ ، والتتيحة
الحتمية لهذه الدوغمائية / المذهبية المتحجرة : التفتيش . لأنني إذا كنت واثقاً من
حياسة الحقيقة المطلقة ، فإنَّ مَنْ يرفضها يكون إما مريضاً ينبغي وضعه في مصحة
نفسية ، وإما مرتدّاً واعياً يستحق السجن أو الموت نظراً لرفضه الإرادي للحقيقة .

هذا هو المنطق المتطرف لكل أصولية منتصرة .

وتشير هذه الأصولية الوضعية ردات فعل نابذة بالضرورة ، فهي تتصف
بمواصفات الحصرية والثبوتية ورفض الإصغاء للآخر ذاتها ، مع الزعم ذاته بقياس كل
شيء على مقياس الذات ، مثلما يفعل الغربيون الذين يصنفون البلدان بين
« متخلفة » أو « متطورة » حسبما تشابه هذه البلدان ، كثيراً أو قليلاً ، طريقة نمو
الغرب ، في جريه وراء الناتج القومي الخام . كان بلزاك قد أعلن من قبل المبدأ
المحرك لهذا النوع من الحضارة : « الشراء والبيع : هما غاية الحياة » .

تجلت هذه الأصولية أولاً في الكنيسة الكاثوليكية ، رداً على كل ألوان
« الحداثة » و « كعود إلى الماضي » ، كما نذكرنا بذلك القواميس ؛ وفي الحقبة
الأخيرة ، مع مقال « المونسنيور » لفيهر Lefebvre الذي يرى أن المسيحية لا يمكن
أن تُعاش إلا كما عشت في عصر الإصلاح - المضاد .

لكن هذه ليست سوى حالة خاصة من ظاهرة شاملة شمول إدعاء الغرب
وطموحه لفرض طريقة حياته على العالم بأسره ، و « استيعاب » كل الطرق الأخرى
من خلال إنكاره مساهماتها النوعية الخاصة بها .

وإذا استخلصنا مفهوم « الأصولية » من السجلات المباشرة ، سجلات نهاية
القرن التاسع عشر ، في فرنسا ، مع الكنيسة الكاثوليكية أو سجلات نهاية القرن
العشرين مع الإسلام ، فإن حقله التطبيقي سيشمل كل حركة ، دينية أو سياسية ،
تدعي :

- امتلاك حقيقة أخيرة ، كاملة ، مطلقة ، كأن ذلك إصطفاء إلهي ، وبالتالي
تدعي أن رأي الآخرين لاغٍ ولا قيمة له ؛
- فرض هذه الرؤية .

عندئذ يكون « الأصولي » قريباً جداً من « التوتاليتاري » ، « الكلاّني » .

هذا لا يصحّ فقط على كنيسة كاثوليكية ربما لا يكون مجموعها ، مجمع الفاتيكان الثاني ، سوى عارضة ، أو على إسلاميّة هي تشويه للإسلام . بل يصحّ أيضاً على الأصوليّة النازيّة مثلاً ، وعلى أصوليّة « الشيوعيّة الستالينيّة » ، وعلى « العلمانيّة » المذهبيّة والملحدة مثل إضفاء القدسيّة على سياسة قومويّة واستعماريّة في إسرائيل ، أو « الثورة الثقافيّة » الصينيّة الزائفة ، وأعمال القمع الراهنة .
إن الأصوليّة مَرَضٌ يصيبُ بأذاه كل الحركات السياسيّة والدينيّة في عصرنا .



الأصولية القاتيكانية

الأصولية الرومية (نسبة إلى روما) ، ليست الماضي . صحيح أن التفتيش وبيوس العاشر المكافح ضد الحداثة وبيوس الثاني عشر الصاعق للكهنة - العمال سنة 1954 ، ليسوا معاصرينا تماماً . غير أن تلامذتهم يواصلون ارتهاً مستقبلاً . وكما أن « وضعي » الأمس أصبحوا « من ذوي السيامة » واستمرت توتاليتاريتهم التقنوقراطية والعلموية ، فإن جهاز الرهبة القاتيكانية ، الذي كان يُدعى حتى 1908 ، « مجمع التفتيش الرومي » ، والذي صار يدعى « مجمع الكرسي الأعظم » ، قد عُمد مجدداً سنة 1965 باسم « المجمع لأجل عقيدة الإيمان » ؛ ورئيسه الحالي ، الكاردينال راتزينجر Ratzinger ، هو معاصرنا تماماً .

كان مجمع القاتيكان الثاني قد دعاه البابا يوحنا الثالث والعشرون للإنعقاد في سبيل تحديث دين الكنيسة ، لكي تفتح على العالم وترد على مسأله وحاجاته . فأنار في الكنيسة وفي العالم ، أملاً كبيراً ووعداً ؛ الوعد الذي يعرب عنه إيف دجنتي - بشي في جريدة La Croix الصادرة في 1989/3/10 بقوله : « كنيسة تصغي قبل أن تحكي ، تستقبل بدلاً من أن تحكم ، تبشر أكثر مما تستنكر » .

والحال فإن الكنيسة الهرمية ألا تمثل ، بعد مرور ثلث قرن على انعقاد المجمع ، السمات المميزة لكل أصولية : العودة إلى الماضي والرغبة في فرض قانونها عنوة ؟ .

- على الصعيد الاجتماعي : العودة إلى المذهب المحافظ في مواجهة الخيار الأولي تجاه الفقراء ، وذلك بلغة شعبية .

- على الصعيد السياسي : العودة إلى مركزية سلطوية ، أقرب إلى مجمع ترنت والفاثيكان الأول ، منها إلى مجمع الفاتيكان الثاني .

- على صعيد الثقافة : تصوّر غربيّ محض للتعبير عن الإيمان .

إن العودة إلى الماضي ، على الصعيد الاجتماعي وكذلك على الأصعدة الأخرى كافة ، هو عودٌ إلى ما قبل المجمع .

وإن التجديد الأكبر لمجمع الفاتيكان الثاني ، المُعبّر عنه في نص *Gaudium et Spes* سنة 1966 ، كان الانفتاح على العالم والإقلاع عن إدعاء تدبيره ، لأجل خدمته ؛ في المقابل ، وفي ضوء التواضع الإنجيلي ، كان الاعتراف بـ « استقلالية الحقائق الأرضية » (صفحة 151) . « تعلم الكنيسة أن الأمل الأخرى لا يُقلل من أهمية المهام الدنيوية ، بل يعزز إكمالها بدوافع جديدة » (ص 122) .

كانت الخلاصة واضحة « رسم القانون الإلهي في المدينة الأرضية » (ص 174) .

لم يعد ثمة صدى لهذه الرسالة حول المهمة التحريرية للكنيسة في أي مكان آخر سوى أميركا اللاتينية . فمنذ 1970 ولدت لاهوتيات التحرير من تجربتين : انطلاقاً من وضعية بؤس وقمع تاريخية ، ومن ممارسات ملموسة « للمتحدثات الكنسية القاعدية » . فكانت تقوم هذه اللاهوتيات على اختبار إنجيلي يعطي الأولوية لمن هم أكثر حرماناً .

لم يكتف مؤسسوها ، شيمّة الآباء غوتيريز ، يسوعي من الهيرو ، وليناردو بوف ، فرنسيكاني من البرازيل ، ولأكوريا ، يسوعي من السلفادور ، وسفونديو ، يسوعي من الأوروغواي ، بتقديم « فوقّي » لوعظ أخلاقي من خارج التاريخ والحياة اليومية . بل ربطوا تحرير الإنسان التاريخي - التحرير الاجتماعي والسياسي - بالتحرر من الخطيئة .

إن لاهوتاً متنبهاً لوضعية الهيمنة وللممارسات الجماعية « للمتحدثات الكنسية القاعدية » التي قرّرت أن تمسك بيدها مصيرها الخاص ، يستلزم قلباً جذرياً لمسيرة اللاهوت التقليدي . فبدلاً من « استخلاص » عقيدة سياسية من آيات توراتية - على

طريقة بوسويه في كتابه سياسة مستخلصة من الكتاب المقدس - أو استخلاص عقيدة اجتماعية للكنيسة كانتا تخدمان ، بشكل ثابت ، أمن النظام القائم ، يعيش لاهوتيو التحرير ، أولاً ، وضع أولئك الذين يعادل فقرهم المدفع إنعدام وجودهم ، حتى يُنوروا عملهم ويقودوه في ضوء الإنجيل الذي يرى أن الإنسان يعني المخلوق على صورة الرحمن .

يذكر الأب شنو ، في كتابه العقيدة الاجتماعية للكنيسة كإيديولوجيا ، الذي صدر سنة 1970 عن منشورات Cerf ، بأن عبارة « عقيدة اجتماعية » بالذات كانت قد استبعدت من دستور Gaudium et Spes ، وأن أمانة المجمع قد أجازت لنفسها إدخال الكلمة بعد إبرام النص « (ص 88) .

في روحية المجمع ، يقدم الأب شنو ، في الكتاب المذكور أعلاه ، الأسباب اللاهوتية للإقلاع عن المنهجية الاستنتاجية لوضع « عقيدة مسيحية حول المجتمع » : « إن التحرير الكامل ، النهائي للمسيح يتم دائماً من خلال التحررات التاريخية الجزئية . وعليه ، فلا بد من رفض لاهوتية تجريدية يمكنها أن تحيط فقط بالشرط الدائم للإنسانية ، في آمالها وفي بؤسها معاً . إن هذا الطراز اللاهوتي غالباً ما استعمل وما زال يُستعمل كضمانة أيديولوجية لأولئك الذين يملكون السلطة الإقتصادية والسياسية ويسعون للحفاظ على الأمر الواقع [. . .] . واليوم ، يعاود تطور الشعوب وتقدمها Populorum Progressio ، النظر في البنى العقلية التي كانت الكنيسة تعبر من داخلها عن إيمانها وعقيدتها . فالإنسان ، الذي كانت تراه من خلال نظام إلهي مطبوع في الطبيعة ، يتجلى كأنه مبدع حرية الخاصة ، الذي ينتج بجهد المتواصل النظام الذي يسمح له بأن يصبح شخصاً [. . .] إن لاهوتيات تجسيد الحقائق الأرضية وصمودها ، « لاهوتيات التحرير » ، الصادرة عن مَهْدِيَّة المسحوفين ، لا تُبنى على ملفات « العقيدة الاجتماعية » (ص 91) .

في أثناء إحدى زيارته لأميركا اللاتينية سنة 1985 ، تحدث البابا - الذي زار سبع مرات هذه القارة التي تشكل وحدها قرابة نصف العالم الكاثوليكي - عن المسألة المركزية لهذه الشعوب ، الجوع ، بكيفية مثيرة ، فهو حين أدان الأوضاع التي تنتهك الكرامة الإنسانية ، أعلن « تضامنه مع فقراء الأرض » . ودعا إلى صنع « نظامٍ عادل

يصحح الاختلالات والتفاوتات في توزيع الخيرات . وردّ على وفيد قال له : « أبانا ، نحن جوعى ! » : « أتمنى أن يستمر جوع الله وأن يزول جوع الحبز ، أتمنى أن تتوافر وسائل توفير هذا الخبز . أتمنى ألا تكونوا محتاجين إلى الخبز كل يوم ، وأن تكونوا متعطشين إلى الله ، وليس إلى خبز كل يوم » .

كلام جليل ! ولكن الممارسة الواقعية واليومية مختلفة .

إن اختيار الزيارات بالذات له دلالة : لقاء ودي مع أسوأ الدكتاتوريين المسؤولين عن سحق أفقر الفقراء وعن جوعهم ، مثل الجنرال غالتيه ، زعيم الطغمة العسكرية الأرجنتينية ، ولكن رفض استقبال والدته الراهب القليل في المقاومة ، كاميلو توريز ، أو الأب ارنستو كاردنال في نيكاراغوا .

في 1984/11/23 صدر نص معرفة بعض معالم لاهوت التحرير ، الذي ستهيه صيغة أقل انكشافاً في عدائها ، من خلال نص آخر صدر في 1986/4/4 : الحرية المسيحية ولاهوت التحرير ، لرئيس مجمع العقيدة والإيمان ، الكاردينال راتزينجر . هذا أول تعبير رسمي عما يسميه المونسنيور فراغوزو ، مطران كراتيوس ، في النوردست البرازيلي ، « خطة رصينة جداً لمجمل أميركا اللاتينية لأجل مكافحة لاهوت التحرير » .

ردّ يسوعيان على نص الكاردينال راتزينجر . الأب سفونديو في كتابه : لاهوت التحرير ، رد على الكاردينال راتزينجر ، الذي صدر في مدريد سنة 1985 ، والأب إلأكوريا ، رئيس الجمعية الكاثوليكية في السلفادور - الذي اغتاله بعد أربع سنوات قتلة النظام المستأجرين وحماته في وكالة المخابرات المركزية الأميركية - في مقالته « دراسة لاهوتية - رعوية لمعرفة بعض معالم التحرير » التي ظهرت سنة 1984 في مجلة LA اللاهوتية .

بين كلاهما أن جوهر لاهوت التحرير ، حسب روحية المجمع ، هو جعل الإيمان خميرة للتاريخ ، وأن ما يستبطن ، في المقابل ، معرفة الكاردينال راتزينجر ، هو « موضوع يعني الكنيسة بأسرها : موضوع التقويم السلبي لمجمع الفاتيكان الثاني والمرحلة التي تلت المجمع » . يترتب على ذلك عود إلى الثنائية

العتيقة بين الروحي والمادي ، بين الديني والدنيوي ، بين الخطايا الفردية والخطايا الاجتماعية ، و« خلطُ بين الفقر الإرادي - الذي يمكن أن يُسمى بطريقة أفضل : زهداً - وبين الفقر المُعاش ، المُعاني كقمع » .

خير مثال ساطع على الدلالة الملموسة للاهوت الخطيئة هذا ، تقدّمه الوثيقة التي نشرها الكاردينال روسي ، ممثل البابا في مأتم رجل سياسي برازيلي : حقائق ، أخطاء ، ومخاطر لاهوت التحرير ، والتي كان دوم مورو مورللي ، مطران دوق دكاكسياس في ريو دجانيرو ، قد ردّ عليها .

إن الدلالة السياسية للعلاقة بين الخطيئة الفردية والبنية الاجتماعية الظالمة تُستخلص من هذه المساجلة المنشورة في Jurnal do Brasil عدد 1985/5/19 . يتهم الكاردينال لاهوت التحرير بـ « الاصطياد في المياه العكرة بحجة « الوقوف » إلى جانب الفقراء » بينما كانت الدكتاتورية العسكرية قد سلّمت اقتصاد البرازيل لطغمة فاسدة من الإقطاعيين والمتاجرين . إليكم بعض المقاطع من المساجلة :

- دوم أغنلو روسي : « يركّز المدافعون عن لاهوت التحرير ، أهدافهم الكفاحية والمطلبية على الخطيئة الاجتماعية الكريهة التي تسحق الفقراء والمحرومين . وهم لا يشددون على الفعل الحاسم للخطيئة الشخصية الموجودة سواء عند قادتنا الذين يتجاوزون سلطتهم أم عند مرؤوسيهم الذين ما عادوا ، رغم صحتهم الجيدة ورغم أنهم يعملون ، ينتجون المزيد والأفضل ، والذين لا يجيدون أو لا يسعون وراء التوفير » .

- دوم مورو مورللي : « لا أنكر وجود الخطيئة الشخصية ، لكنني أنكر أن تكون مسؤولة عن بؤس الشعب . إن دوم أغنلو يوشك على إهانة الشعب وهو يُلقي عليه خطيئة بؤسه . فأين توجد البرازيل هذه ، التي ما عاد الشغيلة فيها « ينتجون المزيد والأفضل ولا يجيدون أو يسعون وراء التوفير » بسبب خطيئتهم الشخصية ؟ ومنذ متى قادت الخطيئة الشعب البرازيلي الفقير لكي يستحق هذه الصفعة الرهيبة من يديّ أخينا المطران المسيحيّين ؟ المؤسف أن الوثيقة لا تتضمّن ، على نحو واضح وشجاع ، الخطايا الكبرى والخطاة الكبار الذي جعلوا من البرازيل أرض جوعى ،

محرومين ومُهْمَشِينَ . دون أي تنديد بالمسؤولين الحقيقيين : المتاجرين والدكتاتوريين العسكريين .

- دوم آغلور ومي : « هناك أوضاع جفاف استثنائية ، هناك فيضانات ومخاطر أخرى - حرب العصابات يمكنها أن تساعد على البؤس أو الجوع . إن البطالة مؤلمة ، وهي اليوم مسألة خطيرة بالنسبة إلى الشعوب كافة ، لا سيما عندما تجري الهجرة من الحقول إلى المدينة . ولكن هناك أيضاً - وهذا ما يجب قوله - تكاسل لدى البعض ، أو هجران للأرض ، والإدمان على الكحول ، والتنفقات غير اللازمة والمبالغ فيها مثل هؤلاء القاطنين في الأكواخ الذين ينفقون في الكرنفال بإسراف . »

- دوم مورو مورللي : « لئن كان الشعب يشرب ماء الحياة ، ويلهو في الكرنفال ، فإن هذا يستوجب قراءة أعمق من جانب الكاردينال . فأننا ، كمطران ، غير متوافق معه . إن المسألة الأولى التي ينبغي أن تشغل راعياً ، هي : لماذا يعيش الناس في الأكواخ ؟ والأخطر من ذلك كله هو كون الشعب لا يملك ما يأكله ، ما يلبسه ، ولا يجد مسكناً له . لست موافقاً على أن يشمل بماء الحياة . لكن آخر ما بقي للشعب في حالة النهب التي صار ضحية لها ، شيئان : ماء الحياة والكرنفال . أما « هجر » الأراضي ، الذي لا يستند لغير الإحصاءات الرسمية ، فإنني أعلمُ أخصانا ، لمطران أن الفقراء البرازيليين « قد تركوا » أراضيهم الغنية الصغيرة بين أيدي الشركات الاحتكارية الوطنية وغير الوطنية ! هناك في البرازيل أكثر من 12 مليوناً من « المتكاسلين » الذين ارتكبوا جريمة « الهجر » وإلحاق الضرر بالوطن هذه ! ونتيجة لخطايا فقراء البرازيل الشخصية ، صار هناك 400 من أصل 700 مليون هكتار من الأراضي الزراعية بين الأيدي النظيفة لكبار ملاكي الأرض ! وهؤلاء يخبرون ، بكل وقاحة ، أن 200 مليون من أصل الـ 400 مليون هكتار غير مستثمرة . وحين أستمند إلى لاهوت الوثيقة ، قد أستمثج أن هناك أكواخاً في أطراف المدن الكبرى ، بسبب خطايا الفقراء . »

بعد شهرين ، وفي 1985/7/29 ، وبعد البرازيل ، تكررت العملية ذاتها في تشيلي بينوشي : بيان لوس آنلز ، الذي كان موقعه الأول الكاردينال لويز تروجيلو ، أسقف مدلان . وأرسل النص إلى الكاردينال راتزينجر ، وحظي في « وسائل إعلام »

بيوشي بتناغم استثنائي . فهذا النص يتهم لاهوت التحرير بالقيام بقراءة جديدة سياسية في جوهرها لكلام الله ، ويتهمه باعتبار أن « عقيدة الكنيسة الاجتماعية ليست أداة عقيدية مناسبة لتخطي فقر الناس في أميركا اللاتينية وبؤسهم » .

في مقابلة مع جريدة La Croix في 1986/2/10 ، يستخلص ادولفو پيرير إسكيفل المعنى العميق لكل تلك المؤامرات :

« إن مراتب رؤسائنا غالباً ما امتنعت عن التنديد بالقمع . ويتعين على الكنيسة أن تكون فخورة بلاهوت التحرير . في المقابل ، يتعين عليها أن تقلق من لاهوت الهيمنة .

- ماذا تعني بلاهوت الهيمنة . . . ؟

- إنه اللاهوت الذي يستعمله ، مثلاً ، العسكريون الأرجنتينيون لإخضاع الشعب من خلال دراسة استلابية للمسيح المصلوب بلا رجاء . يتعين على الدين أن يحرر ، لا أن يهيمن . وإن إدانة اللاهوت التحرير في اتجاه وحيد ، تُفرح القيميين على لاهوت الهيمنة . فهم يستطيعون على هذا النحو أن يسموا كل مسيحي ملتزم بالكفاح لأجل حقوق الإنسان ، بأنه هرطوقي » .

عملياً كُشف اللثام في أواخر العام 1984 ، تاريخ صدور المعرفة ، عن وجود كتيب ، عنوانه : عمليات سيكولوجية في مكافحة حرب العصابات ، أعدته وكالة المخابرات المركزية الأميركية ووزعته على الكونترا النيكاراغوية . يتضمن هذا الكتيب دراسة استعمال الدين في الدعاية . فهو يصف عمل الكونترا بأنه « حملة صليبية مسيحية وديمقراطية » ويقترح أن تسمي جحافلها « جحافل الغوار المسيحية » . إن هذه الوثيقة تندرج في الخط السياسي ذاته الذي يتبناه « مخطط بانزر » في البرازيل و « وثيقة سانتا Fe » الصادرة في ليما ، في 1985/2/7 ، التي يوصي فيها إيديولوجيو ريغان (القضية 3) : « أن تبدأ سياسة الولايات المتحدة الخارجية بمجابهة لاهوت التحرير » .

يوجد هنا تشابكٌ مقلق مع السياسة الثابتة للولايات المتحدة . فتقرير روكفلر سنة 1969 ، وتقرير سانتا Fe سنة 1980 ، والمؤتمر 17 للجيش الأميركي سنة 1987 ،

والتقرير الثاني لسانتا Fe سنة 1980 تسير جميعها في الاتجاه نفسه : إن لاهوت التحرير والاختيار الأولي للفقراء هما طريقا تغلغل الماركسيّة في أميركا اللاتينية . ولا بد من محاربتهما . هذه هي الذريعة الكبرى للكاردينال راتزينجر .

إن هذه العودة إلى « القسطنطينيّة » ، أي إلى التكافل العملي بين المراتب الدينيّة والسلطات ، حتى لو تخفّت ، مثل الأصوليات السياسيّة ، وراء لغة شعبيّة تخاطب التظاهرات الجماهيريّة الكبرى ، إنما تواكب سياسةً روميّةً مركزيّةً وتسلطيّةً ، غالباً ما ترتدي ، بعد فتح المجمع أمام « شعب الله » ، معالم إصلاح ملكيّ في حكومة الكنيسة .

إن العودة إلى الماضي تعني العودة إلى المركزيّة الروميّة .

وإن إحدى القفزات الأكثر عمقاً التي حقّقها مجمع الفاتيكان الثاني في تجديده للكنيسة ، بعد عدّة قرون من القسطنطينية الإجتماعية والسياسية التي غالباً ما تضع المؤسسة في جانب السلطة والمال ، كانت قد تحقّقت من خلال انفتاح المؤسسة على العالم ، تذكيراً بالتحسّس الإنجيلي تجاه بؤس الفقراء .

كان دستور مجمع نور الأمم قد حدّد ، في فصله الثاني ، الكنيسة بوصفها « شعباً » ، شعب الله ، « تاركاً الوظائف التراتبيّة للمقام الثاني ، مهما كانت شديدة الضرورة » ، على حد ما جاء في مقال الأب شنو « الكنيسة الشعبيّة » الذي ظهر في جريدة لموند بتاريخ 1983/5/24 . وهكذا يلاحظ الأب شنو منذ 1983 « أن البابا يوحنا - بولس الثاني كان في أثناء زيارته لأميركا الوسطى قد أنب بشدّة ، في عدّة مناسبات ، إن لم يكن قد أدان عبارة « الكنيسة الشعبيّة » التي كان لها صدى قوي في أميركا اللاتينية ، في مدلّان سنة 1968 ، وفي بويلا سنة 1979 ، صدى يدعو إلى إعلان ملكوت الله ، حسب الإنجيل ، من خلال التحرير الشامل للفقراء والمقهورين » .

والحال ، يضيف الأب شنو في المقال ذاته ، أن المجمع « لم يبلغ ، بل تجاوز التفريق المتحرّج منذ أمد بعيد جداً بين الكنيسة الكليروسية - المُعلّمة - والكنيسة الشعبيّة - المتعلّمة » .

منذ ذلك الحين ، ازداد عمق هذه الهوة . ففي 1989 ، لاحظ دوم فرانغوزو وحوود « ثورات كبرى بين كنيسة حقوقية ، قانونية ، شرعية ، وكنيسة منفتحة ، مصغية للشعب ، مثل كنيسة دوم هلدركامارا » . في مناسبة ذكرى الثمانين ، كان دوم هلدركامارا ، محاطاً بثلاثين أسقفاً ومطراناً ، ينادي في كانيندي ، وهو مكان مرتفع من أماكن الحجّ البرازيلي المخصص للقدّيس فرانسوا : « لقد اختار القدّيس فرانسوا الفقر . وها هو شعبك ، يا قدّيس فرانسوا [. . .] . وها هي الأرض التي سرقها منا الملاكون الكبار ، ها هي الأرض التي طردنا منها ، الأرض التي نعمل فيها ، ولكننا لا نكسب منها خبزنا ، الأرض التي مات عليها كثير من إخواننا الجوعى » . وقال دوم هلدركامارا : « يا الله ، أليس نداء الإنسان البرازيلي ؟ » .

إن توجّهاً اجتماعياً كهذا ، كان يتضمّن كما أراد المجمع ، « المشاركة الجماعية » للمطارنة في حكومة الكنيسة . وحواراً متواصلاً بين الرؤساء وشعب الله . والحال ، فإن الكاردينال راتزينجر كان يقترح في كتابه حوار حول الإيمان ، بلياقة وسريّة ، ما كان الأصوليّ ليفيشر يعلنه بعف : محصلة المجمع كانت سلبية .

رّد على ذلك أن الكاردينال راتزينجر كان يعلن في تموز/ يوليو 1988 ، في تشيلي : « كان التيار الذي أطلقتة المونسنيور ليفيشر متضمناً عناصر إيجابية ؛ خصوصاً ، لجهة الرّد على الاختلالات التي ظهرت في الكنيسة ما بعد المجمع » .

إن هذا الحنين للعودة إلى « ما قبل المجمع » ، إن هذه الاستراتيجية التجديدية تفصح عن ذاتها ، بعد المناورات الطويلة لاستبعاد ليفيشر ، من خلال معاودة دمج الأصوليّين في كنف كنيسة روما .

في العدد الأول من مجلة Concilium سنة 1989 ، يبرز الأب كلود جفري ، الأستاذ في معهد باريس الكاثوليكي ، مظاهر « سلفية من دون ليفيشر » ، سلفية تضمنها روما وتحميها . فالأمر يتعلّق « بإعادة وضع اليد » على الأسقفية وأجهزة الكنيسة الأساسية ، وبوضع حدّ للاهوتيّين ولما يسميه الأب غروللو ، مدير المركز القومي للتعليم الديني ، المستقيل من مسؤولياته سنة 1985 ، « العودة إلى المركزية الرومية » لهرميّة يظنّ فيها البعض أنهم يمتلكون « الحقيقة » ، كل الحقيقة .

كان العام 1989 عام الاعتراضات المكشوفة على هذه السياسة الأصولية .
فـ « بيان كولونيا » الصادر في 1989/1/27 ، والموقع من 172 لاهوتياً ألمانياً ونمساوياً
وسويسرياً وهولندياً ، هم أساتذة في الكليات الكاثوليكية ، يعارضُ أولاً « الوصاية
على الكنائس المحلية » : « إن الرهبنة الرومية ، كما كتبوا ، تعتبر أن الكرسي
الأسقفية في العالم بأكمله يجب أن تسود على مقترحات وآراء الكنائس المحلية
[. . .] . ذاك أن مركزية رومية جديدة راحت تحقق انفتاح الكنيسة على المشاركة
الجماعية بين البابا والمطارنة ، ذلك الانفتاح الذي كان إحدى النتائج الأساسية
لمجمع الفاتيكاني الثاني » .

ويوردون عدة أمثلة عن مطارنة فرضتهم روما رغم إرادة الأسقفيات القومية
ورعايا الكنائس : في كولونيا كما في النمسا ، في سالزبورغ وفي سويسرا ، في
أميركا اللاتينية كما في سري لانكا .

وكتب مئة وثلاثون لاهوتياً ناطقاً بالفرنسية ، من ألمع اللاهوتيين في المعاهد
الكاثوليكية في ليون وباريس وتولوز ، وكلية ليل ، إلى لجنة اللاهوت العالمية أن
« المسائل التي أثارها زملاؤهم الناطقون بالألمانية ، تستحق أن تدرس وأن تُناقش
بكل الجدّة التي تستلزمها ، في سبيل خير الكنيسة ومصلحتها » .

في الفترة ذاتها ، في 1989/2/23 ، أصدر إثنان وخمسون عضواً في المتحد
اللاهوتي بجامعة لوفان بياناً مسانداً لبيان كولونيا ومعارضاً على واقع أن « الحوار بين
الكرسي الرسولي وشعب الله بكل مكوناته ، الحوار الذي رأى مجمع الفاتيكاني الثاني
أنه بالغ الضرورة ، إنما تجري مناقضته بشكل منهجي » .

إن هذا التيار الرومي لمركزة السلطات لا يتجلى فقط من خلال تعيين
المطارنة . إذ أن كل البنى قد وُضعت عليها اليد مُجدداً ؛ ففي سنة 1972 ، كان
المجلس الأسقفي الأمريكي - اللاتيني يوشك أن ينتخب رئيسه . فتدخل الفاتيكاني
وفرض مرشحاً .

سنة 1989 ، قدّم اتحاد الرهبان الأمريكي - اللاتيني ، الذي يضم 45000 راهب
و 310000 راهبة ، برنامجاً للتأهيل التوراتي وفقاً لروحية المجمع ، روحية مدلان

ويوبلا ، الكلام والحياة ، حيث الخيارات الأولية للفقراء ، للمتحدثات القاعدية ،
للاهوت التحرير . وانتخب راهبة كأمينة عامة . في 10 شباط / فبراير ، أدان المجلس
الأسقفي الأميركي - اللاتيني المشروع بكامله . وفي روما ، تبنى « مجمع الرهبان »
هذه الإدانة ، وأقال في 1989/7/5 الراهبة التي اختارها إتحاد الرهبان الأميركي -
اللاتيني ، وعين أميناً عاماً ، خلافاً لكل الأنظمة .

في 12 أيلول / سبتمبر ، التقت رئاسة الإتحاد الكاردينال هامر ، مدير مجمع
الرهبان ، الذي كانت قد كتبت له : « إن واقع عدم القبول براهبة كأمينة عامة ، يعني
عدم الاعتراف بكفاءة الحياة الدينية النسائية ، يعني تجاهل الحضور الأكثر للمرأة
في الكنيسة الأميركية - اللاتينية » . في الختام ، تؤكد رئاسة الإتحاد الأميركي
اللاتيني للرهبان : « لا نعتقد أن جهازاً يمكنه العمل بفعالية عندما يكون موضوعاً على
هذا النحو تحت الوصاية » .

إن الصراع الذي يتصدّره الإتحاد الأميركي - اللاتيني للرهبان ، يكشف رهناً
أساسياً ثانياً : الكنيسة بوصفها شعب الله . فهذا الصراع يعود إلى إقامة علم كنسي
آخر مميز بالمركزية السلطوية . إن القاضي / الحاكم هو فوق الكنيسة ، وليس في
داخلها ولا معها . وإن المطارنة يُعرفون بوصفهم « سادة الإيمان والحقيقة » (ملاحظة
مجمع الرهبان ، Dial ، رقم 1408) .

المجلد الثاني لهذه المركزية السلطوية التي يشدد عليها إعلان كولونيا ، هو
« الوصاية » على الدراسات والبحوث اللاهوتية . إن إجازات التدريس في كليات
اللاهوت لا تكثر بحقوق الجامعات في اختيار أساتذتها . فالأمور تجري ، في
المركزية الرومية الجديدة ، وكان موقف اللاهوتيات من رسالة 1968 ، الحياة
الإنسانية ، كان المعيار الأساسي للاختيار . وإن تصورات البابا الشخصية حول تنظيم
الولادات أو حبة منع الحمل ، تكاد تُعتبر كأنها معتقدات يتضمّن النقاش فيها طرد
لاهوتي بوصف بأنه « معتد على النقاط الرئيسة في العقيدة المسيحية » .

إن توجيهات الكاردينال راتزينجر حول « التوجّه الكنسي للعالم اللاهوتي » في
1989/6/26 ، تغلق الباب في وجه كل حوار . وتعلن التوجيهات ، رداً على

اعتراضات اللاهوتيين : إن القاضي هو « بموجب السلطة الممارسة باسم المسيح ، المفسر الوحيد الشرعي لكلام الله » . فالبابا والمطارنة « مناطون بصفات العصمة والقداسة . . . ويمكن للقاضي أن يعلم الشرائع الأخلاقية بلا خطأ » .

وبالتالي لا يبقى أمام اللاهوتيين سوى البصم على هذه المقررات السلطوية والتعليق عليها . . .

هناك شعور بالانتصار الخالي من العقد ، مُعبر عنه في توجيهات الكاردينال راتزينجر ، بعيد كل البعد من أي نقد ذاتي للماضي ؛ فهو يعلن : « لقد تمسكت الكنيسة دائماً بعدم جواز إكراه أي شخص على اعتناق العقيدة رغماً عنه » . وهكذا ، فإن هذا المدبر للمجمع الذي كان يسمى أولاً « مجمع التفتيش الرومي » ، لا يذكر محارق إسبانيا ولا محارق الهنود الأميركيين .

إن العودة إلى الماضي ، على صعيد الثقافة ، يعني انبعاث الاستعراقية الغربية في الكنيسة ، والتعبير عن الإيمان المسيحي في الشكل الغربي وحده .

في تشرين الثاني / نوفمبر 1982 ، ومن سان - جاك دي كومبوستل ، الذي كان صاحبه حامل راية الحرب الصليبية ضد المغاربة ، كان البابا يوحنا - بولس الثاني يوجه هذه الدعوة إلى رابطة وثيقة ، لا فكاك منها ، بين الكنيسة وأوروبا والثقافة الأوروبية : « أوروبا [. . .] ، اكتشفي نفسك بنفسك ، كوني ذاتك ! اكتشفي أصولك ! أحيي جذورك ! جتذي هذه القيم الأصيلة التي جعلت تاريخك مجيداً ، وجعلت حضورك خيراً في القارات الأخرى ! » . إن هذا التقدير لأوروبا وثقافتها ، هذا التكريس لهيمنتها الروحية ، هذا الإطلاق الممنوح للاستعمارات القديمة ، دفع جماعة من الرهبان المكسيكيين إلى الكتابة للبابا ، في خلال زيارته للمكسيك : « فلنوقف الاحتفال بالذكرى المئوية الخامسة للوعظ الإنجيلي ، بوصفها عيداً . وفي المقابل ، فلنطلب الصفح من الهندي والاعتذار منه عما حل به . ولتكافح الكنيسة بكل قواها لإعادة ما سُرق من الهنود : الأرض ، النظام الاجتماعي ، الحرية ، الثقافة » (Dial العدد 1477 تاريخ 1990/3/29) .

في أيار / مايو 1987 ، كان الأب شنو قد طرح ، في أفق تاريخ الكنيسة .

ضرورة تعددية الثقافات في التعبير عن الإيمان ، بكل اتساعه وشموليته . « قبل 15 قرناً ، منذ أن منح الامبراطور قسطنطين للكنيسة نظامها الاجتماعي - السياسي ، وحد إيمان المسيحيين قيوميته في سياقات ، في مقولات ، وحتى في مصطلحات « رومية » ، لدرجة أنه عندما اكتشف العالم الجديد ، في القرن السادس عشر ، تطوّر الوعظ الإنجيلي . . . بالتجهيزات ذاتها - ما خلا بعض الاستثناءات الدالة التي حاربتها كنيسة روما الرسمية - ، المتناسبة مع طرق الاستعمار ووسائله . إن اعتناق المسيحية يعني ، والحالة هذه ، أن يصبح المرء غريباً عن ثقافة بلاده . وهذا ما نراه اليوم أيضاً . فكان لا بد من انقلاب الحرب العالمية الثانية ، لكي تبدأ بلدان العالم الثالث - العوالم الثالثة - بوعي أصالتها الثقافية ، في مؤتمر باندونغ ، المنعقد سنة 1955 في جاوا . وفهمت الكنيسة أنها بتعيين عليها التجرد من ردائها الأوروبي لكي تكون كنيسة وطنية أصلية ، ولكي تحقق شموليتها في تعددية الثقافات » .

كانت هذه « الإزالة لاستعمار الإيمان » على جدول الأعمال في العالم الثالث ، منذ المجمع . ويلاحظ المؤرخ الديني لجريدة لموند (1982/2/12) : بات متناقضاً أكثر فأكثر ، « في عصر يُكثر فيه البابا من زيارته للعالم بشكل لا مثيل له من قبل ، أن تقدّم الكنيسة رسالة لا تتسم فقط بالمركزية والتماثلية ، بل تتسم ، فوق ذلك ، باستعمال لغة الغرب الثقافية » .

إن « الرسالة الرسولية إلى رهبان أميركا اللاتينية لمناسبة المئوية الخامسة للوعظ الإنجيلي في العالم الجديد » ، التي صادق عليها البابا يوحنا - بولس الثاني ، بوصفها أمراً ، في 1990/6/29 ، إنما تمثل تماماً وجهي الأصولية الغربية هذين : الغرب كمصدر ونموذج لكل ثقافة والمذهب السلطوي الناتج عن هذه المذهبية الاستعرافية .

إن عنوان الوثيقة بالذات يحدّد روحيتها : فلم يردّ فيها العام 1992 بوصفه ذكرى مشروع أوروبا الإستعماري الأول الكبير ، الذي بدأ باغتيال قارة - 80٪ من الهنود الأصليين أبادهم الغزو والعمل الإجباري الشاق ، وأوبئة الجدري والزّهرى . ليس هناك كلمة عن كل هذا في النص البالغ عدد صفحاته 96 . لم يحدث سنة 1492 شيء آخر سوى بداية « الوعظ الإنجيلي » .

كما لا نجد أي نقد ذاتي حول دور الكنيسة الرسمية التي كفلت الجريمة ، إذ أن البابا آنذاك قسّم العالم الجديد بين إسبانيا والبرتغال بحجة « الوعظ الإنجيلي » بالذات . وتكتفي الرسالة بذكر بعض الرهبان البواسل الذين استنكروا مساوئ الاستعمار ، مثل باترولومي دي لاز كازاس الرائع ، « حامي الهنود » ، الذي طرده المستوطنون من رهبانيته . كما أن الرسالة لا تتحدّث إلا عن « تجاوزات المستعمرين » ، دون أن تأتي على ذكر مبدأ الاستعمار ذاته ، إذ كان نظام الأنكومياندا (Encomienda) يمنح للمستوطنين سلطة استنسابية على الهنود ، ويعبد الرّق عملياً . هذا ما كان يندّد به الأب مونتزينوس والمونسنيور باترولومي دي لاز كازاس وآخرون سواهما ، لم تحرمهم روما ولا السلطة الكنسية الإسبانية .

هناك سطران فقط حول « الثقافة المحليّة » من أصل 46 صفحة ، لتحيتها بشكل ترفيهي - « أنتجت قيماً روحية وإنسانية » - مع تناسي ما كانت عليه هذه القيم وبالأخص تناسي التذكير بأنها حُطّمت على أيدي الغزاة وبموجب أحكام الحرق الصادرة عن الكنيسة الرسمية ، حرق كل الكتابات التي تحمل هذه الثقافة ، كما فعل مثلاً المطران ديفغودلندا الذي أحرق كل الآثار المكتوبة لثقافة مايا وكتبها المقدّسة ، وحطّم أعمالها الفنيّة بوصفها « أوثاناً » .

يرى يوحنا - بولس الثاني (الفقرة 4 من الرسالة) أن حصيلة الغزو وهذا التفتيش الجديد المصدّر إلى أميركا « إيجابية بوجه عام » .

وانطلاقاً من ذلك ، تدرج في خط الماضي القويم ، التوجيهات الخاصة بـ « الإنجيلي الجديد » الذي يدعى الرهبان والراهبات للقيام به ، والذي يدعو البابا « تثقيفاً بالإنجيل » : ليس المقصود أن تُرى المسيحية كإيمانٍ ينهل جذوره من الثقافات والروحانيات الوطنية المحليّة لإغنائها ، ودفعها إلى أرفع ازدهار ممكن ، كما أن المقصود ليس تعلم أقل شيء منها ؛ ولا المقصود اكتشاف ثرواتها البشرية التي تمنح للرسالة المسيحية تعابير جديدة عن شموليّتها ، عن « كاثوليكيّتها » . كلا ، لا تقع على كاهل رهبان وراهبات أميركا اللاتينية مهمة أخرى سوى أن يكونوا ملحقاً لتاريخ « الإرساليّات » التقليدي : ففي روحية أبوية الغرب الاستعماريّة ، يجب استيراد كل شيء من الخارج .

في سياقٍ كهذا ، تتخذ الإدانةُ للاهوتيات التحرير كل دلالتها الأصولية . فحين استذكر يوحنا - بولس الثاني إدانات 1984 و 1986 التي أعلنها الكاردينال راتزينجر ، صرّح بأن هذه الإدانات إذ تحدّد « الحرية الحقيقية والتحرير الصحيح » إنما تسهم « نبوياً » في « كشف اللثام عن الطوباويات الايديولوجية الخادعة والعبوديات السياسية المتناقضة تماماً مع عقيدة الكنيسة ورسالتها (18§) ».

إن شكل الهجوم المهيّن - « العبودية السياسية » - على لاهوتي التحرير يكشف المعنى السياسي للمجابهة هذه : فعندما انضم هؤلاء اللاهوتيون ، في متحداتهم القاعدية ، إلى حركات التحرر ، اعتبر ذلك « عبودية سياسية » ؛ ولكن عندما التقى البابا مع بينوشي اعتبر ذلك بمثابة « الحرية الحقيقية والتحرير الصحيح » ، الذي يسمح له بأن يستنكر « تصوراً صلباً وممارسة غير سليمة للانحياز إلى الفقراء » (20) . تقول الفقرة ذاتها إن هذا « الانحراف » ناجم عن « نقص في الرجوع إلى فقر يسوع » . والحال ، فإن هذا التوحيد ، بالذات ، بين فقر يسوع الأراذي وفقر الجماهير المعاش ، هو الذي شكّل على الدوام لعبة المرتهنين ، السعداء دائماً برؤية ممجدي فضائل « الفقر » . إن الخلط بين التجرد الإنجيلي الطوعي ، كشهادة محبة ، وبين البؤس المفروض بالقمع على الشعوب ، يسمح لهم عملياً ، وبكل وعي طيب ، بأن ينددوا بـ « اتخاذ المواقف الحزبية » و « محاولات العنف » (20) التي يقوم بها لاهوتيو التحرير ، وأن يتكيفون تماماً مع مجازر العقداء الأرجنتينيين ومطاردات إنسان ماركوس أو مدافن بينوشي ، وكل الذين مدّ إليهم البابا يده دون أن يستنكر « أعمالهم العنيفة » التي كانت أكثر من « غوايات » .

باسم كل هذه التليسات المحزنة ، تجري العودة ، كترياقٍ لكل مآسي البؤس والقمع ، إلى « عقيدة الكنيسة الاجتماعية » (21§) التي كان مجمع الفاتيكان الثاني ، في مساهمة (Gaudium et Spes) ، قد امتبعد حتى إسمها .

كل هذا يُفرض باسم « الطاعة » . ومما له دلالة أن كلمتي « مراتب » و « مرتبي » تتكرران 11 مرة في الرسالة ! والمطارنة يجري تعريفهم ، فيها ، بوصفهم « دكاترة حقيقيين وشهوداً للحقيقة الإلهية والكاثوليكية » (23§) ، تقع على كاهلهم مراقبة الدراسات والأبحاث والمنشورات . هكذا ، يتواصل المسار الذي

جرى من خلاله ، مثلما رأينا آنفاً ، إبعاد روما لاتحاد الرهبان الأميركي - اللاتيني عن قيادته المنتخبة ، باسم « لاهوت الهيمنة » هذا الذي دفعه الكاردينال راتزينجر إلى نهاياته القصوى ، حين اقترح توسيع « العصمة البابوية » لكي تمضي قدماً على طريق الاستبداد والمركزية ، الذي لم يسبقها إليه ، سنة 1871 ، أكثر المجامع أصولية ، مجمع الفاتيكان الأول ، الذي كان قد أعلن هذه العصمة للمرة الأولى .

هنا أيضاً ، ثمة فرق كبير بين كلام البابا والممارسة الحقيقية .

فمنذ جولته الأولى سنة 1980 في أفريقيا ، أعرب يوحنا - بولس الثاني عن آمانياته بـ « إضفاء افريقية » معينة على الإيمان . حتى أنه تكلم على « زرع » ، أي إدخال الرسالة المسيحية في شتى الثقافات ؛ فقال : « إن الزرع الثقافي يعبر تماماً عن واحد من مكونات سر التجسيد الأعظم » . لكن عندما حررت رهبانية روما مشروع Catéchisme Universel ، الذي وجه نصه بشكل سري إلى كل مطارنة العالم في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر 1989 ، لم تُقدّم رسالة عيسى في الصورة الأصلية « للمسيحية الآسيوية » كما كان يقول الكاردينال دانييلو ، بل قُدمت في التعبير الغربي الذي ارتدته في مجمعي نيسي Nicée والقسطنطينية ، ساكبة فكرها في قالب الفلسفة اليونانية ، وبنيتها الكنسية في قالب تنظيم الامبراطورية الرومانية .

أما الأخلاق التي تشدد على الطاعة والشرعية ، فيبدو أنها تستلهم الوصايا العشر أكثر مما تستلهم عظات الجبل ، تماماً كما كان الحال قبل المجمع .

ومع ذلك ، فإن ارتقابات العالم الثالث ، بعد المجمع ، كانت كبيرة . كان يؤمل فيه بقطع مع الاستعراق الغربي ومع الشكل الثقافي الذي كان قد فرضه على المعتقد المسيحي .

في ندوة اللاهوتيين المسيحيين المنعقدة في أفريقيا السوداء سنة 1977 ، برئاسة المونسنيور ياغو ، مطران ابيدجان ، أتى الأب أبوسي بولغا على ذكر « الثورة الكوبرنيكية » في اللاهوت الإفريقي ، فكان يقول : « عرفت أفريقيا الفكرة الجديدة ، فكرة الدوران حول ذاتها ، وأن تكون ذاتها » .

كان الأب جان - مارك إلا يذكر بأن « شمولية المسيحية لم تعد بديهية وذلك

بقدر ما تظهر الثقافة اليهودية - المتوسطية التي حملتها إلى هنا ، ثقافة مثل باقي الثقافات الأخرى [. . .] وأن الكاثوليكي ليس مرادفاً للرومي أو الروماني » .

إن هذا التصميم على تحرير الإيمان من الاستعمار وعلى تنسيب الثقافة الغربية للحفاظ على القيمة العالمية للمسيحية ، يفصح عن نفسه بقوة في كتاب يسوعي كامبروني ، الأب هغبا ، *Emancipation d'Églises sous tutelle* حيث يقول . « ليست المسيحية ديانة غربية ، بل هي ديانة شرقية ، استولى عليها الغرب الذي طبعها بطابع فلسفته وحقوقه وثقافته ، وراح يقدمها على هذا النحو لشعوب العالم الأخرى . ويحق لنا أن نطبع بدورنا الديانة نفسها بطابعنا المميز ، دون العودة إلى رفع الفلسفة الأرسطية - التومائية إلى مصاف وحي إلهي ، ولا الفكر البروتستانتي الجرمانى أو الأنكلو سكسوني ، ولا حتى إلى عادات وتقاليد الغاليين والأغريقين - الرومانيين واللوزيتانيين والأسبانيين والألمان التي أضفت عليها أوروبا طابع المسيحية ، إن لم نقل طابع التأليه » .

وكان الأب أوسانا يضيف ، مستخلصاً عبر بيان المونسنيور زوا ، مطران ياوندي الذي قال : « نحن الورثة الشرعيون للديانة الأفريقية التقليدية : « إن الدين الأفريقي التقليدي ، الذي هيّا الإنسان الأفريقي ، مثلما تهيّا كل إنسان آخر ، لظهور عيسى المسيح ، إنما له قيمته كعهد قديم » .

واستنتج الأب جان - مارك إلا ، من الكامبرون ، في معرض دفاعه عن لاهوت ناجم عن التلاقي العميق بين الكنيسة وثقافات العالم ، أنه لم يعد من الجائز استخدام « زرع الثقافة » كذريعة للإحاطة بهذه المسألة .

إن هذا الحذر من النماذج الغربية يشهد على أن الأمر لا يتعلق بأزمة العقيدة ، بل بأزمة الثقافة التي تعبّر بها عن نفسها .

من المستحسن ، لفهم الأشكال غير الغربية للأصولية ، أن نتساءل كيف أن ردّات فعل الرفض إزاء نموذج أصولي في طريق الإنحلال ، تلك التي تقدّم نفسها إما كـ « تقدّم » - الأصولية الوضعية والأصولية الستالينية - وإما كأنها ذات قيمة عالمية - الكاثوليكية - ، قد ارتدت شكلاً ارتكاسياً وليس شكلاً تجاوزياً .

كان الاستعمار والاستعمار الجديد نفيّاً أصولياً للثقافات الوطنية المحلية .

وكانت أصولية « الهوية » نفيًا لذلك النفي : فارتدت هي أيضاً رداء رفضٍ شامل .

لا يمكن خوض الكفاح ضد الأصولية انطلاقاً من أصوليتنا الخاصة بنا ، أي انطلاقاً من هذا « الاكتفاء » ، هذا الإنكماش على الذات ، هذا الوثوق بتفوق ثقافة تدعي أنها خارقة وذات قيمة شاملة ، يجري قياس كل الثقافات الأخرى بالاستناد إليها . فلا يمكن وصف إنسان بأنه « أصولي » بحجة أنه لا يشاطرنى ثقافتى ولا عقيدتى ولا كُفريتى . ولا يمكن تحديد « أصوليته » إلا انطلاقاً من إحدائيات عقيدته الذاتية : هل هو غير مؤمن ومتميز بالنسبة إلى « وحدة » الرسالة التي يتسبب إليها ؟

لا يمكن لنقد الأصولية أن يكون فعّالاً إلا إذا استند أولاً إلى معرفة ثقافة الآخرين السخية أو معتقدهم الذي تشكل الأصولية تشويهاً له . على هذا النحو فقط ستمكن من مساعدة الآخر على فهم أن ما يسميه دفاعاً « كاملاً » عن إيمانه وثقافته ، هو « أصولية » لأنه وُحد إيمانه مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي ارتداه في مراحل سابقة من تاريخه ، ولأنه لا يدرك هذا التاريخ في « شموليته » .

فيا لها من كفاية غريبة ، كفاية الاحتقاد المحض بالتفوق الثقافي الذاتي ، فقط لأن المرء يجهل كل الثقافات الأخرى التي يمكننا انطلاقاً منها ، أن نمتلك نظرة ناقدة إلى ثقافتنا ومشتقاتها ! .

فبالنسبة إلينا نحن ، الغربيين ، « العلمانيين » ، المسيحيين أو « الماركسيين » ، يجب أن يبدأ الكفاح ضد الأصولية من نقدنا الذاتي ، من وعينا لأصوليتنا الذاتية ، لادعائنا الاستعماري الذي جعلنا نعتقد بأننا أساتذة العالم ومعلموه ، بدلاً من وضع ثقافتنا الذاتية في جوقة الثقافات الأرضية ، ليس لـ « استيعاب » الآخرين ولا حتى لمجرد التسامح معهم ، بل لأجل القبول بالحوار الحقيقي ، ذلك الذي يقوم على الاقتناع بأن علينا جميعاً أن نتعلم من الآخر .

إن هذه الممارسة للإغناء المتبادل تلي وحدها ، حاجات عالم لم يعد من الممكن التفكير به إلا كعالم واحد ، واحد على كل الأصعدة ، أصعدة الاقتصاد ، علم البيئة ، الأمن ، الثقافة والإيمان .

فإنما أن نضيع كلنا معاً وإنما أن ننقذ أنفسنا كلنا معاً .

الباب الثاني

أسباب الأصولية الإسلامية

اثار الاستعمار : الاسلاموية الجزائرية

إن المصدر الأساسي لكل أصولية ، اليوم ، هو قمع واضطهاد هويّة مُتّحدها ، ثقافتها أو دينها .

هناك مثال قريب هو مثال ولادة الأصوليّة في الجزائر . ففي خلال أكثر من قرن ، لم يكتفِ الاستعمار الفرنسي بإنكار القيم الخاصّة بهذا الشعب . فبعد عمليات التحطيم الشديّد المرافقة للغزو ، لم يتوقّف عن السعي لـ « دمج » و « استيعاب » أولئك الذين كانوا يقبلون بفقدان هويّتهم : لقد شجّع وساند بطريقة مبرمجة ، العناصر الأكثر تأخراً وأصوليّة ، المرابطين ، الذين كان انصياعهم للسلطة يفسح في المجال أمام متعاونين متملّقين . في الوقت نفسه ، كان الاستعمار الفرنسي يضرب « العلماء التقديميّين » كالشيخ ابن باديس أو الشيخ الإبراهيمي ، الذين كانوا يعلمون إسلاماً منفتحاً ، ملبياً لحاجات عصرنا ، جعل منهم المعلّمين الفكريين لمعظم قادة حركة التحرير وحرب الاستقلال .

إن تحرير الجزائر من « الاستيعابيين » الاستعماريّين أظهر تيّارين من القادة الذين كانوا يرون المستقبل في نوعين من المحاكاة للنموذج الإنمائي الغربي . الأول ، في تلوّنه السوفيّاتي على صعيد الانتاج ، أدّى إلى العمليّة الصناعيّة وهجرة سكّان الأرياف . الثاني ، في تلوّنه الرأسمالي على صعيد استهلاك المميّزين من سكان المدن ، أدّى إلى المديونيّة ، إلى رفاه البعض على حساب الجماهير ، وإلى فساد قادة أصبحوا « المتعاونين » الاقتصاديّين الجدد مع شركات غربيّة .

إن نكسة هذه المحاكاة المزدوجة تجسّدت في بطالة متزايدة لشبيبة جعلتها

ديموغرافيا كاسحة - 750٪ من الجزائريين هم تحت السادسة عشرة - وتعليم معتم ، شبيبة متطلبة ومتشددة على صعيد المستقبل ، وحيث أن هذه الشبيبة لا تجد سوقاً لعملها ، وقد تكون جمهور من اليائسين ، وهؤلاء طريفة سهلة يصطادها الدهماويون (الديماغوجيون) . في هذه الخلفية ، ولدت الأصولية في الجزائر . ولدت أولاً كقومية متطرفة : غدتها تجاوزات المحتل السابق الذي رقصت لغته ذاتها . فمن الطبيعي بعد ازدياد استعماري طويل للغة العربية أو للغة البربرية ، أن يطالب هذا الشعب بحقه في معاودة التفكير بذاته في لغته الخاصة به ، وأن يرجع إليها كمصدر . غير أن القسم الأكبر من الثقافة العالمية ، منذ نصوص الهند المقدسة ، مثلاً ، حتى أحدث أعمال الفيزياء أو البيولوجيا ، لم يُنقل إلى العربية ، وبالتالي فإن حذف لغة ثانية متداولة عالمياً هو عقبة كأداء أمام الروحانية ، أمام الفكر الناقد وأمام التطور العلمي والتقني في آن .

أما الوجه الثاني لهذه القومية الأصولية المنخفة في رداء نهوض ديني ، فهو الانغلاق على الماضي . إن الرد الفعلي الأول - الممكن تفهمه من حيث المبدأ - هو السعي ، بعد كبت طويل لثقافة الشعب الجزائري وإيمانه ، إلى استرجاع ما كان قبل هذا الكبت ، واعتباره منطلقاً . وهذا يعني ، بالنسبة إلى الجزائر ، الرجوع إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي ، وحتى إلى ما قبل الهيمنة التركية . والحال ، فإن العصر الذهبي يقع بعيداً في العصور والأجيال ، في عصر عروبة صافية . زد على ذلك ، أن ذلك العصر كان نقطة انطلاق أفضل لمرحلة الإشعاع الكبير للثقافة العربية - الإسلامية ، في بغداد وقرطبة اللتين كانتا مركزين لسطوع كل الثقافة الحديثة ، منذ العلم الاختباري والرياضي ، وحكمة التأمل في الغايات البشرية والإلهية لهذا العلم ، وصولاً إلى أرفع أشكال التصوف والحب التي ألهمت القديس يوحنا الصليب ودانتي مثلما ألهمت حب الطرابين الظريف .

لكن الأصوليين لا ينطلقون من هنا لإحياء إسلام يُجيب عن أسئلة عصرنا الحيوية . فالأمور تجري كلها وكأن المسلم ، في نظرهم ، يعني العيش كرعية الخلفاء العباسيين منذ عشرة قرون تقريباً ، على خط توازٍ مع المونسنيور ليفيفر الذي يرى أن الكاثوليكية لا يمكن أن تُعاش إلا في الصورة التي اتخذتها في عصر الإصلاح

المضاد ومجمع ترنت .

في الواقع ، إنَّ العودة إلى الأصول ، هي « عودة إلى الأشكال » . والحال ، فإنَّ الألف سنة التي توقظ الأمل لدى الجماهير الشعبية بعصر ذهبي ، إنما توجَّه هذا الأمل شطر تعابير رمزية عن هذا الرجوع : مُحَرَّمات كسائيَّة أو عباديَّة تحوُّل شرطاً جميلاً وصحياً من شرائط الطهارة إلى طهرانية شكلية .

من هنا ، كان عجز الأصوليين عن تكوين مشروع مجتمعي ، تكوين فقه(*) القرن العشرين . فما من ردٍّ في « برامجهم » ، على مسائل الجزائر الأكثر حدَّة اليوم : البطالة ؛ هجر الأرياف ؛ الكفاية الغذائية الذاتية ؛ الديون وما تفرض الشركات المتعددة الجنسية والمصرف الدولي من قيود عبودية ؛ الجيش ؛ المشاركة الشعبية في حل كل هذه المسائل التي يتوقَّف عليها مصير الجزائر .

إن الحل الذي يقدمه « الإسلاميون » بخصوص البطالة مثلاً ، يقوم على استبعاد النساء من سوق العمل ، لكي تعطى فرص عملهن للرجال . إنَّه اقتراح غير صحيح ، وفوق ذلك ، غير واقعي من الناحية الاقتصادية ، لأن 7٪ فقط من النساء الجزائريات يعملن ، حالياً ، خارج منازلهن .

إن هذا الاقتراح يشابه كثيراً اقتراحات (Le Pen) لويين في فرنسا الذي يدَّعي ، دهماوياً ، أنَّه يحلُّ مسألة البطالة بهذه الطريقة ، ولكنه يطرد المهاجرين من العمل ، بدلاً من طرد النساء ! .

إن برنامج القادة الإسلاميين يتحوَّل إلى تكرار ، ذي طموح تهذيبي وأخلاقي ، لصيغ تجريدية من القرآن والسنة منذ ألف سنة ، منفصلة عن سياقها في القرآن وفي التاريخ .

وهم بذلك لا يدعون إلى إعمال الفكر ومبدأ المشاركة ، بل يدعون إلى الانقياد السبي للزعماء الدينيين ، محترفي الدين ، الذين يجعلون أنفسهم بمثابة موظفين لدى المطلق ، خلافاً للأحكام القرآنية .

(*) إن الفقه هو الصاغة القانونية للشرعية ، لمبادئ القرآن الأخلاقية ، رداً على حاجات جديدة دائماً وأبداً ، حاجات عالم خلقه الله وما زال يعيد خلقه . القرآن « 81 ، 36 » .

إنَّ حركات كهذه تكون طريقةً سهلةً لقوى أجنبية ، جاهزة دائماً لتمويلها
بسخاء ، لأنها تعزّز كل السلطات . الأمر الذي يسمح لهذه القوى ، بتوطيد وصايتها
الإيديولوجية من خلال تبعية اقتصادية .

إنحطاط الغرب : الاسلاموية الإيرانية

المصدر الثاني للأصولية هو انحلال الغرب أخلاقياً ، الغرب الذي يقدم ، بكل أسف ، حجة حقيقية لحذف إجمالي لكل ما لا يعود إلى الماضي ، والذي يسمح بتعارض « المرمى » الروحي للحركة مع تفكك الغرب .

ففي مجتمعاتنا ، ومنذ النهضة ، أي منذ الولادة المتزامنة للرأسمالية والاستعمار ، كان ضمور البعد المتعالي في الإنسان يميل إلى حصر الإنسان وجعله ذا بعد واحد : فقط منتج ومستهلك ، تحركه المصلحة وحدها . فحرية السوق تتضمن تنافساً وحشياً ، ومجابهاة في أدغال بين إرادات القوة والاستمتاع والنماء لدى الجماعات والأمم ، تتراوح بين العنف في الشارع و « توازنات الرعب » بين القوى .

حالياً ، التطور الصناعي يعرض الكرة الأرضية لمخاطر الاختلال في التوازن البيئي ، سواء بنفاد المصادر أم بالتلوث ؛ ويكفي أن نعتبر النفايات النووية أو تحطيم طبقة أوزون الفضاء .

كما أن غابة إرادات القوة والنماء فككت الروابط البشرية : من « توازنات الرعب النووية » ومجزرة العالم الثالث ، إلى أعمال عنف الأفراد والجماعات .

يتجسد هذا الانحلال المعنوي والخلقي في ارتفاع متصاعد للجريمة : سنة 1989 ، يموت شخص في نيويورك اغتيالاً كل 5 ساعات ؛ وتنتهك حرمة امرأة كل 3 ساعات ؛ ويُعتدى على شخص كل 3 دقائق . وهذا يعني سنوياً ، بالنسبة إلى هذه

المدينة وحدها ، ارتكاب 712419 جريمة - الشرطة لا تحصى سوى الجرائم التي قُدمت شكاوى بها - ، منها 1905 جريمة اغتيال ، 3254 جريمة انتهاك ، و 93377 عملية سطو في الشارع . وهناك 14 مليوناً من المدمنين على المخدرات من مجموع سكان الولايات المتحدة . زد على ذلك أن « أسلوب الحياة » هذا ينعكس في الأفلام الأميركية المبهوثة يومياً على كل أقنية العالم « الحر » .

إن تفككاً للمجتمع كهذا ، مع حيوات كثيرة بلا هدف ولا مستقبل - لا مستقبل ، هذا هو شعار الذي يكتبه الپونكز على قمصاتهم - ، يُذكر بتشنجات وانحلالات الانحطاط الروماني في أسوأ ساعاته .

هكذا « نموذج » فلناني ، بلا قانون ولا إيمان ، يفرضه الغرب على العالم في صور شتى : عالم حر ، ليبرالية ، ديمقراطية ، حداثة ، الخ .

إن هيمنة الغرب ، منذ 5 قرون ، تكلفت بإدارة مدمرة للكرة الأرضية . فالحفاظ ، بعد إزالة الاستعمار ، على علاقات تبعية تفرض ، من خلال الاستعمار الجماعي المُجسّد في صندوق النقد الدولي (F.M.I) وبالمصرف العالمي ، اقتصادات مُشوّهة لا تركز على حاجات هذه الشعوب بل تركز على المنتجات الأحادية والزراعات الأحادية المخصصة للتصدير لأجل تسديد فوائد الديون ، أدّى إلى هذه النتيجة : 50 مليوناً من المونى جوعاً أو بسبب سوء التغذية . وهكذا ، تفرض هيمنة الغرب الاقتصادية ، هيروشيما يومية على العالم الثالث .

إن مشهد انحطاط عالم كهذا بلا معنى ، بلا بُعد إنساني حقيقي ، عالم مستسلم لقوانين اقتصاد السوق وحدها ، حيث لم يعد في إمكان الحياة الروحية أن تُعاش إلا في سر النفوس دون أن تلعب أي دور في نظم الأواصر الاجتماعية ولا في توجيه العلوم والتقنيات لكي تساعد على تفتح الإنسان ، لا على تحطيمه ، أدّى في مرحلة أولى ، إلى ، فرارات فردية : دروب كاتماندو ، الغيبة / الباطنية ، البحث عن معلمين مرشدين ومنقذين . . . ثم أدّى إلى ردّات فعل سياسية قوامها الرفض الشامل لحضارة غربية فاسدة .

إن الثورة الثقافية الصينية ، وهي في انطلاقتها تمرّد على تصوّر محض أوروبي

للاشتراكية ، حينما أحلت على صعيد مصادر الماركسية، جدلية الطاو TAO محل جدلية هيغل ، والأخلاقية الكونفوشيوسية محل الاقتصادية على الطريقة الانكليزية ، وراث الثورات الفلاحية الصينية محل الاشتراكية الطوباوية ، إنما توصلت بسرعة إلى الرفض الشامل لكل الثقافة الغربية : بيتهوفن ، الموسيقى البورجوازية ! .

إن ثورة إيران هي النموذج الأرفع لكل أشكال الرفض هذه . فهي أول ثورة موجهة ضد حضارة ، حضارة الغرب ، وليس ضد نظام سياسي ، ضد بنية اقتصادية واجتماعية .

فعلى امتداد سنوات ، كان هذا البلد الحضاري الكبير قد شهد ، عبر نظام الشاه ، إنكار وإحباط أعظم ما كان يمتلك في ماضيه الإسلامي . كان الشاه يفرض على إيران استبداداً إرهابياً ، بمساعدة جيش تدعمه الولايات المتحدة عسكرياً وتقنياً ومالياً ، وبواسطة السافاك (SAWAK) المدرب على أسوأ أساليب التعذيب . وكان يبقى الأغلبية الساحقة من السكان - الفلاحين والعمال وصغار التجار (Bazaris) - في وضع خليقي بما كان قبل ألف سنة ، وذلك لحساب عدة تجار من أصحاب المليارات المرتبطين بشركات الغرب الكبرى . وكان مشهد پرسپولیس الكبير هو الرمز لهذا التضليل الذي كان الغربيون ، وخصوصاً الأميركيون ، يسمونه « المعجزة الإيرانية » لأن سياسة الشاه تلك كانت قد جعلت منه الشرطي الحارس لأبار نفط الخليج . فقد ظهر الشاه في ذلك المشهد الاحتفالي كأنه متمم للسلالة الأخمينية ، فيما يتعدى العصور الحضارية الإسلامية ، وشارك كل قادة البلدان المهتمين والمستفيدين من بقاء الوصاية على شعوب الخليج ، في تلك المهزلة المخزية حيث جرى دفن المليارات في صحراء كان يهيمن عليها الجوع .

لم يكن في مستطاع المعارضة أن تتجلى إلا في الجوامع والمساجد ، حيث آيات الله، حُجِّج الإسلام أو الملالي العاديون كانوا ينددون بفساد النظام وبولائه للولايات المتحدة ، وروحانية أعماله القمعية . في تلك المواقف الأخلاقية تكوَّنت أطر الحركة الثورية . أولئك الذين كان النظام قد سجنهم وعذبهم - وكانوا جحفاً - واغتالهم ، مثل علي شريعتي ، أو نفاهم ، مثل آية الله الخميني ، فصاروا « شهداء » إسلام مجاهد . فلكلمة « شهيد » وقع شعبي وديني عميق في إيران ، لأن

النموذج الأول للشهيد هو الحسين ، حفيد النبي ، الذي اغتاله أول ملك أموي
هكذا ، كان ينصهر الدين والسياسة في مصهر الجهاد ضد الطاغية وأصدقائه
الأجانب .

وعندما هرب الشاه ، تاركاً لجيشه وشرطته ولشهبور بختيار مهمة قمع حركة
الجماهير الهادرة ، بالحديد والنار ، كانت القوة المادية عاجزة عن احتوائها . وعلى
الرغم من الموانع والتهديدات ، هبط آية الله الخميني في مطار طهران ، فاستقبله
جمهور حاشد كان يرى فيه بداية لإكمال وعد ظهور « الإمام المستور » روح الإسلام
الإيراني الحي .

عندما أمر شهبور بختيار بإعلان حالة الطوارئ تحت طائلة إطلاق الجيش النار
على كل ما يظهر أمامه ، أمر الإمام الخميني كل الشعب بالتزول إلى الشارع في وقت
الحظر .

عندئذ وقع الحدث التأسيسي : جماهير بأيدٍ عارية تجابه « الخالدين » من
الحرس الامبراطوري وهذا الجيش الذي كان يُوصف بأنه « خامس جيش في
العالم » . وقع مئات القتلى ؛ لكن مكان أي « شهيد » لم يُترك خالياً . لقد غلب
الجيش وجُرد من سلاحه ، دون أن تُطلق عليه رصاصة واحدة ، لقد غلب بصرخة
واحدة « الله أكبر » ! .

كانت كل توقعات الاستراتيجيين السياسيين والعسكريين الذين يقيسون القوى
بقوة النار والعمليات وحدهما ، قد مُنيت بتكذيب جديد ، بعد ما منيت به في الفيتنام
والجزائر من قبل . ذلك أن الاستراتيجيين الغربيين ، في ضيق نظرهم الوضعي ، ما
كانوا يفهمون فشلهم : فالإيمان لا يدخل في داراتهم الإلكترونية .

مع هالة الظفر الهائل للطف وللنقوة الروحية في مواجهة قوة الأسلحة
المادية ، صار الإمام الخميني القائد الباهر للبلاد باسم الأخلاقية الإلهية المقاومة
لقمع « الشيطان » الأميركي وربييه : الشاه السابق . وكان يبدو للجماهير الهائلة أن
كفاح الخير ضد الشر قد بدأ بنشر ألويته المظفرة .

إن الثورة الإيرانية ، في رفضها الصحيح لطريقة الحياة الأميركية التي كان الشاه

يريد أن يفرضها على إيران ، إنما انقضت أولاً على رموز تلك الطريقة . مثلاً دور السينما الأميركية ، مع أفلامها العنيفة والممثلة لطريقة حياة يسودها المال ، جرى إحراقها مع علب الليل . وجرى تحطيم جبال من قتاني الويسكي . هكذا ، ولدت أول ثورة موجّهة ضد الحضارة الغربية ، المُحاربة ليس فقط في انحرافاتِها وانحطاطها ، بل أيضاً في أساسها ذاته . وعندها شهدت إيران تراكم التقنيات الأوروبية الضرورية وأقدم أشكال عرفها إسلام أصولي ، مغرق في أصوليته بقدر ما كان مقموعاً لأميد طويل من جانب نظام الشاه الإرهابي ومعلميه الأميركيين .

لكن ، إذا كان ثمة أخلاقية تسمح بتحطيم نظام وتعيين أهداف إنسانية وإلهية لمشروع مجتمعي بوجهيه الاقتصادي والسياسي ، فإنها لا تقدّم المناهج ولا التقنيات لبلوغ مُرادها . وبالتالي ، كيف تمكّن توجّه أخلاقي كهذا ، من توليد الأصولية ؟

هناك عاملان تاريخيان يدخلان على المسرح : تراث « الإمامة » الشيعية ، الذي يُفضي إلى شخصنة السلطة ؛ والحرب العراقية - الإيرانية التي تحالف العالم بأسره ، من خلالها ضد إيران ، والتي أدّت إلى تجذير النظام .

إن التراث المختص بالإسلام الشيعي هو تراث « الإمامة » ، وجود « إمام مستور » ، يُنتظر « ظهوره » وبكلام آخر ، يُنتظر رجوعه . جرى اعتبار الخميني كأنه « ممثله » المرثي ، محاطاً بطبقة إكليروس حقيقية ، مُرتبة : آية الله ، حجة الإسلام ، المُلا . وكان جهادهم ضد استبداد الشاه ، ضد غزو تقاليد الغرب وعاداته ، وعدد « شهدائهم » يكتّلانهم بأكاليل مجدٍ مُبين . على هذا النحو ، قام نوع من الشيوقة الاكليروسية مع إمامها المعصوم ، المعتبر كمستودع « للمعنى المستور » للرسالة القرآنية ، يُعدّ العُدّة لظهور « الإمام المستور » .

كان الخميني يعلن : « إنني مؤهلٌ ، من الناحية الدينية ، للقيام بما أقوم به » . إن هذا التكليف الإلهي ، المؤيد من أكثرية الشعب العظيم ، منحه السلطة كُلّها ، ومنحها أيضاً لسلسلة أصحاب الدين .

إن الأمر الجليل الجديد الذي يظهر ، إذاً ، مع الثورة الإسلامية في إيران ، هو أن « إضفاء القدسية » على السياسة كان ، حتى ذلك الحين ، يخدم استبداد الأمراء

والطبقات المميزة ، بينما - كما كتب القائد « الإسلاموي » التونسي غنوشي - :
« تمكنت الحركة الإسلامية المعاصرة من تحرير الإسلام المعاصر من نفوذ الطبقة
الحاكمة [. . .] إلى حد معين . فما جرى في إيران هو تحمل الجماهير مسؤولية
الإسلام وهذا حدث بالغ الأهمية في نظر حركات التحرر : تحرير الإسلام من
هيمنة السلطات المرتبطة بالأجنبي ، ودوره في التيارات الثورية » .

إن هذا الوجه « الثوري » للحدث الإيراني أثار خوف وحقد كل الأنظمة القائمة
في العالم . فأطلقت العراق إلى الحرب وشكلت تحالفاً عاماً ضد الثورة الإيرانية ،
مثلما كانت أوروبا قد تحالفت في الماضي ضد الثورة الفرنسية التي كانت تعرض كل
العروش للهلاك ، أو مثلما قامت ، سنة 1917 ، جبهة واحدة لكل البورجوازيات
الأوروبية المناوئة لثورة أكتوبر .

في تلك الحرب الشاملة التي شنها صدام حسين ، بتوجيه من الولايات
المتحدة ، قام الاتحاد السوفياتي وفرنسا بمدّ المعتدي بالسلاح ، حتى عندما كان
يتصرف ، مع السلاح الكيميائي ، كمجرم حرب . ودفعت العربية السعودية وبلدان
الخليج ديون العراق ، وآل الأمر بالجامعة العربية ، سنة 1988 ، لتحديد إيران
بوصفها « العدو الرئيس » .

إن حالة الحصار هذه قادت إيران نحو التشدد والإرهاب مثلما انتقدت فرنسا إلى
ذلك سنة 1793 ، وروسيا سنة 1920 في مواجهة غزو المتحالفين .

وبالطبع ، إنفلت من عقالة اللغظ الإعلامي ضد التعصب والأصولية الإيرانية
لـ « إزالة شيطانها » . زد على ذلك ما لوحظ من تسليط وسائل الإعلام على إيران
بينما كان يرين صمت جليل أمام أصولية العربية السعودية الأشد ضراوة .

ولئن كان في إيران ، مثلاً ، أياد مقطوعة وأعمال يمكن الحكم عليها بالتعذيب
حقاً ، فإن ذلك - كما يقول رفسنجاني - من صنع قضاة صغار ، ثانويين « بلا عقل
وبلا قلب » ، وليس إطلاقاً بقرار مركزي : فالحكومة ، كما يضيف رفسنجاني ،
كانت تترك الأمور تأخذ مجراها ، لأن السلطة الإجرائية لا يحق لها أن تتدخل في أمور
القضاء . وهكذا ، وخلافاً لما كانت تحاول بيانات الصحف وصفه بالمرعب -

« تستعمل إيران آلة لقطع الأيدي ! » - كان هناك عملياً ، وبكل أسف ، بعض العقوبات البربرية ؛ لكنها سرعان ما توقفت .

بينما كل أيام الجمعة ، وبأمر من السلطة في العربية السعودية ، وبكل السادية الملازمة للإعدامات العامة ، تنفذ عقوبات بتر اليد أو الجلد ، وحتى الرجم أحياناً ، دون أن تولي وسائل الغرب الإعلامية لجرائم الدولة هذه ، ولو واحداً من ألف مما توليه « للضجة » المخصصة للإعدامات في إيران . وبعد ، فإن هذا الانحياز الإعلامي لا يبريء ساحة الأصولية أبداً . مثال ذلك ، عندما جرّ هذا الانحياز الخميني إلى الحكم بالإعدام على كاتب بتهمة الكفر ، كان حكمه مبتوراً تماماً عن القرآن . فالقرآن حين يسترجع في هذه المسألة (متى XII, 33 ؛ لوقا ، XII, 10 ، مرقس ، III, 29) ، قول الإنجيل الذي يعتبر التجديف ، الخطيئة بحق الروح ، بمثابة الخطأ الأكبر ، إنما يترك الحكم لله : « فاما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة » (III, 56) .

وبالتالي ، يرى الخط الفاصل بين إيران والعربية السعودية ، الذي يفصل بين الضجيج الإعلامي والصمت الجليل ، الخط الذي يرسم بين هؤلاء الذين ينددون بانحطاط الغرب وأولئك الذين ينضمون إليه .

الأصولية الإسرائيلية وأصوليات الشرق الأدنى

أما العامل الثالث الذي أسهم في نمو الأصولية ، خصوصاً في لبنان لدى اللبنانيين الأكثر تطرفاً ، على رغم جهود منظمة التحرير الفلسطينية التوازنية ، وكذلك في العالم العربي بأسره ، فقد تمثل في سياسة القادة الإسرائيليين الذين واصلوا قومية الغرب واستعماريتها .

لقد سبق لتيودور هرتزل ، مؤسس الصهيونية السياسية أن أظهر للأوروبيين « الفوائد التي يُمثلها وجود دولة يهودية بالنسبة إلى مصالح أوروبا » (Diaries, P.122) . وكان قد أعلن في كتابه الدولة اليهودية (ص 32) : « ستكون هذه الدولة حصناً متقدماً للحضارة الغربية في مواجهة البربرية الشرقية » .

بمعزل عن التراث الكبير للأنبياء اليهود وعلى الرغم من الإدانة الجذرية للصهيونية السياسية ولتيودور هرتزل من جانب أكثرية الحاخاميين في ذلك الحين ، الذين كانوا ينددون بهذا الإحلال لدولة إسرائيل محل إله إسرائيل ، قامت دولة مؤسسة على أشد المبادئ بداءة ، التي تكمن وراء سياستها العدوانية الدائمة ، سياسة التوسع واستيطان الأراضي المحتلة . إن إسرائيل تنظم استناداً إلى تصوّر للدولة مذهبي وعنصري .

يُعتبر يهودياً بموجب قانون إسرائيل الأساسي - لأن إسرائيل بعد 42 عاماً من قيامها لا تزال بلا دستور - :

« كل مَنْ يولد من أم يهودية (معيار عنصري) ،

« أو كل من تهوّد بمقتضى الحلقة (معيار مذهبي / طائفي) » (*) .

زدّ على ذلك أن دولة إسرائيل تقدّم مثلاً نموذجياً عن الأصوليّة : فهي تطالب بفلسطين باسم تصوّر للدين رجعيّ وقبليّ : الآلهة تمنح الأراضي للقبائل التي تعبدّها . وهذه ظاهرة عامّة في كل الشرق الأوسط ، من مصر إلى بلاد الرافدين . فوق مسألة كرنك تحوّمس الثالث ، يرى الإله يمنح الأرض لفرعون . وفي بلاد الرافدين ، « يحدّد » الإله مردوك لكل شعب نصيبه من الأرض ، حسب قصيدة الخلق البابليّة (الآية 46) . بين القطبين ، يشكر الحثيون الإلهة آرينا لأنها « رسمت حدود البلد » . ولو لم يكن العبرانيون قد تلقوا هذا الوعد ، لكان ذلك استثناءً .

إنّ الحاخاميين الأصوليين ، إذ يرفعون التوراة كعنوان لمُلكيّة موقعة « من الله » ، إنما يقدّمون الدريعة الأيديولوجيّة لطرد وقتل المواطنين الأصليين الفلسطينيين من مسلمين أو مسيحيين . ويمكن لإرهاب الدولة هذا أن يتشر ويستشري بلا عقاب ، نظراً لدعم الولايات المتحدة السياسي والمالي غير المشروط منذ 42 عاماً ، لتواطؤ الغرب برّمته مع إسرائيل .

إن حضور الغرب على هذا النحو القريب والمُهين ، في صميم العالم الإسلامي ، غدّى في المقابل التيارات « الإسلامويّة » وحتى أنّه شجّع على قيام دكتاتوريات عسكريّة تسوّغ هيمنتها واستبدادها من خلال المزاييدات والإشارات اللفظية خصوصاً - إلى تجاوزات إسرائيل .

أخيراً ، الحركة الصهيونية هي جهاز دولة إسرائيل في العالم كلّهُ ، كما يعلن ذلك قانون إسرائيل . فقانون الكنيست الصادر في 1952/11/24 حول « المنظمة الصهيونيّة العالميّة » ، ينص في المادة 5 على : « أن دولة إسرائيل تعتمد على مساهمة كل اليهود وكل المنظمات اليهوديّة في بناء الدولة » . في 1990/7/9 ، صرّح

(*) Claude Klein: Le Caractère Juif de l'Etat d'Israël, Éditions Cujas, Paris, 1977, P 37.

« مؤلف الكتاب هو مدير معهد القانون المقارن في جامعة القدس العبريّة .

يوسف شيتروك ، حاخام فرنسا الأكبر ، للإذاعة الإسرائيلية في القدس : « إن كل يهودي فرنسي ممثل لإسرائيل » . وفي اليوم نفسه ، أعلن أمام إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي : « كونوا مطمئنين إلى كون كل يهودي في فرنسا يدافع عما تدافعون » . وأكد لدى عودته إلى باريس : « ليس في ذهني أية فكرة عن ولاء مزدوج » .

إن هذا التسييس للدين وهذا التقديس للسياسة هما من مزايا الأصولية .

فقد أضفى قرار الكنيست في تموز/ يوليو 1954 ، المادة 59 ، الطابع الرسمي على هذا التصور : « بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية العالمية ، وبالتفاهم بين الحكومة والجهاز التنفيذي الصهيوني ، ستمنح الحكومة دعمها القانوني للحركة الصهيونية » . وهكذا ، تُعدُّ الحركة الصهيونية جهازاً رسمياً لدولة إسرائيل . فهي فرع من دعاية سفاراتها ، فرع يعمل بفعالية ، أولاً في الولايات المتحدة ، وكذلك في أوروبا ، للحصول على الدعم غير المشروط والموافقة أو ، على الأقل ، الصمت تجاه كل مشاريع إسرائيل ، من ضم الأراضي سنة 1948 و 1967 ، إلى غزو لبنان ، حتى القمع الوحشي للإنتفاضة في الأراضي المحتلة .

هكذا ، تنامي لدى الشعوب الإسلامية قلقٌ من مؤامرة عالمية ومن حصار يحظى بالضوء الأخضر الذي تعطيه الولايات المتحدة لكل تعديّات دولة إسرائيل ، كما يحظى بتناغم منظم في وسائل الإعلام للروحانية الصليبية المعادية للإسلام .

من الواضح أن جواً كهذا مؤاتٍ في كل البلدان ذات الأغلبية الإسلامية ، لكل الدهماويات وكل المذهبيات الأصولية التي تقدّم نفسها كقوى مدافعة عن التراث الإسلامي دفاعاً خالصاً ومتشديداً في مواجهة الغرب وطلبة حملاته الصليبية الجديدة : الأصولية الإسرائيلية .

الأصولية السعودية ، والإخوان المسلمون

إن المصدر الرابع ، ومنذ 15 سنة ، المصدر الرئيس للأصولية هو نفوذ العربية السعودية في العالم الإسلامي بفضل قوتها النفطية .

فالقادة السعوديون يمكنهم ، بفضل وسائلهم الضخمة ، تمويل جميع الحركات الإسلامية في العالم كله ، لخدمة مقاصدهم .

إن الشاغل الأساسي للقادة السعوديين هو إخفاء انحيازهم الكامل للغرب . فمنذ 1913 ، وقبل إنشاء المملكة سنة 1928 ، وقع عبد العزيز معاهدة القطيف مع بريطانيا العظمى ، التي تلتزم هذه الأخيرة بموجبها في الدفاع عنه ، مقابل التزامه بالخط السياسي البريطاني . وجرى تجديد تلك العلاقات ، علاقات الحماية من جهة والإذعان من جهة ثانية ، في معاهدة جدة سنة 1927 . ووفت انكلترا بالتزاماتها : فقامت سنة 1948 بسحق انتفاضة القطيف المسلحة .

وبعد 60 عاماً ، غداة الثورة الإيرانية ، صرّح ريغان : « لن نسمح أبداً بأن تغدو العربية السعودية إيران جديدة » .

في آب / أغسطس 1990 ،

كما أن المساجد الفخمة ، مثل مساجد جنيف ، أو العملاقة كتلك التي وضعت تصاميمها لأجل روما ومدريد ، تتولى السعودية تمويلها . وهذا ، دون أي حساب للسكان المعنيين ولردود فعلهم المتخوفة تجاه مشاريع غير صادرة عن مجتمعات إسلامية محلية ، بل هي من أعمال قوة أجنبية . إن هذا النوع من العمليات السياسية لا يساعد غير المسلمين على معرفة رسالة الإسلام ، لأن هذه العمليات لا تتضمن أي مجهود للتعريف بالإسلام بطريقة يفهمها أولئك الذين لم يولدوا فيه . وإن مراكز ثقافية ، مفتوحة للجميع ، تتضمن بالطبع مصلًى للمسلمين ، من شأنها أن تبين أن الإسلام يمكنه التعبير عن ذاته ، كما كان الحال في القرن الهجري الأول ، في لغة كل الشعوب وثقافتها . وبخلاف ذلك تماماً ، تسجن المساجد « المنزلة بالمظلات » ، المسلمين في منبئ يجري فيه تثقيف اختلاف الإسلام ، والانكماش على الذات وخلق المخاوف ، من خلال عبادات بلا روح ، ومما يلاحظ في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا أو أسبانيا ، حيث تثار ألف عقبة في وجه المتحذات الإسلامية عندما ترغب في بناء مصلًى متواضع على نفقتها ، وتجري الموافقة بسهولة كبيرة على إنشاء الجوامع العملاقة التي تمويلها السعودية .

تُعكس هذا الانحسار ، كتب ونشرات « إسلامية » ، مهمتها إدامة هذا الإنطواء على الذات . ففي جوامع الهند ، بلاد السروحانية القديمة العميقة ، يجري توزيع كميات كبيرة من النشرات التي تتناول أحكام أداء الصلاة ، كما يتناولها أي كتاب رياضة ، دون الإتيان في أية لحظة على ذكر روحانية العلاقة بالله . وفي إفريقيا ، حيث تغلغل الإسلام في وقت مبكر جداً وحيث ولدت تيارات محلية ، صوفية ومتجهة نحو العمل في آن ، شيمة تيار آمادو بامبا ، الذي يرى « أن العمل شكل من الصلاة » ، تنامي خصوصاً منذ « انفجار أسعار النفط » نفوذ سعودي لا يحسب حساباً إلا لعدد « حالات اعتناق الإسلام » ولو تم تحقيقها بالطرق نفسها التي اعتمدتها أقدم الرسائل المسيحية في عصر الاستعمار ، والتي تمنح امتيازات مادية لـ « الداخلين في الدين » . إن « إسلام » النفط هذا هو المد الأسود الطاغى

على الإسلام القرآني والنبوي .

إن النموذج الأمثل لهذه الإمامة لكل ما من شأنه إعداد العدة لتجدد إسلام حيّ ، هو تاريخ الإخوان المسلمين وتطورهم .

في القرن التاسع عشر ، ظهرت محاولة تجديد إسلام حيّ في مواجهة إسلام حجّره الأصوليّة . مهد السبيل جمال الدين الأفغاني (1838-1897) الذي أجرى سنة 1883 في باريس ، سجّالاً مدوياً مع أرنست رينان .

كان رنان قد ألقى محاضرة في السوربون ، عنوانها « الإسلام والعلم » . ولم يتردّد الأفغاني في مقارعة رينان ميدانياً ، لدحض مقولاته ، فردّ عليه في مقال نشرته *Le Journal des débats* بتاريخ 1883/5/13 . هذا المقال يسجّل محطة في تاريخ الإسلام الحديث : فللمرة الأولى منذ عدّة قرون ، كان الأفغاني يعرف الثقافات التي يتحدث عنها ، على منوال كبار المفكرين المسلمين الذين كانوا يجتهدون لكي يعرفوا من الداخل ثقافات العالم الكبرى ، مثلما فعل البيروني بالنسبة إلى تصوّف الهندوكي ، وابن رشد بالنسبة إلى الفكر اليوناني ، وابن حزم الذي وضع لأول مرة تاريخاً مقارناً للأديان . وخلافاً لكثير من العلماء المنغلقيين في تراثهم وحده والجاهلين كل الموروثات الأخرى ، كان الأفغاني قد سافر كثيراً وأصغى كثيراً . ففي الهند ، كان قد عرف روحانيّة الحكماء ؛ وفي الإستانة كان قد جابه أرفع مرجع إسلامي في الخلافة التركيّة ، شيخ الإسلام حسن فهمي أفندي ، زعيم الحركة الأصوليّة آنذاك .

تعيّن على الأفغاني اللجوء إلى مصر ، حيث كوّن مدرسة . وصار أحد تلامذته ، محمّد عبده ، مفتي مصر الأكبر ورئيس جامعة الأزهر . كان على رأس حركة إصلاح كبرى ، أعادت للإسلام طابعه الشمولي وانفتحت على الحوار مع أهل إيمان من ديانات أخرى . وهذا ما كان قد تجاسر عليه بمزيد من القوة ، الشاعر الهندي الكبير محمّد إقبال (1877-1938) في كتابه : إعادة بناء فكر الإسلام الديني .

في الطريق التي شقّها الأفغاني ومحمّد عبده ، أنشأ المصري حسن البنا (1906-1949) حركة الإخوان المسلمين سنة 1928 ، لإطلاق نشاط الإسلام الأول ،

فيما يتعدى الأجيال « التي طُبِقَ فيها على الإسلام صُورٌ وتعريفات جرى استعمالها بطريقة مضرّة » . إذن المطلوب استكشاف المصدر في متبعه ، ثم العمل انطلاقاً منه بصفتنا أهل عصرنا ، الواعين للمسائل الراهنة ، وتقديم جواب جديد عن هذه المسائل المطلوب هو الجهاد في إسلام حيّ يحرك نظاماً حياتياً شاملاً ، من الاقتصاد إلى السياسة فالثقافة .

بعيداً عن كل مذهبيّة ، أدخل حسن البنا مسيحيين في أجهزته وهيئاته القياديّة . فحسن البنا لم يخلط بين التحديث والتغريب ، فوضع مشروع حدّاتة إسلاميّة تنشئ دولةً في الدولة القائمة على العدالة الاجتماعيّة : فمثلاً ، فسّر الزكاة - الواجب الديني بدفع المسلم جزءاً من ثروته ، لا من دخله - بوصفها ضريبة متصاعدة جداً . فأنشأ شبكة تعاونيات في القرى ، ومصارف تعاونيّة محليّة ، مُسيّرة ذاتياً . وأرسى أسس إصلاحٍ للتعليم عميق جداً ، غايته تحرير المعوزين من الهيمنة الاقتصاديّة والسياسيّة للقوى الأجنبيّة والإقطاعيّين والتجار المصريين والبيروقراطيّة العاملة في خدمتهم .

سنة 1948 ، تحالف مع الشيوعيين ومع حركة « مصر الفتاة » ذات التوجّه الاشتراكي ، لمكافحة الهيمنة الإنكليزية وحكومة « العملاء » الفاسدين . اغتيل حسن البنا في 1949/2/12 .

وعندما استولى عبد الناصر على الحكم ، بانقلاب 23 يوليو 1952 ، كان الإخوان المسلمون يشكّلون القاعدة الشعبيّة الضروريّة لنجاحه ، وعلى الفور حدّد الإخوان المسلمون ، الذين حسبوا تلك الثورة ثورتهم ، برنامجهم كما يلي :

- 1 - العمل للجميع .
- 2 - الضمان الاجتماعي للمعوزين والمحتاجين .
- 3 - وضع حد للملكيّة الزراعيّة الكبيرة .
- 4 - وضع نظام لأصحاب المزارع ، بحيث تعود الأرض ، شيئاً فشيئاً ، إلى من يعملون فيها .
- 5 - وضع تشريع للعمل يحمي الشُّغيلة .
- 6 - إصلاح الوظائف العامة لمكافحة البيروقراطيّة والمركزيّة وخفض سُلّم المعاشات .

7 - إلغاء الإمتيازات .

8 - تحويل المسجد إلى مركز للحياة الإجتماعية والدينية والثقافية .

وكان رحيل الإنكليز عن مصر شرطاً ملازماً لهذا الإصلاح العميق .

كان هذا البرنامج قريباً جداً من برنامج « الضباط الأحرار » الناصريين ، الذين كان ثلثهم من الإخوان المسلمين . ولكن سرعان ما ظهرت الخلافات في غضون عامين : ففي 1952 كان عبد الناصر ، بطل « عدم الإنحياز » المقبل ، يسعى للتقارب مع الغرب . ومنذ تموز/ يوليو 1954 ، وقّع معاهدة مع انكلترا ؛ وبوجه خاص ، وضع كل السلطات بين يديه . ولم يعد يضع في حسابه التدابير الجذرية التي اقترحها الإخوان المسلمون باسم الإسلام .

بدأ عبد الناصر ، بعد محاولة لاغتياله ، حقيقتاً أو ملفقة ، في الاسكندرية يوم 1954/11/23 ، بقمع شديد للإخوان المسلمين ، لم يتوقف إلا سنة 1977 : سجن ، أعمال تعذيب ، معسكرات اعتقال ، شتى ، إعدامات جماعية . . .

مع ذلك ، تواصل في السجون العمل لصياغة عقيدة كان منظرها الأساسي سيد قطب (1906-1966) ، المسؤول عن « إخوان السجون » . فكتابه معالم في الطريق يقوم على شرح للقرآن ، المفسر بطريقة جذرية وثورية . ويحدد في كتابه السابقين : العدالة الاجتماعية في الإسلام ومعركة الإسلام والرأسمالية ، ما كان الشيخ محمد الغزالي يسميه « الاشتراكية الإسلامية » : الإصلاح الزراعي ، إعادة صهر المجتمع بشكل يحول دون تكديس الثروة في قطب والبؤس في قطب آخر ، نظراً لأن الملكية ، في القرآن ، وظيفة اجتماعية وليست حقاً غير مشروط .

لكن انعطافة طرأت في مجرى السنين على توجه الإخوان : فأولئك الذين كانوا قد تمكنوا من النجاة من القمع بمغادرتهم مصر ، عاشوا في المنفى ، وكان عدد كبير منهم يعيش في العربية السعودية وفي الخليج . وأما « أصوليتهم » التي كانت مع حسن البناء عوداً إلى المصادر الحية لـ « فجر » الإسلام ، لكي تعاش الحداثة إسلامياً ، فقد صارت عودة إلى تراث متحجّر . تراث تدافع عنه وتنشره الأصولية السعودية ، ويؤدي في قراءة الأمراء والعلماء الممالقين ، إلى طاعة غير مشروطة للحكام الذين يعتبرون أنفسهم بمثابة المؤمنين على مشيئة الله .

لقد نشر القادة السعوديون كتابات ابن تيمية بشكل واسع : « السلطان - السلطة السياسية - ظل الله على الأرض » أو أيضاً : « إن متين يوماً من حكم والٍ جائر خير من ليلة فوضى » . وحلّ الإذعان غير المشروط للطاغية و « رجل الدين » محلّ سيادة الله التي تحدّ ، في القرآن ، من كل سيادة أرضية .

إن هذا التزوير التقليدي لتعاليم القرآن يرجع إلى جنود الملكية الوراثية بالذات ، التي ينفىها القرآن . لقد سبق للأمويّ الأول ، معاوية ، أن قال : « الأرض لله ، وأنا وكيله » . وبعد قرن ، قام العباس الثاني ، أبو جعفر المنصور (754-775) بتكرار اللازمة ذاتها : « أيها الناس ! صرنا رؤساءكم بحق أعطانا الله إياه . . . أنا وكيل الله على الأرض » .

هوذا التضليل الأساسي : الخليفة يعتبر نفسه كانه « وكيل الله » ، بينما كان « خليفة » النبي ، لا أكثر . فعندما خاطب الله محمداً في القرآن : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله . . . ﴾ (105, IV) ، كان الله يخاطب النبي ، والنبي وحده . أما القراءة الأميرية فتشكّل في آن اغتصاباً لصفة النبي ولحقوقه الإلهية .

إنطلاقاً من ذلك طرأت طفرة جذرية في توجه الإخوان المسلمين . فمنذ 1961 ، نشر في جدة كتاب محمود الصوّاف ، زعيم الإخوان العراقيين : لا إشترائية في الإسلام .

وعندما وصل أنور السادات ، سنة 1970 ، إلى السلطة وتقرب في آنٍ واحد من الولايات المتحدة والعربية السعودية ، عاد الإخوان المسلمون من مفاهيم في الخليج حيث تُستعمل تصوّرات حسن البنا حول المصارف الإسلامية التعاونية الصغيرة ، كتبرير نظري لمكر المصارف الكبرى المسماة « إسلامية » التي يديرها أصحاب المليارات . والحال ، فإن هؤلاء قلما يهتمون بالاستثمار المنتج في تنمية العالم الثالث ، بل على العكس ، يضاربون في الأسواق المالية الغربية وخصوصاً الأميركية . وهناك تضليلات ، مثل التبديل السنوي لمعدّل أرباح الأسهم ، تسعى إلى إخفاء الواقع وهو أن الأمر يتعلق بفوائد - وربما - كما هو الحال في كل المصارف .

وانصهر إخوانٌ عائدون من المنفى وانغمسوا مجدداً في السياسة والتجارة
والمال ، أو عملوا ، بشكل مباشر أكثر « كمستشارين » للمصارف الإسلامية .

لا يهم أي طغيان مُغطى على هذا النحو بـ « تطبيق الشريعة » المزعوم ،
الذي يقوم على خلط « الشريعة » مع بعض آيات القرآن ، المعزولة عن مساقها وعن
الوضع التاريخي الذي « نزلت » فيه ، مثل قطع يدي السارق أو وجوب التفريق بين
الجنسين ووضع المرأة الدوني .

إن الأصوليين يقدمون عن الإسلام الصورة التي يريد ألد أعدائه أن يعطوه
إياها . وما أكثر الأمثلة : عندما احتفل نميري ، دكتاتور السودان ، سنة 1983
بذكرى تطبيقه الدّموي « للشريعة » ، كان رجال الدين يتوافدون على الخرطوم
لتمجيد الطاغية و « تطبيقه الصحيح للشريعة » . وما كاد نميري يسقط ، ويُعلق
« تطبيق الشريعة » حتى ران الصمت على علماء الشريعة .

إن واحداً من أنفذ المنظرين للإسلاموية الأصولية هو المودودي الباكستاني ،
المتوفى سنة 1979 ، الذي يحدد السياسة « الإسلامية » بأربعة مبادئ : سلطة قوية
في أيدي علماء الشرع ؛ انصياع الشعب لهذه السلطة ؛ نظام فكري أخلاقي تفرضه
هذه السلطة ؛ مكافأة وثواب لأولئك الذين يطبقون أحكامها .

لا يمكن تحديد الأصولية على نحو أفضل .

إن كتب المودودي ينشرها حكّام العربية السعودية على نحو واسع جداً في
العالم بأسره . ولندكر أن المودودي منح ضياء الحق ، دكتاتور الباكستان ، تأييده
وثقته .

الباب الثالث

الجامع المشترك بين الأصوليات الإسلامية

VIII

خُط الشريعة والفقه

ما الجامع المشترك بين الأشكال الراهنة للأصولية، المستوحاة كلها من ثلاثة « نماذج » : الإخوان المسلمون في صيغتهم الثانية ، أي بعد قولبتهم الأصولية في السعودية ، « الجماعة الإسلامية » المودودية في الباكستان ، التي ينشرها الأمراء السعوديون في العالم ، و « الثورة الإسلامية » الإيرانية ؟ .

تستلزم كلها احترام السنة(*) : التراث . وهذه الكلمة غالباً ما تُستعمل في القرآن بمعنى ازدرائي : فهي تدلّ على العادات الجاهلية التي يدعو القرآن للقطع معها .

إن سنة النبي لم توضع لأجل المستقبل ، لما بعد وفاة محمد وحسب ، إذ أن الله يذكر رسوله في عدة مناسبات أن من الواجب عليه ، خارج الوحي الذي يبلغه في القرآن ، أن يقول : « ما أنا إلا بشر مثلكم » (18-110) . « فذكر إنما أنت مذكر . لست عليهم بمسيطر » (21, 88-22).

في القرآن أمر بطاعة النبي (3, 50; 24, 54) ، لا بتقليده ، اللهم إلا في إيمانه وعقيدته (21, 33) ، — (6, 4, 15).

(*) يلاحظ أن كلمة سنة هذه ، التي تظهر 11 مرة في القرآن ، منها مرتان بصيغة الجمع - عندما لا تعني فقط عادة الأقدمين (8, 38; 15, 13; 4, 26 بصيغة الجمع) - لا تستعمل إلا للدلالة على سنة الله ، كيفية تصرفه (17, 77; 33, 38; 35, 62; 43, 85; 11, 85; 23, 137) ، أي نواصل رسالة الأنبياء .

ولم يشأ النبي ، حسبما يرويه ثلاثة من أقرب صحابته - هم زيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري - أن تدون أقواله الشخصية ، بل أراد فقط أن تكتب آيات القرآن (الخطيب البغدادي ، تقييد العلم ، 35:29) ، حتى لا يُخاطر بالخلط بينها وبين كلام الله .

وكان هو ذاته يرى أن تفسيراته الشخصية لا أهمية لها إلا عندما تسترجع القرآن : « بعد وفاتي ، ستتكاثر الأحاديث والروايات المنسوبة إليّ ، مثلما كان يُنسب إلى الأنبياء السابقين عددٌ كبير من الأحاديث التي لم تكن صادرة عنهم . وما يشاع قوله وكأنه صادر عني ، يتعين عليكم أن تقارنوه بكتاب الله : فما كان متوافقاً معه فهو مني ، سواء قلته في الحقيقة أم لا » .

وعندما أبلغكم أمراً بخصوص الدين ، تقبلوه . ولكن عندما أخبركم أمراً بخصوص أمور الدنيا ، فعندها لا أكون سوى بشر مثلكم » .

« إن أقوالي لا تنسخ كلام الله ، ولكن كلام الله ينسخها » (مشكاة المصابيح ، للشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله ، 6،1 الرسالة 3) .

لقد أدخل مفهوم السنة من خارج القرآن وبعد وفاة النبي فقط ، سنة النبي التي تعطي بطريقة منهجية قيمة معيارية للأحاديث المنسوبة إليه . وفي خلال قرنين ، وبعد أحاديث صحيحة ، كان تضخم الأحاديث . كتب ابن خلدون : « لم يكن كبار الأئمة يعلمون كلهم مقداراً واحداً من الأحاديث . فلم يرو أبو حنيفة سوى 17 حديثاً . وكتفى مالك برواية 300 حديث في كتابه الموطأ . وروى ابن حنبل 30 ألفاً في مسنده » (*) . ومثال ذلك أن الحسن البصري (642-728م) ، أي 21-100هـ) ، المشهور في عصره كرجل متبحر جداً في معرفة القرآن وحياة النبي ، ردّ حسب رواية معاصره له ، على عبد الملك الخليفة الأموي ، الذي كان قد سأله عن مسألة الحرية والقدر ، بأنه لا يعرف أي حديث شفهي حول هذه المسألة ، وأنه لا يوجد شيء في القرآن ينفي مسؤولية الإنسان وحرية . وقال : إن هذه المسألة التي تعارض بين

(*) ابن خلدون ، المقدمة ، بيروت 1968 ، الجزء 3 ، ص 918 .

الضرورة والحرية هي « بدعة أشخاص » (*) .

ولكن سبق للخليفة الأموي ، عمر بن عبد العزيز ، أن أرسل في أواخر القرن الهجري الأول ، رسلاً يُعلِّمون سنة النبي والشرعة . وكان ذلك التعليم قائماً على تصوّر « للحبرية » التي كانت تبرّر الطاعة غير المشروطة للملك ، ولو كان فاسداً وضالاً : فإذا كان ملكاً ، فإن الله هو الذي أراد له ذلك . ومقاومته يمكنها أن تكون معاكسة لمشئته الله . « عليكم أن تصلّوا ، ولو وراء مخالف » .

هناك مثلٌ حديث عن هذا الاستعمال السياسي « للقدرية » بعد وفاة ألف وخمسمئة حاج في مكة ، في حزيران / يونيو 1990 ، خنقاً أو دعساً في أثناء وقوع اضطراب في الممر الأرضي الذي كانوا مكثسين فيه لقضاء الليل ، صرح الملك فهد : « هذا ما أراد الله » أملاً بذلك إخفاء مسؤوليته الكاملة عن هذه المجزرة أمام عيون الملايين من المسلمين . لأن الحج إلى مكة يؤدي كل عام إلى مقتل المئات بسبب إهمال الدولة السعودية التي تقوم بشمير مئات مليارات الدولارات في الغرب وتختلس الثروات بطريقة فاضحة ، بينما لا تقوم بتوفير الوسائل الضرورية لتنظيم الحج .

في « فجر الإسلام » ، كان الخليفة عُمر يقول : « أشعر أنني مسؤول ، في أحكامي ، عن أقلّ الظلامات التي تقع على طريق مهمة حيث يمكن لبغل أن يتعثر » .

إن الأصولية تركز دائماً على الخلط بين حرية الإنسان المسؤولة وضرورة النظام العام للعالم الذي شاءه الله ، والخلط بين الشريعة ، قانون الله الأخلاقي ، وبين الفقه ، تشريع الأحكام ، والخلط الدائم بين الكلام الإلهي والكلام البشري .

يقول القرآن عن النبي إنه « يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر » (7 ، 157) ومن الواضح أن النبي يمارس « الأمر بالمعروف » . فهو لا يتصرف كفقير أو كمفتٍ مباحث ، إنه يعلم أخلاقية أساسية ، « القانون الإلهي » الحق ، الشريعة

(*) Fazlur Rahman: *Islam*, University of Chicago Press, 1979, P.55.

الحق ، تلك التي توجب العيش 24 ساعة يومياً في الشفافية الإلهية .

إن « إغلاق باب الاجتهاد » ، في القرن الهجري الرابع ، وبالتالي إن حظر التأويل وما يستلزم من روحية انتقادية ، فرضَ تصوُّراً للشرعية مُفرغاً من كل روحانية ، من كل حياة داخلية ، من كل تساؤل حول الأهداف والنهايات . فلم تعد الشريعة تتضمن سوى الأداء الخارجي والحرفي للعبادات والأحكام الناجمة عن الصياغات الفقهية في القرون الثلاثة الأولى . وهكذا كانت تنحصر الذريعة السلطانية ، حجة السلطة القائمة على الماضي وتقديس ذلك الماضي .

عندها نُسب إلى النبي هذا الحديث : « أفضل جيل هو جيلي ، ثم الجيل الثاني ، ثم الأجيال التي تليه . . . » . والحديث يسوغ تواصل انحطاط الأجيال .

وإن طريقة « الإسلامويين » الأصوليين مشابهة جداً للطريقة التي استعملها بوسويه في كتابه سياسة مُستفادة من الكتاب المقدس ، والتي أشرنا إليها في بداية كتابنا هذا : إجتزاء بعض الآيات من الكتاب المقدس ، معزولة عن سياقها وعن الأوضاع التاريخية التي أوحيت فيها ، لكي « تُستخرج » منها الاستنتاجات الممكنة تطبيقها في كل زمان ومكان . وما يلاحظ أن هذه الطريقة تقود حتماً إلى تقديس السلطة القائمة والأحكام الأكثر رجعية إن لم تكن الأكثر بداءة . يقول بوسويه بإضفاء الشرعية على الملكية المطلقة للويس الرابع عشر ، ويقول الماوردي ، في الأحكام السلطانية بإضفاء الشرعية على السلطة المطلقة للعباسيين في بداية انحطاطهم . ومثال ذلك أن الماوردي يستبعد الشورى ، وهي شرط قرآني ، من واجبات الخليفة .

أما ابن تيمية ، في فتاواه ورسائله ، فيشرع النظام القائم ، ولو كان استبدادياً ، ويدين كل مقاومة للقمع . وهذا ما يضعه « الإسلامويون » في رأس واجباتهم والتزاماتهم . ومرة أخرى يقلّم هؤلاء « الإسلامويون » ، باسم الشريعة ، صورة منفرة للإسلام ، يتمنى أعداؤه أن يقدموها عنه .

فهل تعكس هذه الصورة روحية القرآن ونصّه الحرفي ؟

لا تظهر كلمة شريعة سوى مرة واحدة في القرآن (18, 45) : « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها . . . » .

والله ، حين يذكر بالرسالات السابقة ، رسالة موسى والتوراة ، رسالة عيسى والأنجيل ، التي تحتوي كلها « هدى ونوراً » (46, 44, 5) ، يقول أيضاً : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين ما تدعوهم إليه ؛ الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب » (13, 42) .

يعبر هذا النص بكل وضوح عن كون الشريعة (الطريق) هي تلك التي تقود الإنسان إلى الله . وهذه لا يمكنها أن تكون حكماً قانونياً لأن التشريعات تتباين في التوراة والأنجيل والقرآن ، بينما يشدد الله على تواصل رسالته : ينصح الله بالرجوع إلى أولئك الذين تلقوا الرسالة قبل القرآن ؛ وبالتالي يوصي بالعودة إلى التوراة والأنجيل : « وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم فساءلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » (7, 21; 43, 16) .

يذكر الله ما أمر به في المزامير (105, 21) : « العادلون سيملكون الأرض » ، والذي نجده في الانجيل : « طوبى للوادعين لأنهم سيرثون الأرض » (متى 5, 4) .

في هذا السياق تندرج الآية (48, 7) : « لكل جعلنا شريعة ومنهاجاً . . . » . والشريعة والمنهاج متمايزان تماماً : فـ « الشريعة » ، أخلاقية شاملة ، و « المنهاج » تاريخي : إن « الغاية » أبدية و « الوسائل » لبلوغها ، تاريخية .

إن الشريعة أو الطريق / الشريعة ، تدل إذن على توجه أخلاقي شامل وليس على عدد معين من الوصايا الفقهية المرتبطة بأوضاع تاريخية لا تني تبدل مثلما لا ينقطع الله عن الخلق (4, 10; 81, 35) .

إن فعل شرع هو جذر مصطلحي شريعة أو شريعة في كل صيغتهما وألوانهما : التوجه نحو مورد ماء . فالطريق هو الذي يوصل إلى مورد ماء ، إلى مصدر ، وهو مجازاً الطريق الموصل إلى الله ، إلى الفضائل والخصال التي ترضي الله . وهذا مختلف تماماً عن وصايا وتعاليم فقهية يضعها البشر ، انطلاقاً من هذه المبادئ ، في كل عصر وعند كل شعب ، لتنظيم الحياة في المجتمع ، ولتكوين ما يسميه الفقهاء

المسلمون الفقه . ومما يلاحظ أن كلمتي فقه وفقهاء هاتين غير واردتين في القرآن .

لم يكن هناك في مجتمع المدينة المثالي ، لا فقهاء ولا علماء بالمعنى الراهن لـ « أصحاب الدين » .

إن التوجُّه الخُلقي والديني ، « الطريق إلى الله » ، الشريعة الحق ، هو الهدف الأساسي للقرآن : فمن أصل ما يزيد عن 6000 آية قرآنية ، هناك 80 آية فقط حول الأحكام الحقوقية :

- في المادة الجزائية : خمس عقوبات قرآنية تتعلّق بالسرقة والزنا والفرية والصوصية وقتل الإنسان .

- في المادة المدنية : هناك وصيتان تتعلّقان بالتجارة : « أحلّ الله البيع وحرم الربا » (275, II) ، وبالديون (282, II) .

- في مادة الوضع الشخصي ، تصوُّع كلّ الآيات « التشريعية » الأخرى أحكاماً متعلّقة بالزواج والطلاق والميراث .

وبالتالي من الغلوّ حصر الشريعة ، الطريق التي تسمح للمؤمن بأن يرضي الله ، في هذه الآيات المحدودات بينها أكثر من 95٪ من آيات القرآن تتناول الإيمان بالله ، الأخلاق ، « الصراط المستقيم » ، بكلام آخر ، تعالج الأهداف الواجب نشدانها لإتمام مشيئة الله .

إن القرآن دعوة دينية وأخلاقية وليس قانوناً فقهياً . ولئن كان كتاباً حقوقياً ، فلأنه يشرّع لمجمل الحياة الاجتماعية ، بدءاً من البنية التكوينية للجماعة وصولاً إلى تنظيمها الاقتصادي . إنه يقدّم الأسس الأخلاقية لوضع تشريع ، في كل عصر ، يلبي حاجات المجتمع ، لكنه لا يقترح قانوناً . أما بخصوص السياسة ، فهناك كلمة واحدة فقط ، الشورى (Concertation) ، تترك للمؤمنين أمر تحديد كیفياتها . وبخصوص الاقتصاد ، هناك كلمة أخرى ، الربا ، تحتاج هي أيضاً إلى تعريف قانوني ، وبالتالي ، هما توجيهان أخلاقيان .

يشدّد القرآن على أن الأخلاق فوق القانون ، وأن المحبة فوق الحقوق . ومثال

ذلك تجاوز قانون الثأر وشريعة القصاص بالمثل : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » (V, 45)، أو أيضاً : « وجزاء سيئة سيئة مثلها . فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، إنه لا يحب الظالمين » (42, 40) . إن القصاص بموجب الحق والقانون هو ضرورة اجتماعية ، لكن العفو بموجب المحبة واجب أخلاقي ومعنوي في العلاقات الشخصية .

إن الآيات المعتبرة « تشريعية » لا تتناول سوى قطاعات محددة تماماً : كالزواج والميراث ، ولا تدور إلا حول العقوبات المتعلقة بالذنوب الخمسة ، وبالتالي لا يتعلق الأمر بمدونة في القانون المدني أو في القانون الجزائي . والحال ، جرت المحاولات ، تاريخياً ، لحصر الشريعة في بعض الأحكام القانونية أولاً ، ثم أضيفت إليها الأحكام الماثلة في الأحاديث ، فتاويلات الفقهاء وفقهم .

حتى أن هذا المجتمع المتحجر ، المقدس في التراث ، أدى إلى خلط الشريعة ، الطريق التي أوحى بها الله ، مع الفقه ، وهو صياغة حقوقية محض بشرية ، تاريخية ، تجعل هذه الآيات « التشريعية » مقدسة ، كما فسرها الفقهاء منذ 10 قرون . إن هذه المسيرة معاكسة في آن لتعاليم القرآن والخلفاء الراشدين في المدينة وكبار أئمة الفقه .

إن الله ، في القرآن كما في التوراة والأنجيل ، يكلم الإنسان في التاريخ . وإن كبار المفسرين الأوائل للقرآن ، كالطبري ، يذكرون بالظروف التاريخية التي نزلت فيها كل آية . والمقصود دائماً هو جواب عيني من الله عن مسألة كانت أمّة النبي تطرحها عليه . إن هذه « التاريخية » لا تنقص شيئاً من قيمة الرسالة الشمولية والأبدية : فكل تنزيل من تنزيلات الأزل في التاريخ ، يتضمن مبدأ عمل صالح لكل الشعوب وكل العصور ، لكنه يرتدي شكلاً خاصاً ، مرتبطاً بظروف هذا العصر وهذا البلد .

إن القرآن يضرب ، حسب الظروف ، أمثلة متنوعة لأجوبة متتالية متباينة عن مسألة واحدة ، لكنها مستوحاة دائماً من القصد الإلهي عينه . وإن تلك الأشكال من

« نسخ » الآيات تتضمن اتجاهات جديدة ، وفقاً لبنى جديدة : « وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل . . . » (101, 16) . « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها . . . » (106, 1) .

كما أن هذه الأشكال من « النسخ » وهذه التبدلات تدور حول المسائل الثقافية والأخلاق ، كما تدور حول التنظيم الاجتماعي أو العقوبات على حدٍ سواء . مثال ذلك ما يتعلق بالصلاة وقيلتها نحو مكة ، فقد أمر المسلمون بالتوجه شطر القدس طيلة العشرة أشهر الأولى في المدينة ، ثم نسخ هذا التوجيه ، ودُعي المؤمنون للتوجه نحو مكة ، وبخصوص هذا النسخ ، يذكر القرآن بالمبدأ الثابت : الله في كل مكان : « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ، قل لله المشرق والمغرب . . . » (142, 2) .

وعليه ، فإن ظرفاً تاريخياً خاصاً - تبدل العلاقات مع اليهود - أدى إلى هذا التبديل ، لكن الرسالة لا تبدل . إن تاريخية التوجيه (الأمر) لا تتناقض مع مطلعية المبدأ (الشريعة) .

حتى أن واقعة النسخ تؤكد أن التنزيلات الإلهية ، رسالات الله ، لا تتجسد في شكل مجرد ، بل تنطلق من أمثلة عينية تجعل مبادئ العمل الخالدة في متناول أفهام كل شعب . يقول القرآن ذلك بصراحة : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه » (4, 14) . ويقول بوضوح أكثر : « . . . وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله ، ولكل أجل كتاب » (38, 13) .

وبالتالي يحمل النبي محمد هذه الرسالة ذات القيمة العالمية بلسان عربي وفي مستوى فهم شعب معين في عصر معين ، كما هو حال الرسالات السابقة . ومن الواضح أن ليس من واجبه الرد على القبيلة الذرية أو الشركات المتعددة الجنسية كذلك ، سيكون من المخاطرة الأمل بأن توجد فيه أجوبة حرفية عن هذه المسائل . في المقابل ، يمكن بالمجهود الشخصي والمسؤول ، بالاجتهاد في مسيل « الفهم » كما يدعو القرآن إلى ذلك أكثر من 700 مرة ، النفاذ من خلال قراءاته إلى المبادئ الأخلاقية ، الشريعة ، التي يتعين عليها أن تلهم قرارات اليوم ، ويمكن إنطلاقاً من

هذه المبادئ، وضع القوانين التي تسمح بالتمكّن من هذه المسائل : وضع فقه للقرن العشرين .

هناك مثل نموذجي لهذه التربية الإلهية ، يتناولُ البشر في المستوى الذي هم فيه ، في لحظة معيّنة من تاريخهم ، ليقودهم إلى استيعاء مبادئ مطلقة ، نجده في 6 آيات من القرآن حول الخمر . جاء في القرآن (67, 16) : « ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً ، إنّ في ذلك لآيةً لقوم يعقلون » . وبالتالي ، في هذا « آية » على نِعَم الله . غير أن السّكر يمكنه إفساد الإنسان معنى الحضور الإلهي . فقد جاء فيه أيضاً (43, 4) : « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » . إنها وقاية واضحة وتحذير بيّن من الإفراط بهذه النعمة ! ثم يأتي هذا الإنذار لمواجهة الاستمرار في الإفراط والتجاوز : « يسألونك عن الخمر والميسر ، قلّ فيهما إثم كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما . . . » (219, 2) .

أخيراً في المدينة ، وقبل ثلاث سنوات من وفاة النبي ، بلغ الإفراط حداً أدّى إلى اضطرابات واختلالات . عندها نزل أمرٌ أشدّ ، بعد 17 عاماً من التحذيرات والتنبيهات إلى مخاطرة تعاطي المسكرات والإفراط فيها (90,5) : إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه (91,5) : « إنّما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدّكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون » .

ليس في هذا كلّه أيّ تناقض : فالأوامر معطاة وفقاً للوضع في المدينة ودرجة سيطرة البشر على ذاتهم . لكن المبدأ ثابت لا يتبدّل : فالمؤمن لا يمكنه سوى التسليم بأنّ السكر يعتمّ فيه وعي الله ويجرّده من السيطرة على نفسه . ففي الجنة ، أعدّ « للمطهرين » خمر خاص : « يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ » (83, 25) ؛ « . . . وأنهار من خمر لذّة للشاربين » (15, 47) .

إنّ النسخ ، أي إحلال آية محل أخرى ، يرمي كلما فرض واقع جديد تبدّل في الوسائل ، إلى بلوغ الهدف ذاته : تغيير الحياة مع الإحاطة بكل ما يظهر من جديد في

العالم الذي خلقه الله ، « أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم » (81, 36) ، « إنه يبدأ الخلق ثم يعيده » (4, 10) . إنه « الحي » (255, 2) ؛ 2, 3 الخ) .

إن النسخ بحد ذاته يتضمن قانوناً حقيقياً لتطور المعايير الحقوقية انطلاقاً من المبدأ الأخلاقي الثابت . لقد نزل الله في التاريخ مع رسله : وأعطى المثل ، في القرآن ذاته ، عن ضرورة تطبيق المبادئ الأزلية بطرق مختلفة باختلاف الأوضاع التاريخية المتباينة .

كان خلفاء النبي الأوائل والأكثر وفاءً ، يعون تمام الوعي أن من الضروري أن يغلبوا الروح على الحرف ، وفقاً لروحية « نسخ » القرآن ، في كل حين من التاريخ .

فالخليفة عمر ، من صحابة النبي المشيعين من تعاليمه إشباعاً عميقاً ، لا يتردد في التصرف خلافاً لآيات القرآن المحكمة عندما يمكن لتطبيقها الحرفي أن يسير في عكس روحية الكتاب . مثال ذلك أنه كان قد ورد في القرآن بشكل صريح جداً أن الزكاة - الضريبة الدينية الإلزامية على الثروة - كان يجب أن تخصص للمعوزين ، ومن بينهم « المؤلفون قلوبهم » (9, 60) . فهذا كان سوباً في بداية الإسلام ، عندما كان اعتناق الإسلام يؤدي إلى مخاطر وتضحيات في وجه أعداء أقوياء ، أشداء ، كانوا يتكلمون بالمؤمنين الأوائل . ولكن عندما أخذ الإسلام يتحول ملكاً وامبراطورية ، صار « الدخول في الإسلام » يشكل امتيازات . فلم يعد ثمة موجب لمساعدة المؤلفين قلوبهم ، خشية تميز الوصوليين . كما رفض عمر كل مساعدة للمسلمين الجدد ، أخذاً في الاعتبار ذلك الانقلاب التاريخي .

وبالروحانية ذاتها ، حظر على المقاتلة ، عندما ساد بلاد الشام ، تطبيق الآية القرآنية حول تقاسم الفياء بين الغالبيين (7, 59) . ولئن كان من الضروري ، في المحيط المعادي في العصور الأولى ، أن يثاب أولئك الذين كانوا يخاطرون بحياتهم دفاعاً عن الإسلام ، وأن يكافأوا - وفقاً لعادة عربية سابقة - فإن توزيع أراضي بلاد الشام الغنية على الفاتحين أدى إلى نشوء إقطاعية مخالفة لروحية القرآن .

ودائماً بالروحانية ذاتها ، علّق عمر حذّ قطع يد السارق (3, 5) في زمن

المجاعة ، مقلداً في ذلك سُنَّة النبي .

ذكر النسائي وأبو داود الحديث التالي : « قال عباد بن شرحبيل : قدمت مع أهلي إلى المدينة ، فدخلت في حقل قمح ، واقتلعت عدة سنابل واستخرجت منها حبها . وحين وصل صاحبها أخذ ملابسي وضربني ، فمضيت لمقابلة النبي شاكياً عليه ، فأرسل النبي وراءه ، وسأله :

- ما الذي جعلك تفعل ما فعلت ؟

قال :

- يا رسول الله ، دخل هذا الرجل حقلي ، وأخذ منه سنابل واستخرج حبها . فقال النبي :

- كان جاهلاً ولم تؤدبه . وكان جائعاً ولم تطعمه . ردّ إليه ثيابه . وأعطاني رسول الله مكيالاً من الحنطة » .

هذه السُنَّة سار عليها كبار الفقهاء الأوائل ، كأبي حنيفة الذي كان يعيش في بلاد فارس ، وبالتالي في بلاد ذات ملكية ممرّكة ، وذات اقتصاد معقّد وذات ثقافة ألفيّة ، وهذه كلها أمور لم تكن قائمة في أمة النبي في المدينة . إنّ عبقرية أبي حنيفة تكمن في أنّه بيّن كيف كان يُمكن أن يُعاش الإسلام في ظروف مختلفة جذرياً عن ظروف المجتمع الذي وُلد فيه .

أما الشافعي فقد ردّ على أولئك الذين كانوا يندهشون من كون تعليمه الفقهي ، في مصر ، مخالفاً لما كان عليه عندما كان يعيش في بلاد فارس : « إنه التعليم ذاته ، ولكن الظروف هنا مختلفة » .

تظلّ مبادئ الشريعة الأخلاقية هي المصدر ، لكن تطبيقها الحقوقي ، الفقه ، يتعيّن عليه أن يحيط بالوضع التاريخي ، لكي يظلّ وفياً للشريعة بشكل صحيح .

وخلافاً لما تعلّمه إمامة علماء مزعومين أو فقهاء ، ذمّاتهم المجردة واللازمية ، يمكن لكل مسلم ورع أن يدرك أنّ قراءة « حرفية » لهذه الآية أو تلك ، خارج سياقها التاريخي وبمعزل عن القرآن ككل ، لا يمكنها أن تؤدّي إلّا لمستحيلات ، إن لم تؤدّ لجرائم . مثال ذلك ما جاء في القرآن بشأن صوم رمضان :

« وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر . . . » (2, 187) . فكيف يُطبق هذا بحرفيته على الاسكيمو الذين يمكن أن يدوم عندهم الفاصل بين شروق الشمس وغروبها مدة ستة أشهر ؟ .

ما العمل ، لأجل تطبيق حرفي للنصوص التي تحدّد حقوق السيّد وواجباته في مجتمع عبودي ؟ هل يتعيّن إحياء العبوديّة ، لجعل الأمر ممكناً ؟ وهل يتوجّب ، مثلاً ، التسليم بأن للسيّد الحق في أن يفرض على أمّته أن تكون خليلته ، وأن يشمل ذلك « سبايا الحرب » (33, 52; 4, 24, 25) ؟ أهذا هو « السبيل » إلى مرضاة الله ؟ أم أن ذلك من آثار العادات الجاهليّة التي حارب الرسول أشدّها ، دون أن يتمكن من إلغائها كلها في عصره ؟ .

يقول القرآن ليست مرضاة الله مرضاة في الشكل والعبادة المذهبيين . فهو عندما يحدّد « المسلم الحق » لا يقول : إن « المسلم الحق » هو ذلك الذي يمارس العبادات ، بل هو ذلك الذي يعطي للآخر ما يحبّه ، من جرّاء حبه لله : « ليس البر أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب . . . » (2, 177) . وبالتالي ، بآية ضلالة ، يمكن البحث عن الله خارج الكل (2, 115; 4, 68) الخ ، فهو أولاً ، في سرّ أفئدتنا (50, 16) ؟ .

ويقول أيضاً : « لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون . . . » (3, 92) .

يذكر أبو هريرة هذا الحكم الذي أصدره النبي مُنْذراً برياء البرّ الزائف ونفاق الممارسات الشكليّة : « حدّث بعضهم النبيّ عن امرأة معروفة بصلاتها وصومها وزكاتها ، ولكنّ لسانها كان يجرح أقرباءها . فقال النبيّ : « مكانها في النار » . ثم حدّثه الرجل نفسه عن امرأة أخرى ، كان صيتها سيئاً ، لأنّها كانت تهمل الصلاة والصوم ، لكنّها كانت معتادة على مساعدة المعوزين ، وما كانت تذرّ أقرباءها أبداً . فقال الرسول : « مكانها في الجنة » .

باختصار ، إن كل آية من القرآن هي جواب إلهي عن مسألة ملموسة ، وهذا لا يلقي الشك إطلاقاً على الطابع الإلهي للتنزيل هذا ، بل يضعه في عصر من تاريخ شعب ومن ثقافته وحياته . فجواب مسألة تاريخيّة هو من وحي إلهي ، هو « قدوة »

(17, 89; 27, 39 ، الخ) وليس مادة في قانون مجرد ، لا يستلزم سوى استنتاج النتائج . إنه نقيض القانون الروماني .

إن التكرار الحرفي يجعل الرسالة مبهمه ويشل العمل والحركة . لذا ، كتب فلور رحمان ، أن العلماء والفقهاء ، من مملقي الأمراء ، « جعلوا الشعب عاجزاً عن فهم القرآن منذ ألف سنة » . فهم إذ قتلوا كل روح ناقلة ، وإذ راهنوا دهماويّاً على الماضي لكي يجلبوا الناس إلى الأمراء ، إنما حالوا دون دلالة القرآن الشمولية ودون إحيائه في ظروف تاريخية جديدة .

فهذا التأويل للرسالة إنما يشل العمل من خلال تجميد العلاقات الإنسانية في فترة قديمة من التاريخ ، ومن خلال جعل المؤمنين عاجزين عن ابتكار مشروع مستقبلي ، انطلاقاً من مبادئ الرسالة الحية الخالدة .

وإن الأصولية ، إذ تدّعي أنها مالكة الإسلام ، إنما تحصر في العلماء والفقهاء ، تفسير القرآن والسنة ، وتنزع إلى إقامة نظام إكليركي ، أو ثيوقراطية مفروضة ومرتهنة ترفض حق الشعوب في أية مشاركة حقيقية لبناء المستقبل .

ليس الإسلام خزاناً لحلول جاهزة . إذ في إمكان مبادئه أن توجه تفكيراً وبحثاً دؤوبين ، طالما دعا القرآن إليهما ، وفي إمكانها أيضاً أن تشقّ دروباً جديدة للخروج من الانحطاطات المفروضة .

لقد كسب إسلام العصر الأول ، العالم من الأطلسي إلى بحر الصين ، اكتسبه من جهة بثورة اجتماعية قطعت مع التصور الروماني للملكية بوصفها « حق استعمال وإفراط » ، وحالت دون تكديس الثروة في قطب من المجتمع وتكديس الفقر في قطبه الآخر ، واكتسبه من جهة ثانية بوحى إلهي كنس المذاهب المغلقة وامتيازات إمبراطوريتي فارس وبيزنطة المتحجرتين . لم يكن ذلك فتحاً عسكرياً ، بل كان انفتاحاً واستقبالاً لكل الثقافات الكبرى ، واعترافاً بكل الأنبياء السابقين وبكل الروحانيات السالفة .

إن هذه العودة إلى النبع ، ليست رجوعاً إلى الماضي ، لأن « النهر إذ يجري نحو البحر يكون مخلصاً لنبيه » .

على هذا النحو فقط يمكن أن تُحارب « الأصولية » دون تقديم تنازل ، وذلك
بتبيان أن حُرْفِيَّتَها ، شَكْلِيَّتَها ، إدّعاءها بأنها « المالكة » الحصريّة للإسلام ، تشكّل
خيانةً للإسلام الحيّ ، وأنّ هذا النوع من المواقف كان سبب كل الانحطاطات(*) .

IX

إنبعث الإسلام ؟

إن انبعث إسلام حي غير ممكن اليوم إلا إذا عاود اكتشاف كل أبعاده ، تلك التي صنعت عظمته في أصوله وفي مراحل عزه ، من القرن التاسع حتى القرن الثاني عشر .

إن بعده الشمولي هو بعده القرآني ، حتى لا يُحصر الإسلام في هذا التراث أو ذاك من تراثات الشرق الأدنى وماضيه ؛ وحتى يُحال دون انغلاقه الحالي ، حيث يُسمى غالباً إلى إبراز اختلافه وإعلان الانتساب إليه ، بدلاً من نشر الرسالة بالتعاون مع كل أهل الإيمان .

ولا بد من معارضة اكتشاف بعده الروحاني والعشقي الإلهي ، الذي دافع عنه المتصوفون الكبار ، من ذي النون إلى ابن عربي ، في مواجهة كل المذاهب الشكلية والعبادية والحرفية الجافة . فأركان الإسلام هي روافع هذا الشكل من الحياة : الصلاة للاتحاد بالله ، الزكاة للاتحاد مع الناس ، الحج للاتحاد مع الأمة ، الصوم لأجل استذكار الله والجوعى في آن .

إن هذه الأركان توطد حياة مكرسة لخدمة الله والناس ، فهي وسائل لبلوغ غاية ، لتحقيق حياة . لكن ماذا يحلُّ بهذه الوسائل المنفصلة عن غايتها ؟ ماذا يحلُّ بالأركان التي لا تحمل شيئاً ؟ تصير أنقاضاً ، كما هو اليوم حال معابد اليونان القديمة التي ترفع أعمدتها ، كذراعان فارغة ، في سماء مقفرة .

كذلك لا بد من اكتشاف بعده الاجتماعي ، الذي ينفي غاية المصالح

المتصارعة ، وتكدّس الثروة في قطب من المجتمع والبؤس في قطبه الآخر . عندها فقط سيستعيد الإسلام روحية مبادئه الثورية ويبطل أن يكون أداة في خدمة الأمراء وممالقيهم .

أخيراً ، لا مناص من تجديد بعده الانتقادي : فبعد ألف سنة من جهود الأمراء والفقهاء المتواطئين معهم لحصر الاجتهاد (التفسير الانتقادي للنصوص والسنة) بين أيدي أقلية ، إن هذه الروح الانتقادية ، هذا الاجتهاد ، كان يقول عنه محمد إقبال في كتابه معاودة بناء فكر الإسلام الديني ، الذي نشرته دار ميزونوف/باريس ، 1955 ، هو القادر وحده على وقاية الإسلام من دائه الأكبر : قراءة القرآن بعيون الموتى .

وبالتالي ، لا يمكن أن يبدأ أي انبعاث للعالم الإسلامي إلا بتغيير جذري في تعليم الدين : فالعلماء وقلوبهم الشريفة إلى شكلية شرعية جافة ، هما المسؤولان كلياً ، مع الأمراء الذين يخدمون ، عن تهميش الإسلام من خلال الأصولية وبها .

ولن يحدث شيء طالما لم ينتزع من هذه الأوليغارشية المؤذية والمتحجرة ، احتكار الاجتهاد ، وحق التلاعب بملايين المؤمنين وحق إقامة صحراء فكرية في بلاد الإسلام .

إن رسالة القرآن الأساسية هي دعوة كل مسلم إلى التأمل شخصياً ودون توسط إكليريكي . دعوته لكي يكون مسؤولاً عن نفسه (القرآن 5, 105) ويسهم في إنشاء نظام اجتماعي لا يكون قائماً على غابة إرادات القوة والشهوات المتصارعة ، وفي انتهاج سياسة واقتصاد قائمين على الأخلاق . ولا يكون له ذلك بانعزاله وإبراز اختلافه وتمجيده لذاته ، بل يكون خلافاً لذلك ، من خلال دخوله في تنافس أخوي مع المسيحيين والبشر كافة ، مهما كانت هويتهم ، حتى ولو أعلنوا أنهم ملحدون ؛ البشر الذين يتصرفون وهم على يقين بأن للعالم معنى ، وأنه واحد ، وأن كلاً منا مسؤول عن انتصار هذه الوحدة في مواجهة كل الخصوصيات ، ومسؤول عن انتصار هذا المعنى في مجابهة النتائج العدمية لاقتصاد السوق والسياسات الاستبدادية/التوتاليتارية .

في الوقت الحاضر ، يستطيع الإسلام بإيمان الملايين من البشر الذين يعيشونه

والذين أثبتوا جدارتهم بأن يعيشوا هذا الإيمان حتى الشهادة ، أن يؤدي دوراً مهماً إلى جانب العقائد الأخرى التي أنجزت تجلدها ولا تنوي الإنحراف عنه .

لقد حقق لاهوتيو التحرير في أميركا اللاتينية وأفريقيا انقلاباً جذرياً في اللاهوت التقليدي ، وبمواجهة كل الأصوليات .

والإسلام هو أيضاً بحاجة إلى فقه تحرير .

الباب الرابع

كيف تُكَافَعُ الأصوليّة ؟

- ١ -

ما لا يجوز فعله

كيف تُكَافَحُ الأصولية ، الداء الوبيل في آخر القرن العشرين هذا ، داخل كل الديانات وكل السياسات ؟ ربما يتعين التفكير ، أولاً ، بما لا يجوز فعله : فلا تنازلات ولا تضليلات ولا قمع .

X

التنازلات

تولدُ التنازلات من الخطأ القائم على الاعتقاد بأن اقتراض بعض أطروحات الأصولي التي أثبتت نجاحها ، سيجعل احتواء جمهوره ممكناً . والحال ، سارت كل الأحزاب الفرنسية ، بمواجهة أصولية لوين Le Pen السياسية ، في هذا الطريق المشؤوم الذي يقوم على التسليم بقواعد لعبته والتموضع في ميدانه .

إن المثل الصارخ في نموذجيته هو مثل السيد لوران فايوس ، رئيس الجمعية الوطنية ورئيس حكومة سابق ، الذي صرّح للتلفزيون : « يقدم لوين أجوبة فاسدة عن مسائل صحيحة » . لا يمكن تضليل الرأي العام بطريقة أفضل . لأن أسئلة لوين ذاتها هي التي تسمّ السّجال السياسي في فرنسا من خلال صرف الاهتمام عن المسائل الحقيقية .

فالمسألة الرئيسة التي يطرحها لوين هي التالية : أيمكنُ حلُّ مسألة البطالة في فرنسا بطرد الشغيلة المهاجرين ؟ ويردُّ بهذا الشعار : « 2 500 000 عاطل عن العمل في فرنسا ، يعني 2 500 000 مهاجر إضافي » .

إن ما هو كاذبٌ وفاسد في السؤال ذاته ، هو ربط مسألة البطالة بمسألة الهجرة . وهو ، كما سنرى ، مثل ربط مسألة الهجرة بمسألة العنصرية ، وهذا فخٌ آخر وقع فيه جميعُ رجالاتنا السياسيين .

سنة 1947 ، كان يوجد في فرنسا عددٌ من المهاجرين معادلٌ للعدد الموحود اليوم ؛ ولكنَّ عدد العاطلين عن العمل كان أقلَّ بأربع مرّات . وبالتالي ، ليس

صحيحاً أن البطالة مرتبطة بالهجرة . إنها مرتبطة بالدينامية الاقتصادية . إن وقف الهجرة رسمياً من جانب الحكومة في 1974/7/3 ، لم يُلغِ ازدياد البطالة إطلاقاً .

زُد على ذلك أن البطالة واقع اقتصادي في العالم بأسره : فالبطالة غير مرتبطة بكثرة السكان . إذ أن اليابان المكتظة بالسكان تؤمن العمالة الكاملة . وفي المقابل ، هناك في كندا القليلة السكان ، أكثر من 10٪ عاطلين من العمل .

هكذا ، يصرف سؤال لوبين الاهتمام عن المسألة الجوهرية : التخلص من سياسة لا يمكنها إلا الإبقاء على البطالة ، لأن التسلح والسلاح النووي يرضعان ضرعها . ومرد هذا إلى سبب بسيط جداً : هو كون هذه الصناعات تتطلب حداً أقصى من التسميرات مقابل حد أدنى من خلق فرص عمل دائمة .

إن المسألة الحقيقية هي كيف تُعطى الحياة لاقتصاد يلبي الحاجات الفعلية للشعب الفرنسي ، دون تجميد ربع موازنة فرنسا لأجل أسلحة غير مجدية . هذا معناه التخلص من البرنامج الجنوني للمحطات النووية التي تحطّم إمكانية البحث والإنماء ، لكي تُنتج الطاقة بشكل آخر ، بمخاطر أقل وتسميرات أقل . والحال يجري إعداد أقسام جديدة من محطات نووية مخصصة لتصدير الطاقة ، مع المحافظة على المخاطر والنفائات المؤذية التي ستترك إرثاً مرعباً للأجيال القادمة .

فبدلاً من إعادة النظر جذرياً في مشروع إعادة بناء الاقتصاد بشكل شامل ومتناغم ، يجري الاستسلام للجمود مع شلال عواقبه الوخيمة على المحرومين الذين يواجهون صعوبة إيجاد عمل ، خصوصاً من الشبان ، الذين يفتقرون إلى التأهيل والمشروع ، والذين يُقذّف بهم في أشداق مجتمع مفكك . إن هذا الوضع يجعل دهماوية (ديماغوجية) لوبين الشعبوية سهلة وفاعلة على صعيد هؤلاء الأكثر حرماناً من بين المحرومين : العمال المهاجرين .

كما أن المساكن صار أصعب أكثر فأكثر ، ليس بسبب الهجرة بخاصة . المجمدة رسمياً منذ 16 عاماً ، كما رأينا ، بل بسبب النقص في الممتلكات الاجتماعية والمساكن . إن هذه المسألة عامة ، بالنسبة إلى الفرنسيين والمهاجرين على حد سواء .

إن دخول أبناء المهاجرين إلى المدرسة ، مضطربٌ بسبب عائق اللغة أولاً .
كما أن سياسة مدرسية لا تأخذ جدياً في الحساب ضرورة حل هذه المسألة ، إنما
تؤدي إلى اضطراب الحياة المدرسية عند الأطفال الآخرين أيضاً وتفضي بالتالي إلى
احتياجات ذويهم المشروعة .

ينمو معدل إنحراف الصغار نمواً معاكساً لمستوى المعيشة : فهو لا يعود إلى
الأصل العرقي بل يعود إلى ظروف حياتية متدنية .

هذه هي « الأمثلة » الحقيقية التي يبعدها عنها جان - ماري لوبين وأولئك الذين
يتقبلون أسئلته الزائفة ، بدلاً من أن يبينوا أن مصالح المهاجرين والفرنسيين الأكثر
حرماناً هي مصالح واحدة وتنتمي إلى حل اقتصادي واجتماعي شامل ، لا إلى تمييز
عرقي .

ونجد التنازلات والالتباسات ذاتها لدى جاك شيراك عندما يدين كره الأجنبي
بالكلام ، في خلال حملته الرئاسية في مرسيليا ، لكنه يسارع إلى الإضافة بشأن هذا
الشعور : « إن كنت لا أستطيع تقبله ، فإنني أستطيع تفهمه » . فيا له من « فهم »
عجيب للشعور بكره الأجنبي - وهو فهم طالما عبّر عن نفسه بتحالفات انتخابية مديدة
مع الجبهة الوطنية - ، ويا له من عدم فهم للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي
تسمح للدهماوية الشعبوية باستغلال المصاعب الحقيقية ، من خلال تسليط الغضب
المشروع الناجم عن نظام ساحق للمدقعين مهما كان عرقهم وجنسيتهم ، وصبّه على
كبش محرقة (العمال المهاجرين) .

إن رئيس الحكومة يسعى بأي ثمن وراء « الإجماع » ، الإجماع الفاسق من
طراز ذلك الذي تحقق حول « الدفاع النووي » والذي تحقق ، بخصوص مسائل
الهجرة ، في « قضية الأوشحة » وهي هدية من أجمل الهدايا المقدمة إلى لوبين .

فالهستيريا السياسية والعرقية والإعلامية صنعت من ثلاثة أوشحة قضية للدولة ،
ودخلت المسرح ، مثل ممثلي التراجيديا ، الكلمات الألفاظ ، التي لا تزال مشحونة
بالرجفات والقلق والحقد ، الكلمات الموروثة من عصر آخر : كلمات الأصولية
والعلمانية ، الإسلام والهجرة ، الوشاح الذي صار تشادورا ؛ ثم صار « تبشيراً » ،

وعبارة عن « دراما بالنسبة إلى الهوية الفرنسية » ، حسب وتيرة التصعيد !

ماذا نجد في أساس هذا الجنون ؟ في كراي كما في مونفرماي ، نحدد عملية تمييز عنصري : هل وجهت التهمة ذات يوم إلى طالبة تعلق في عنقها صليباً أو نجمة داوود ، كعلامة خارجية لانتمائها الخارجي ؟

إن الإجماع الفاسق أوجد مناخاً أصولياً صليبيّاً . ويستطيع لوبين التصفيق لهذا التكتل الإجماعي . فهل هناك فرق بين أصولية تمنع الحجاب وأخرى تفرضه ؟ تفرضه ، كما هو الحال في العربية السعودية ، أو تنزعه عن رؤوس الطالبات عند مدخل الجامعة ، كما في تركيا ؟ .

هل نحن أمام خيارين لا ثالث لهما : إما فرنسا « مُسُوعدة » وإما فرنسا « مُتوركة » ؟ لا يبدو أي من الحلين واعداً بأقل مستقبل . لكن البعض يبدون ، في استيهاماتهم ، ميالين إلى « التريك » . وهذا مع أقوال تبريرية غريبة : يمكن للحجاب أن يكون رمزاً لانسلاّب المرأة واستعبادها ؛ متناسين أن هذا الحجاب كان أيضاً حجاب مريم العذراء ، كما تشهد على ذلك الرسوم الأيقونية المسيحية ، وأنه منذ أجيال حجابُ الراهبات . على الشاشة الصغيرة ، كانت « أنثوية » تؤكد أن منع الحجاب كان يتجاوز نطاق علمانية المدرسة ، وقالت : إن المقصود هو « الدفاع عن كرامة المرأة » . فهل ستمنع الراهبات من التحجّب ؟ .

إن تمييزاً كهذا لا يمكنه إلا أن يغذي تعصبات الجانبين : فإذا كان « الاستدماج » يستلزم تحطيم الهوية الثقافية ، فإنهم يحشرون المهاجرين ليختاروا بين الاستدماج والأصولية ، التي يشجعها عدم التسامح .

جرى في فندق ماتينيون تنظيم طاولة مستديرة حول موضوع : « الهجرة والعنصرية » . والقبول بهذه المصادرة - القائلة بوجود علاقة علّة بمعلول بين الهجرة والعنصرية ، بمعنى أن الهجرة تولّد العنصرية - يعني سلفاً التوضع في ميدان لوبين .

ليس لهذه الموضوعة أي أساس لأن القول بهذه العلاقة معناه تناسي كون العنصرية محدّدة ، في كل القواميس ، بوصفها إيديولوجيا تصدر على وجود أعراق عليا وأعراق دنيا . فهل هذه الإيديولوجيا هي التي ترعب الفرنسيين أم ترعبهم مسائل

محسوسة جداً ، ذكرناها من قبل : السكن ، العمالة ، المدارس ، ناجمة عن غياب سياسة حقيقية تجاه القطاعات الاجتماعية الأكثر حرماناً دون تمييز في العرق أو الهوية ؟

في الأفق ، أو بالحري في المآزق حيث تدور « مشاورات » ضالّة كمشاوره ماتينيون ، تتراءى الموضوعات الغالية على قلب لوبين ، التي تسترجعها المعارضة ، بصوت منخفض ، ومن تنازل إلى تنازل يدمجها روكار في « ميثاق الحد الأدنى » .

إنّ التنازل الأول رئيس ، لأنه تراجع عن المبادئ : سحب اقتراح باقتراح المهاجرين في الانتخابات المحلية . والتنازل الأخطر : هو أنّ موضوعات قمعية وإبتسارات تلفظها المعارضة في أثناء « جمعياتها العامة حول الهجرة » يجري إدخالها في « ميثاق الحد الأدنى » . ومثال ذلك المشروع الإشتراعي حول « البتر » الذي يمارسه بعض الأفارقة أو حول تعدّد الزوجات المستنكر بكل تفخيم ، بينما الأمر يتعلّق في الحالتين بظواهر نادرة جداً في أوساط المهاجرين ، والقوانين العادية موجودة لمنع ممارسة البتر المؤلمة وكذلك لمنع كل انتهاك للتشريع الفرنسي في موضوع الإرث أو القروض الاجتماعية التي يمكنها أن تترتب على الزيجات المتعددة ، المحدودة جداً في مجالات الهجرة .

زد على ذلك أنّ من حقنا التساؤل : لماذا انتظر الأشخاص أنفسهم إلى هذا المدى من الزمن لكي يفعلوا ويشوروا على هذا الممارسات ، إلى حد المطالبة بعقوبات قانونية ؟ لقد كانت فرنسا وكذلك انكلترا ، تسودان أفريقيا السوداء طيلة قرن ونصف . فماذا فعلنا لوضع حد لممارسة البتر اللاإنسانية ، عندما كانتا تمتلكان السلطة لمنع ذلك ، لكي تجيزا لنفسيهما الآن أن تجعلاه حجة للطرد بينما لم يعد الأمر في فرنسا يتعلّق إلا بحالات فردية نادرة جداً ؟ .

لقد سادت فرنسا على جزء كبير من العالم العربي - الإسلامي طوال أكثر من قرن . فهل كان من الصعب عليها ، نظراً لأنّ تعدّد الزوجات المحظور في قوانينها ، ولموجود بكل نفاق في عاداتها ، أن تبين بكل جلاء الانتقال من حالة قانونية إلى حالة فعلية ، عندما يكون تشريعنا غامضاً جداً في هذا الموضوع ؟ لماذا يجعل من ذلك

اليوم ، وبشكل مشوش ، حافظاً للتميز ، في حين لم تحدث أية حركة في هذا السبيل عندما لم يكن هذا الأمر يزعج تجارتنا أيام الاستعمار ، بل كان على العكس يوفر يداً عاملة رخيصة من جرّاء كثافة السكان أو عندما كانت هذه اليد العاملة ، في سنوات الإزدهار وحتى العام 1974 ، مطلوبة ومشودة ؟ حيثذ لم يقترح أحد قوانين بهذا الشأن ؟

وها هم مدافعونا الأفاضل عن الأسرة ، يريدون الإكثار من العقوبات القانونية في وجه التجمع العائلي . فهذا التجمع ليس خطراً مخيفاً - 29000 شخص سنة 1989 - ، بل هو موضوع دهماوية مُعدية ، لا يُراد أن يُترك أمر احتكارها لجان - ماري لوبين .

لا يمكن لسياسة كهذه أن تفضي في آن واحد لغير صعود الأصولية المحاربة فقط بطرق قمعية ، وصعود الجبهة الوطنية التي يُسلم بشروطها ومطالبها ، شيئاً فشيئاً وتنازلاً إثر تنازل .

فعندما يتحدث السيد ميتران عن « عتبة تسامح » ويصرّح ميشال روكار بأن فرنسا « لا يمكنها استقبال بؤس العالم كله » ، إنما يسترجعان بلغة أكثر حياءً أو أكثر تفخيماً ، الشعار الأكبر الذي صاغه لوبين ، منذ 1982 ، أمام الجمعيات العامة للجبهة الوطنية في نيس : « يتزايد عدد العاطلين من العمل بقدر ما تفتح حدودنا أمام العاطلين من العمل في العالم كله » .

وإذا استرجعت كل الأحزاب ، على هذا النحو ، موضوعات لوبين ، فمن السهل أن يكون فهمه ، وهو رائدها ، أصديق منها ، وأن تكون كل هذه التنازلات قد حدثت لصالحه : لصالح حزبه الذي كان يحتضر في زمن الإزدهار الاقتصادي مع حصوله على 1٪ من الأصوات في انتخابات 1974 التشريعية ، وحصوله على 44000 صوت سنة 1981 ، إلى أن نال - بعد تجميد الأجور والأسعار سنة 1982 - 4.400.000 صوت في الانتخابات الرئاسية سنة 1988 .

وسوف تكون آفاق صعود لوبين مفتوحة أكثر مع أوروبا 1992 ، التي ستطالب مثلاً ، وبحجة « الروح التنافسية » ، بمراجعة تخفيضية لكل ما يمس أجر اليد العاملة ، نظراً لأن فرنسا تتعلّى بـ 5٪ المعدل الأوروبي لـ « الأعباء الإجتماعية » .

فوق ذلك، سيكون في إمكان لومين إدعاء «الدفاع عن المصالح الفرنسية»،
من خلال انتقاده أوروبا ، « من تحت » ، من الزاوية القومية ، مشوهاً هنا أيضاً
المسألة الحقيقية : مسألة انتقاد أوروبا « من فوق » ، أي من زاوية انعزالها عن العالم
الثالث ، بينما مصلحة شعبنا ، ومصلحة الشعوب الأخرى ، تقتضي انفتاحها .

التضليلات

إن التضليلات تصرف النظر عن الاهتمام بالمسائل الحقيقية : فالمناورات السياسية ترمي إلى إخفاء القضايا الحقيقية ، من خلال توهيمنا بأن المعيار السياسي الذي يسمح بتصنيف الفرنسيين يميناً أو يساراً ، هو العنصرية . والحال ، يمكن تصنيف الفرنسيين « العنصريين » في مواجهة المهاجرين المسلمين ، « الأصوليين » .

ونكرّر أن العنصرية ، أي الاعتقاد بوجود أعراق عليا وأعراق دنيا - إعتقاد درومون في أثناء قضية دريفوس - ، لا تطول فرنسياً من ألف . وعلى وجه التقريب ، نجد النسبة نفسها من « الأصولية » لدى المهاجرين . وعندما يعبى هؤلاء « الأصوليون » جحافلهم ، مثلاً للمطالبة بإعدام رشدي ، لا يبلغ عددهم الثلاثمئة - ومعظمهم من الساذجين - من أصل ملايين المسلمين الذين يعيشون في فرنسا ؛ فيذهبون إلى جادة سباستوبول تلبية لدعوة محرض .

إن هذا الاستقطاب المصطنع يعود بالفائدة القصوى على لوبين . وما له دلالة هو النمو المقابل لحركة لوبين والـ S.O.S . إنها حركة عنصرية . وإن التحريك الاعلامي لهارلم دزير وتدفق المساعدات المالية الحكومية لحركته ، يسيران في الخط التصاعدي ذاته الذي يسير عليه لوبين والجبهة الوطنية ، الخط الذي يفترض بالحكومة أن تكافحه . لماذا ؟ لأن الحكومة تضع نفسها ، هنا أيضاً ، في ساحة لوبين ، كما لو كانت العنصرية ومعاداة السامية هدفاً لحركتها .

إن هتلر والنازية ، وهما التعبير الأرفع عن الأصولية ، لم يولدا فقط من مراهنة إنسان على الإذلال والبؤس المفروضين على الشعب الألماني بموجب معاهدة فرساي ، مثلما تولد اليوم في العالم الثالث الثورات والأصوليات من الإذلال والبؤس اللذين تفرضهما « السياسات التكميلية » التي يتتهجها صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي . بل ولدا أيضاً من غضب ملايين الألمان العاطلين من العمل ، المحشورين في طريق مسدود . لم يصل هتلر إلى السلطة بانقلاب ، بل وصل إليها بالانتخابات « الديمقراطية » حيث نال الأكثرية . فقد اجتذب إليه أصوات ملايين العمال الذين كان يعدهم بنهاية البطالة والعبودية . عملياً ، حلّ على طريقته مسألة البطالة إذ حوّل العاطلين إلى عمال في مصانع التسليح ، ثم حولهم إلى جنود ، ثم إلى جيش .

لكن دهماوية هتلر وجدت آذاناً صاغية ، في مواجهة أحزاب سياسية ، بلا مشروع ، تخوض معارك عقيمة للوصول إلى السلطة أو للبقاء فيها ، مستفيداً من تعب الشعب من هذه السياسة - الملهاءة ، ومن فساد الأحزاب . لقد كانت سياسة القادة الكاريكاتورية تلك ويأس الجماهير أرضاً خصبة وسماًداً يغذيان هذه الزهرة المرعبة .

في تلك الفترة ، ألم يكن هناك في فرنسا ، بلا طفرة ودون تبدل جذري في الاتجاه ، ظروف مماثلة بحيث كان في إمكان الأسباب ذاتها أن تنتج المسببات عينها ؟

بالنسبة إلى هتلر الأمس ، لم تكن « العنصرية » سوى ذريعة لبلوغ أهدافه في الاستيلاء على السلطة ، مستفيداً من الأزمة الاقتصادية - 9 ملايين عاطل من العمل في ألمانيا 1933 - ، ومن تفكك نظام فايمر البرلماني ، ومن فساد الأحزاب ، ومن العواقب الوخيمة لمعاهدة فرساي ؛ وبكلمة ، مستفيداً من يأس الشبيبة والعاطلين من العمل ، ومجتمع لا تقدّم له الأحزاب أي مشروع مجتمعي موثوق .

إن ثورة « العدمية » هي التي كان يمكنها وحدها أن تقدّم نفسها صراحة كثورة في ظروف كل القيم وتكتل الملايين من اليائسين ، الذين صاروا يائسين بسبب غياب الأفاق والمستقبل ، فكانوا عرضة وفريسة لأفحش أنواع الدهماويات الشعبوية . إن الرضع يتميز بتشابهات مع الوضع الذي أدى إلى ولادة ظاهرة لوين .

فقد أجاد هتلر تماماً تجنّب كل تدخل من جانب « الديمقراطية الليبرالية » المزعومة حين قدّم نفسه كبطل « مناهض للبولشفية » . وكان المطاردة الألمان المجتمعون في فولدا ، في 1930/12/24 ، قد وجّهوا النداء التالي : « لقد أدرك أدولف هتلر ، قائد الريش ومستشاره ، كارثة البولشفية في الوقت المناسب . ولقد كرّس نفسه كلياً لإبعاد هذا الخطر الفظيع عن شعبنا الألماني وعن الغرب بأسره . إن المطاردة الألمان يرون من واجبهم دعم زعيم الرايش في هذا الكفاح ، بكل الوسائل المتاحة أمامهم في المجال الديني » .

بالروحية ذاتها قام دالادييه وشامبرلان ، سنة 1938 في ميونيخ ، بتشجيع هتلر في صراعه مع البولشفية ، فقدّم له مفتاح غزو أوروبا من خلال تشيكوسلوفاكيا .

فلم تكن القومية والعنصرية ، بالنسبة إلى هتلر ، سوى غطاء لعزمه على الهيمنة . فكان يماهي اليهودي مع الطبقة المالبة ومع البولشفية في أن : البولشفية - اليهودية . لقد كان اليهودي هو كبش المحرقة ، علّة كل تعاسات ألمانيا ، كما هو المغربي ، اليوم ، في نظر لوبين ، مسؤول عن البطالة وعن نقص المساكن وانعدام الأمن ، الخ .

هذا معناه تقاسم الوهم ذاته والإنجرار وراء التضليل نفسه ، إذا ما نُظر إلى لوبين كمجرّد « معادٍ للسامية » . فمما له دلالة أن يدور الجدل حول لوبين نفسه وحول أقواله أكثر مما يدور حول عمله . لقد أفسحت وسائل الإعلام مجالاً لتجاوزاته الخطابية الوقحة حول « التفصيل » « Durafourcrématoire » ، أكبر مما أفسحت لمقترحاته الملموسة القاضية بطرد ملايين المهاجرين .

فمن غير المعقول وضع أقوال لوبين المعادية بدناءة لليهود جنباً إلى جنب مع عمله المبرمج لاستعداد الفرنسيين على المغاربة الذين هم مرماه الحقيقي إلى حد بعيد ، لأنّه يستطيع أن يعيّن ، حول هذه الموضوعات ، الملايين من الأغبياء الذين يرون في المهاجر العربي المنافس لهم في سوق العمل ، والمزعج في المساكن ذات الأجر المعتدل (H.L.M.) ، أو يرون فيه المنحرف المحتمل .

إنّه تضليل هارلم دزير والـ S.O.S . إنها العنصرية الموجهة من بعيد وبمهارة

على يدي جوليان دراوي وبرنار هنري - ليقي ، والتي نجم عنها نقل المركز الحقيقي للمعركة ، وهذا في الحقيقة ليس الهدف الواعي لجمهور المشاركين الذين ينضمون إلى الحركة بدافع الشهامة : « لا تمسوا زميلي ! » . إن التظاهرة المعادية لتدنيس كارپتيرا التافه ، هي خير مثال على هذا التضليل .

تعبئة هائلة .

ضد مَنْ ؟

ضد تجريد : العنصرية . لأنَّ أحد لا يعلم حتى الآن من هو الفاعل .

لكن لأجل مَنْ ؟ لأجل أعلام دولة إسرائيل - حيث يُقتل الأحياء يومياً - التي ترفرف فوق الهجوم الموجّه ضد الموتى . وحدها السيدة فاي Veil تجاسرت على الامتناع من وجود أعلام كهذه . وفي اليوم التالي ، أهينت وشتمت على جسارتها هذه .

أليس من المستحسن التذكير هنا بتأمّلات الكاتب طاهر بن جلّون في عدد لموند الصادر في 1982/9/27 ، غداة مجازر صبرا وشاتيلا في لبنان : « هناك تطابقات تغدو ، بقوة تكرارها ، مؤشراً كبيراً . واليوم ، صرنا نعرف كيف تستخدم محاولة اغتيال في أوروبا معادية للسامية ، ومَنْ يستفيد من الجريمة » .

ألا يمكنُ أنْ نضيف أنْ التنسيق الذي لا سابق له حول تدنيس كارپتيرا التافه ، جاء توقيته في فترة اغتيال 7 عمّال فلسطينيين في حيفا ، وهي عملية الاغتيال المثوية السابعة التي تقع منذ قيام الانتفاضة ، وفي فترة قيام لجنة الدفاع عن الأطفال - اللجنة الأميركية السويدية - عن كون مئة وستين طفلاً دون الخامسة عشرة ، قتلهم جيش الإحتلال في فلسطين ؟ فهل نذكرُ أحدٌ ، في مناسبة الاستفزاز الحقيق في كارپتيرا ، أنْ الحكام الإسرائيليين قاموا بجرف أراضي 350 قرية فلسطينية مع مقابرها ؟ .

القمة

هاكم مثلاً نموذجياً عن خبث الطريقة القمعية : التذرّع بجريمة ارتكبت بحق المدافن اليهودية للإنقضااض على المهاجرين ، والإدعاء بضرب لوبين وحده ، لاغتياال حرية الصحافة وحرية البحث التاريخي معاً .

على هذا النحو تمّ الانقياد المحتوم نحو القوانين الاستثنائية . وجاءت عواقب قضية كارپنترا كاشفةً وموحية : فكانت العقابة الأولى جرّ قادة الحزب الاشتراكي إلى سحب مشروعهم القاضي بمنح المهاجرين حق الاقتراع ، وذلك على الرغم من كون العلاقة بين الأمرين لا تبدو جلية . وكانت العقابة الثانية المبادرة التي أخذها الحزب الشيوعي الفرنسي ، والرامية إلى تحقيق الإجماع الفاسق : مشروع قانون بجعل المحاكم تحكم في الحقيقة التاريخية بكل ما يختص بالحرب العالمية الثانية ومنع المؤرخين من التشكيك في نتائج محاكمة نورمبرغ .

وبموجب « القانون الفاسق » ، « العاهر » كما كان يقول ديمقراطيّو القرن الماضي ، جرى إدخال مادة 24 مكرّرة ، في قانون 1881 حول حرية الصحافة : « سيعاقب بالعقوبات المقرّرة [. . .] أولئك الذين سيشتككون [. . .] بوجود جريمة أو عدّة جرائم بحق الإنسانية كما جرى تحديدها في المادة 6 للمحكمة العسكرية الدولية ، المادة الملحقّة باتفاقية لندن في 1945/8/8 » .

من الآن فصاعداً يمكن أن تغدو الحقيقة التاريخية رسميةً وغير قابلة للمس ، مقدّسةً بموجب القانون ولا يجوز في أية حال التشكيك في نتائج وخلاصات محكمة

نورمبرغ التي صارت ، على هذا النحو ، المعيار المعصوم والنهائي لحقيقة تاريخ الحرب العالمية الثانية . لم يحظَ أيُّ قرار محكمة يمثل هذه القوينة ، في كل التاريخ ولدى الشعوب كافة .

والحال فإنَّ محكمة نورمبرغ ، حسب اعتراف قضاتها بالذات وأولئك الذين شككوها ، هي « محكمة استثنائية » وهي « آخر أعمال الحرب » . كان مدَّعي عام الولايات المتحدة ، روبرت هـ . جاكسون يقول في خلال جلسة 1946/7/26 : « لا يزال الحلفاء في حالة حرب مع ألمانيا تقنياً ... وإنَّ هذه المحكمة ، بوصفها محكمة عسكرية ، إنما تمثل استمراراً لمجهود الأمم المتحالفة الحربي » .

يُحدّد نظام هذه المحكمة على هذا النحو : « المادة 19 : لن تنقيد المحكمة بالأحكام الفنية المتعلقة بتقديم الأدلة . سوف تنبئ وتطبق قدر الإمكان طريقة محاكمة سريعة - الصيغة الإنكليزية تقول «expeditive» عجلة - وغير مطابقة للأصول الشكلية ، وسوف تقبل كل وسيلة تقدر أنها ذات قيمة ثبوتية . المادة 20 : لن تشترط المحكمة وجوب تقديم أدلة معلومة من الجميع ، بل ستعتبرها أدلة مشبوهة . كما أنها تعتبر الوثائق والتقارير الرسمية لحكومات الأمم المتحدة أدلة صحيحة وموثوقة » .

حسبما ورد في تقرير سوفياتي ، كان عدد الموتى في أوشويتز قد بلغ 4 ملايين . وهذا الرقم هو الذي حُفر على نصب أوشويتز وفي الذاكرة الجماعية . أما متحف ياد فاشم في القدس فـ « كان يشير إلى عدد إجمالي دون ذلك العدد بكثير » ، كما جاء على لسان فرانسوا بداريدا ، مدير معهد تاريخ العصر الحاضر (المركز الوطني للبحث العلمي) ، في عدد جريدة لموند الصادر في 1990/7/23 . والحال ، فإن متحف أوشويتز كان قد أظهر - في عدد لموند الصادر في 1990/7/19 - أن « رقم 4 ملايين ، غير المستند إلى أي سند جدّي ، لا يمكن الأخذ به » .

ولو استندنا إلى أحدث الأبحاث وأوثق الإحصاءات ، لتوصلنا إلى نحو مليون قتيل في أوشويتز . وهذا الرقم الإجمالي يتفق عليه مجمل الاختصاصيين ، لأن هؤلاء يتواضعون اليوم على عدد للضحايا يتراوح بين 950000 و 1200000 ، وهذه أرقام هائلة . فمن لا يمكنه الاغتياب بنقص القتلى ثلاثة ملايين ؟ فحتى لو لم يقع في ذلك

المعسكر سوى بضع ضحايا ، لكان ذلك هائلاً ومرعباً .

كما أن هذه الوقائع التي لم تعد اليوم موضع شك أي اختصاصي ، كما كان يذكر بذلك مدير معهد تاريخ العصر الحاضر في عدد لموند الصادر بتاريخ 1990/7/23 ، لا يجوز في أي حال أن تفضي إلى التقليل الدنيء من الجرائم النازية التي كلفت العالم 60 مليون قتيل وتسببت في خلال الحرب العالمية الثانية بالآلام لا تُعد ولا تحصى ، وكان في عداد القتلى عدد كبير من اليهود ، ضحايا عنصرية هتلر وعدائته الوحشية للسامية .

إن كاتب هذه السطور ، الذي وقف ضد هذا الإرهاب الهتلري منذ غزو فرنسا - إذ جرى اعتقاله في 1940/9/14 - والذي عانى الاعتقال طيلة ثلاث سنوات في المعسكر نفسه ، مع صديقه برنار لكاش ، مؤسس الرابطة المناهضة للاسامية (LICA) ، يمكنه أن يقدم شهادة من خلال محنه الشخصية .

إن الحقيقة العارية تحمل في ذاتها تهمة شديدة . فهي لا تفتقر إلى التفخيم والترخيم ولا تشكو من التبخيس .

هكذا يتزايد ، على نحو فريد ، « مجموع الاختصاصيين » . عدد « التحريفيين » ! لأن من الواجب التقيد بتحديدات محكمة نورمبرغ ، طبقاً لأحكام قانون مايو/ أيار الفاسق (المادة 24 مكررة) . والحال ، فإن المادة 21 من أحكام هذه المحكمة « تعتبر وثائق وتقارير حكومات الأمم المتحدة الرسمية بمثابة أدلة صحيحة وموثوقة » . وفي هذه المناسبة يعتبر صحيحاً التقرير السوفياتي و« ملايين الأربعة » المحفورة في رخام أوشويتز وباد فاشم ، وفي « الذاكرة العالمية » .

إن قرارات محكمة نورمبرغ لن تشكل مرجعاً فقهياً وحسب ، كما هو طبعاً الحال بالنسبة إلى قرارات المحاكم العدائية ، الصحيحة وغير المفروضة مبدئياً ، بل ستكون لها قيمة معيارية لرسم حدود لا يمكن تخطيها ، تحت طائلة الملاحظات القضائية ؛ حدود للبحث التاريخي وللمناقشة هذه البحوث ونشرها أو للتعبير عنها في الصحافة .

لكي نسبر بطلان اقتراح كهذا ومدى فساد ، لنأخذ مثلين من نصوص باتت

منذ الآن تحت قبضة القانون .

هذان النصان هما لإثنين من أبرز المؤيدين تأييداً أعمى للأطروحات الإسرائيلية ، وهما عنوانان لكتابين يكشفان وحدهما عن نية مؤلفيهما : كتاب ليون-بولياكوف صلاة الحق اليوم ، وكتاب جيرار ريتلينجر الحل النهائي .

من الآن فصاعداً ، إذا أتى أحدٌ على الاستشهاد ببولياكوف الذي كتب في طبعة كتابه الأولى (1951) : « فيما يتعلق بالتصور الفعلي لخطة إبادة شاملة ، مات واضعوه الثلاثة أو الأربعة الرئيسون . لم تبقَ أية وثيقة ، وربما لم توجد أبداً أية وثيقة » ، فسوف يمثل أمام المحاكم بتهمة « زرع الشك » حول وجود مخطط إبادة . وسوف يتهم بجريمة « التحريفية » إذا استشهد بالطبعة الأخيرة سنة 1979 ، ص 124 ، حيث كتب بولياكوف : « هناك افتقارٌ إلى الوثائق الخاصة بمسار تكون فكرة « الحل النهائي للمسألة اليهودية » إلى حد أنه من الصعب ، حتى الآن ، أن يُقال كيف ، متى ، ومن قبل من بالضبط أعطي الأمر بإبادة اليهود » .

من الآن فصاعداً ، سيمثل أيضاً أمام المحاكم كل من يستشهد بمؤلف الحل النهائي ، المدافع الشديد والحازم عن الأطروحات الإسرائيلية ، جيرار ريتلينجر . فهو لا يتوصل ، مع أطيب إرادة الناس ، إلى رفع عدد الضحايا اليهود أكثر من 4500000 . وبما أن مؤلف هذا الكتاب لا يصل إلى الرقم الحتمي ، رقم الـ 6 ملايين الذي حدده المدعي العام جاكسون في نورمبرغ ، فمن الممكن أن يمثل أمام العدالة بتهمة « رفض وجود جريمة أو عدة جرائم بحق الإنسانية » وفقاً لمادة القانون المذكورة آنفاً . فهو إذ يُنقص ربع مقدار الجرائم النازية من خلال رفضه رقم « الستة ملايين » ، إنما يمكن إتهامه أيضاً بالرغبة في تبرئة هتلر والإعداد لنازية جديدة ! .

يمكنني شخصياً أن أشهد على ضرر قانون كهذا ، الذي يزيد من ضرر قانون 1972 ، نظراً لأنني عانيتُ محنة استعمال القانون الأول .

نشرت في جريدة لموند عدد 1982/6/17 ، مع الأب ميشال ليلونغ والراهب ماتيو ، مقالاً حول « معنى العدوان الإسرائيلي على لبنان » فأقامت علينا « الرابطة المناهضة للعنصرية واللامسامية » دعوى بتهمة « معاداة السامية والتحريض على

التمييز العنصري » . وفي ثلاث مناسبات ، رفضت دعاواها وحكم عليها بدفع النفقات . وفي 1983/5/24 استخلصت محكمة استئناف باريس : « نظراً لأن الأمر يتعلق بالنقد المباح لسياسة دولة وللإيديولوجيا التي تُلهمها ، ولا يتعلق بتحريض عنصري [. . .] ، فإنها ترفض دعوى الرابطة المناهضة للعنصرية واللاسامية (L.I.C.R.A) وتردّ كل طلباتها وتحكم عليها بدفع النفقات » .

بالطبع ، لم تُشر إلى هذا الحكم أية جريدة - ما عدا الجريدة التي كان مديرها جاك فوقيه متهماً وإيانا في وقتٍ واحد . والآن ، بفضل القانون الجديد الفاسق ، الذي يزيد من خطورة القانون السابق لأنه لا يمنح « حق الرد » إلا لبعض الجمعيات والروابط - المادة 7 من قانون 1990 - ، ستملك الرابطة المناهضة للعنصرية واللاسامية حق القول والفصل بين مَنْ يكون لاسامياً ومن لا يكون وأن تطلب ملاحقة أي كان باسم تعريفها هذا . ونظراً لأن هتلر ، المسؤول عن موت 60 مليون قتيل في العالم ، في خلال الحرب العالمية الثانية ، فإنه حسب القانون لم يرتكب جرائم ضد الإنسانية سوى تلك التي ارتكبها بحق اليهود . إن الجريمة النازية لم تكن بشيءٍ آخر سوى عملية إبادة واسعة . أما جرائمه الأخرى كلها فإنها تدخل في نطاق الحق العام المُسوّق في « جرائم حرب » نجد وصفاً لها في قانون 1964/12/26 . إن التاريخ الرسمي يفرض من الآن فصاعداً احترام هذا المعتقد .

وسوف يتعين على التلاميذ والباحثين أن يتقيدوا بهذه النسخة المقدسة .

- ب -

الحلول الحقيقية

إذن ، ما هي الحلول الحقيقية للمسائل التي تطرحها السرطاناتُ الأصولية من كل حذب وصوب ؟

إنّها تستلزم انقلاباً جذرياً في السياسة : تجاه العالم الثالث ، تجاه أوروبا ، تجاه البطالة ومجمل السياسة الإجتماعية ، تجاه الثقافات ، ثقافات الآخرين وثقافتنا . فهذه المسائل الأربع مترابطة ترابطاً وثيقاً . .

مسألة المهاجرين : الأصولية والانحماج

أسباب الهجرة

تمتدّ مرحلة الهجرة الأوسع من نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 ، إلى بداية أزمة 1974 الاقتصادية .

إن الواقعة الأساسية الأولى التي استخلصها ، في فرنسا ، مركز الإعلام التربوي في وثيقته حول « الهجرة » (ص 35) ، هي : « أن البلدان المصنّعة من أكبر المسؤولين عن الهجرة » .

ذلك أن تحطيم المنظومات الاقتصادية التقليدية والبنى في البلدان المستعمرة كان قد أظهر القانون التالي : إن نهب الثروات البشرية والمادية في البلدان المستعمرة ، التي تعتبر مصادر للمواد الأولية ولليد العاملة الرخيصة ، وسوقاً لتصريف منتجات المتروبول ، أدّى إلى تفكيك اقتصاداتها الخاصة بها ، وإلى تحديد كل فاعليتها ونشاطها بحاجات المتروبول .

إن اختيار صنع مستقبل جديد بدلاً من معاناة ضواغط الماضي ، يعني التسليم أولاً بأن مسألة الهجرة ليست سوى حالة خاصة من حالات مسألة عصرنا المركزية : مسألة العلاقات مع العالم الثالث ، بكلام آخر ، مسألة العلاقات مع الشعوب المستعمرة سابقاً . الهجرة ، تعني العالم الثالث في بلادنا .

لكي تعالج مسائل المستقبل بشكل جديّ ، لا بد من استذكار أسباب الهجرة التي أدّت إلى الوضع الراهن ، وتقديم جردة بهذا الوضع .

هناك ثلاثة أسباب رئيسة قادت فرنسا إلى الاستعانة بالوف الأجانب حتى تضمن إعادة إعمارها ما بين 1945 و 1974 . أولاً هناك الخسائر البشرية من جراء الحرب في أوروبا، ومعدّل الولاديّة الضعيف في فرنسا ما بين الحربين اللذان كانا يحتمان الاستعانة بيد عاملة خارجيّة .

ثانياً ، هناك الأعمال المقيّنة جداً ، في مصلحة الطرق ، في البناء ، في التعدين أو « سلاسل » صناعة السيارات ، التي لم تعد تجد فرنسيين مرشحين للقيام بها .

ثالثاً . هناك تفكك اقتصادات البلدان المستعمرة والبؤس الناجم عنها ، اللذان كانا يرغمان جماهير العاطلين من العمل ، على السّفر والهجرة ، وبالتالي ، جاءت الموجات الأولى من شمال أفريقيا ومن إفريقيا السّوداء .

إن الاستقلالات السياسية « للمستعمرات » القديمة لم تبدّل في الاتجاه تبديلاً ملموساً . فقد وُقّعت ، سنة 1963 ، معاهدات مع المغرب وتونس ، ثم مع الجزائر التي حصلت على أن تتولّى اختيار العمّال المصلحة الوطنية الجزائرية لليد العاملة (O.N.A.N.O) وليس الجهاز الفرنسي (O.N.I) .

سنة 1973 ، انقلبت الظروف الاقتصادية انقلاباً حاداً : فقد طاولت الأزمة مجمل القطاعات الصناعيّة تقريباً . زدّ على ذلك أن الولادات تزايدت شديداً في فرنسا من 1945 إلى 1965 ، فكان أبناء ما يُسمّى (Baby Boom) يتقدّمون إلى سوق العمل في عزّ الركود والنكوص .

وبما أن الحكومة لا تنظر إلى المشاكل إلّا من زاوية أحديّة الجانب ، وفقاً لحاجاتها فقط ، فقد قرّرت ، في 1974/7/3 ، وقف الهجرة ، مرتقبة الفرصة المواتية لطرده العمّال المهاجرين .

منذ 1982 ، « تجمّد العدد الأجمالي للأجانب في فرنسا . . . إنه يدور حول أربعة ملايين ونصف مليون شخص » ، حسب ما ورد في كتاب التوثيق الفرنسي : المهاجرون والأجانب في فرنسا ، الذي صدر في أيلول / سبتمبر 1989 . من بين

هؤلاء ، « يمثل المهاجرون الأوروبيون الأكثرية (56٪ مقابل 39٪ من إفريقيا السوداء وشمال إفريقيا) » ، حسب المعطيات الاجتماعية للمعهد الوطني للإحصاء (INSEE) سنة 1990 .

كيف يعيشون ؟

من الواضح أنهم يشغلون أعمالاً دنياً :

85,8٪ منهم عمال : 13,4٪ أعمال يدوية ؛ 34,5٪ عمال غير ماهرين (O.S.) ؛ 37,9٪ عمال مهنيون (O.P.) ؛ وهناك فقط 4,7٪ معلمون وكوادر .

من هنا شلال عواقب وعقبات ، مثال ذلك ما يتعلق بالسكن : 43٪ منهم يعيشون في « المخازن والمستودعات » ، و 17٪ في الأكواخ ، وبالتالي هناك 60٪ من ذوي المساكن الرديئة جداً . وهم من جهة ثانية ، أكثر الفئات التي تضربها البطالة ، خصوصاً من هم دون الخامسة والعشرين . وفوق ذلك ، نسبة حوادث العمل لدى المهاجرين هي تقريباً ضعف المعدل القومي ، والمغاربة هم الأكثر إصابة من سواهم ، نظراً لطبيعة الأعمال التي يقومون بها (بناء ، عمل ليلي ، الخ) حيث تكون الأخطار أعظم .

أما على صعيد الصحة ، مثلاً ، فهناك إصابات بالسّل لدى العمال المهاجرين تتراوح حسب أماكن العمل والسكن بين مرتين و 60 مرة أكثر من إصابات الفرنسيين ، وذلك بسبب سوء التغذية والمساكن غير الصحية ، المكتظة بالسكان ، حيث يُعتبر النوم والنظافة من الأمور الصعبة .

تضاف إلى هذا ، أمراض التكيف مثل الأمراض النفسية - الجسدية : قرحات معدية - إثني عشرية ، حالات انهيار عصبي ، أمراض عقلية ، الخ . وهي كلها استجابات فيزيائية للظروف المعيشية .

زد على ذلك أن الحياة المدرسية لأولاد المهاجرين تُكلّل بالفشل في معظم الأحوال . أولاً ، لأن هؤلاء التلاميذ يصطدمون بالعقبات نفسها التي يصطدم بها أبناء العائلات الفرنسية الأكثر فقراً ؛ وثانياً ، لأن المشاكل اللغوية ومشاكل التكيف مع طرق معيشة وتدرّيس تقتلعهم من جذورهم ، تنضاف إلى العقبات السابقة .

ردّات فعل الفرنسيين في مواجهة هذه المشاكل

لم ينلق الفرنسيون في أكثريتهم العظمى أية تربية تجيز لهم فهم هذه المشاكل ، من خلال التعليم في الكتب المدرسية ، ولا من خلال وسائل الإعلام ، التي يقوم عملها على التلاعب بالمعلومات أكثر مما يقوم على الإعلام .

إنّ التحليل النقدي للكتب المدرسية ، كما شرعت به جمعية « الإسلام والغرب » في فرنسا ، يُظهر إلى أي حد تُقدّم صورة الإسلام في شكل كاريكاتوري للأطفال ، وكيف تشكّل هذه الصورة عقبة كبرى على طريق الفهم والحوار .

إليك بعض الأمثلة :

– يُقدّم الإسلام كـ « دين جديد تماماً » مع إله : هو الله الذي يُعدّ غريباً عن التراث - المسيحي مثل غرابة جوبيتر الرومان . وهذا يحول دون وعي الوحدة الإبراهيمية لليهود والمسيحيين والمسلمين .

– يُقدّم الإسلام كظاهرة محض روحية ، الأمر الذي يحول دون فهم أصالة المجتمع الإسلامي ، ويضع طريقة الحياة الإسلامية، المفصولة عن الإيمان ، في باب الفولكلور .

– يقول كتاب مدرسي آخر إنّ هذه « الروحانية » تتميز بالإيمان بإله واحد أحد « حدّد مسبقاً قدر كل إنسان » ، الأمر الذي يرسّخ في ذهن الفرنسيين الصغار « راسوم المسلم المنقاد ، البليد ، الجبري » .

– لا يُعترف بخصوصية الثقافة العربية - الإسلامية ، فيجري تقديمها فقط كأنّها

تراث سابق منقول إلى الغرب . وبعد أداء هذا الدور ، يبدو المسلمون كأنّهم خرج التاريخ . وكأنّه لم يعد هناك شيء يمكن تعلّمه من هذه الحضارة المميّنة ! إن رؤية كهذه تجعل الحوار مستحيلاً - نظراً لعدم وجود شيء يمكن تعلّمه من الآخر - ونبرّر دمج المهاجرين المسلمين غير الماهرين ، في « الحضارة » الوحيدة الممكنة حضارة الغرب .

يمكننا الإكثار من هذه الأمثلة التي تُظهر مدى ابتعادنا عن توصيات اليونسكو ، سنة 1974 ، التي تنص على « أن يكون التعليم المدرسي إحدى الأدوات الرئيسة المشجعة على التفاهم والاحترام بين الشعوب وحضاراتهم وطرق حياتهم وأنظمتهم الإجتماعية » . لا سيما عندما نعتبر أن الصحافة والراديو- تلفزيون يكملان دور المدرسة في زيادة الحد من إمكانيات التخاطب .

إن هذه المؤامرات الكبرى التي يدبرها صانعو الرأي بها دلالتها المميزة ، لأنها تتجلى ، بشكل مضخم عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين ، وتتجسد في عملية تستهدف العمال الأكثر حرماناً . ومثال ذلك أن هناك في معامل رينو- قلن من أصل 15.000 عامل ، ثمانية آلاف مهاجر ، منهم 5000 مسلم ؛ وهناك في معامل رينو- بيانكور ، من أصل 12400 عامل ، نحو سبعة آلاف مهاجر ، منهم 5000 مسلم ؛ وهناك في معامل تالبو- بواسي من أصل 16000 أجير ، سبعة آلاف مهاجر ، منهم 6000 مسلم ؛ وفي معامل سيتروين أولناي ، من أصل 5300 عامل ، هناك 4000 مهاجر ، منهم نحو 3000 مسلم .

إن الأسباب الموضوعية لإضراباتهم - الأجور أو شروط العمل - تفسر غضبهم إلى حد بعيد ، غير أن وسائل الإعلام والسلطات تشغل أسطورة « قائد الأوركسترا السري » الآتي من الخارج . لقد مرّ زمن كان يُندد فيه بوجود « يد موسكو » وراء كل إضراب ؛ واليوم يُندد بيد الخميني أو « الأصولية » الإسلامية .

والمقصود هو خلق انعكاس إسقاطي مشروط ، من خلال إيهام الفرنسيين أن طرد العمال المهاجرين من شأنه حل مشكلة البطالة .

إن في ذلك لكذباً مشيناً . لأن دراسة المراكز التي يشغلها العمال المهاجرون تظهر أن 85٪ منها لا تجد مرشحين لملئها . وبالتالي فإن صرف 2.500.000 مهاجر يمكنه أن يوفر 450.000 فرصة عمل وأن يفكك اقتصادنا تفكيكاً عميقاً من خلال شغور المراكز الباقية (85٪) . ويمكن للبطالة أن تزداد من جراء ذلك ، وليس العكس .

ربما يكمن الخطأ الأسوأ في إيهام الفرنسيين ، على منوال التكتلات العصرية الجديدة والتجمعات الفاشية الجديدة الراهنة ، أن المستقبل معناه « فرنسا

للفرنسيين ، ، وطرده الأجانب منها ، ويمكن لهذا أن يعني إيهام المهاجرين أنهم بين خيارين إما الرحيل وإما الاندماج .

حتى أن أعقل محرري تقرير العمالة وعلاقات العمل في سبيل الخطوة الثامنة (1981-1985) ، كانوا في معرض تعليهم « للدور البيوي للعمال المهاجرين في الاقتصاد الفرنسي ، ينهون إلى « أن الدعوات المشجعة للرحيل الطوعي لا يمكنها أبداً أن تشمل أكثر من بضع عشرات الألوف من الناشطين . . . ويخشى منها أن تخفض عدد جماعة فاعلة سيتعين على فرنسا أن تستعين بها مجدداً في الغد » .

مع ذلك ، فلتتصور الفرضيتين من زاوية المستقبل : فرضية الرحيل وفرضية لمستقبل في المجتمع الفرنسي .

فرضية « العودة »

سنة 1977 ، كانت الحكومة قد تبنت سياسة دعيت سياسة « المساعدة على العودة » . وكانت تقوم على تقديم مبلغ عشرة آلاف فرنك لكل عامل مهاجر ، شرط أن يغادر فرنسا في خلال شهرين . في معظم الحالات ، كانت النتائج مؤسفة : فلم يكن حلاً أن يعود المهاجر إلى بلده لكي يجد نفسه فيها مجدداً بلا عمل ، وأن ينظر إليه أبناء بلده نظرة سيئة بوصفه منافساً مميّزاً ، وأن تعامله حكومته كرافض . وفي أحسن الحالات ، كان العمال المهاجرون الذين وفروا بعض المال قد وجدوا في المكافأة ، حافزاً لشراء سيارة تاكسي أو للعمل كسباك حرفي . لم يكن هؤلاء سوى متحايدين فرديين ، دون فائدة كبرى بالنسبة إلى بلدهم الأصلي . وفي كل الأحوال ، لا يشكلون حلاً لمسألة البطالة في فرنسا .

فالعودة - ولو بعدد محدود ، كما كان يتوقع ذلك مقرررو الخطوة الثامنة - لا يمكنها أن تكون فعالة إلا بثلاثة شروط :

- الأول : تنظيمها وفقاً لحاجات بلدان المنشأ .
- الثاني : استباقها بدورة تأهيل مهني لتلبية هذه الحاجات .
- الثالث : ضمان الاندماج من خلال عقد عمل عند الوصول .

تحققت خطوة مهمة على هذا الصعيد من خلال الاتفاقية الفرنسية - الجزائرية المعمودة بتاريخ 1980/9/18 ، التي لم يبدأ تنفيذها حقاً إلا مع تعميم وزارة التضامن الوطني الصادر في 1982/3/3 ، والذي يتيح للراغبين في العودة ثلاث إمكانيات : إما مساعدة - عودة أهم من المساعدة السابقة ؛ وإما دورة تأهيل مهني في فرنسا ، بحيث تستطيع الجزائر تقديم عقد عمل منذ الوصول ؛ وإما المساعدة على إنشاء منشآت صغرى ، على شكل قروض لا يتباع التجهيز الضروري من فرنسا .

مما لا شك فيه أن هذا التعميم يشكل تقدماً كبيراً ، خصوصاً بعد مجهود أنسنة هذه الإجراءات والتعاون مع الحكومة الجزائرية الذي قامت به السيدة جورجينا دفوا . غير أن ردة الفعل هذه اصطدمت بعقبتين : من جهة ، كونها لا تشمل سوى أقلية من العمال المهاجرين ، وبالتالي لا يمكنها أن تحل أية مشكلة حقيقية ، لا في الجزائر ولا في فرنسا . ومن جهة ثانية ، لأنها تظل حلاً فردياً - «غريباً» جداً - بينما يكون من الأفضل تجريب صيغة أخرى ، تأخذ في الاعتبار روحية الإسلام الجماعية . مثال ذلك : بدلاً من تقديم المكافآت للأفراد ، القيام بتقديمها لجمعيات عازمة على إنشاء تعاونيات لاستعمال العتاد الزراعي وصيانتها ، أو أي نوع آخر من المنشآت والمشاريع ، مع الحفاظ بالطبع على الجوانب الإيجابية الأخرى في المشروع : موافقة حكومة المنشأ على إنشاء وإدراج وحدات كهذه في إطار برمجتها الخاصة بها ؛ والتأهيل المهني ، غير المنظور إليه كوسيلة ترقية فردية ، بل كوسيلة لتكوين وحدات عضوية للإنتاج أو للخدمات .

غير أن هذه التعديلات للمشروع الأصلي لا تسمح بحل المشكلة الأساسية : تلك التي تتعلق بالسواد الأعظم من الشغيلة المهاجرين ؛ خصوصاً الشغيلة المهاجرين المسلمين ، لأن المشاكل الحضارية والدينية لا تطرح نفسها بمثل هذه الحدة على المهاجرين من أصل أوروبي ، اللاتينيين في معظمهم ، مثل الإيطاليين والبرتغاليين والإسبانيين المطبوعين بطابع المسيحية ، الكاثوليكية بوجه عام .

لكي نبني معاً مستقبلاً ذا وجه إنساني ، تظل المسألة الجوهرية هي عدم إرغام أحد على واحد من هذين الخيارين القاتلين لإنسانية الإنسان : إما الرحيل ؛ وإما فقدان كل هوية مقابل الإقامة ، من خلال تبني طرق حياة الغرب ونظرته إلى العالم .

وفي المقابل البقاء والحفاظ على شبه هوية معناهما الإنعزال والتهمس . فلا خيار آخر غير الاندماج أو الأصولية .

إن الاندماج والأصولية هما موقفان متوازيان يتضمنان رفض الآخر . هوذا رفض كل شيء لدى الآخر ما لم يندمج في أنماط معيشتنا وفي تصوّرنا للعالم ، كما لو كان لا يتعين علينا أن نتعلّم منه أي شيء ؛ وهوذا رفض للآخر بكلّيته ، في سبيل الانعلاق في خصوصية الذات ، بحجة المحافظة على الهوية الكاملة ، كما لو كان لا يتعين علينا أن نتعلّم أي شيء من الآخر .

هكذا يتأكل النقيضان ، الاندماج والأصولية ، ويُفقران بعضهما البعض .

التبدّل الضروري في العلاقات مع العالم الثالث

تتضمن مسائل الثقافة هذه والحوار بين الثقافات انقلاباً جذرياً في علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع العالم الثالث ، سيستطيع وحده أن يجعل الحوار الحقيقي ممكناً .

ولإقامة علاقات مع العالم الثالث ، ليس من شأنها أن تولّد ردّات فعل استيعادية وأصولية ، يُستحسن تبني موقف معارض تماماً لموقف صندوق النقد الدولي الذي يسود منطقة حالياً .

فسياسة صندوق النقد الدولي هي سياسة استعمار جماعي للبلدان الغنية ، التي حلّت محل الاستعمار القديم . فهي لم تعد تستوجب الاحتلال العسكري وسيطرة المتروبول مباشرة على الإدارة . إذ أن وسائل هيمنتها هي وسائل اقتصادية بالدرجة الأولى : فهي تشترط لتقديم قروضها ، فرض « سياسة تكيفية غايتها ضمان دفع فوائد الدين » .

وإن برنامجاً « تكيفياً » يستوجب : تخفيض قيمة العملة للحد من تشجيع الواردات ، ولزيادة تشجيع الصادرات ؛ إجراء تخفيضات تعسفية للنفقات العامة ، لا سيما على الصعيد الاجتماعي ؛ إلغاء المعونات والمساعدات للاستهلاك ، ومن ضمنه الاستهلاك الغذائي ؛ تحويل المنشآت العامة إلى منشآت خاصة ، و/أو زيادة تعرفتها (كهرباء ، ماء ، مواصلات ، الخ) ؛ إلغاء الرقابة على الأسعار ؛ « إدارة الطلب » ، وبكلام آخر خفض الاستهلاك المحدود بسقف الأجور ، تقليص

التسليف ، زيادة الضرائب ومعدلات الفوائد ، وكل هذا يرمي إلى خفض معدل التضخم .

إن صندوق النقد الدولي ، إذ يشترط باستمرار ضغط الموازنات الإجتماعية ، لا يطالب أبداً ، في المقابل ، بخفض النفقات العسكرية . والحال ، لا يبقى سوى نظام عسكري لاستنزاف دماء الشعب .

فالبلدان التي وقعت في أضخم المديونيات هي تلك التي عانت من الدكتاتوريات العسكرية : البرازيل ، الأرجنتين ، تشيلي - وهذه الأخيرة تسجل رقماً قياسياً : 1540 دولاراً للنسمة الواحدة . إن صندوق النقد الدولي ، بعد الاستعمار التقليدي ، إذ يفرض هكذا على بلدان العالم الثالث الفقيرة نموذجاً إنمائياً يرمي إلى جعل اقتصادها ملحقاً لاقتصاد البلدان الغنية وملبياً لحاجات نموها ، إنما يجعل من تخلف ثلثي العالم نتيجة طبيعية لنماء الآخرين .

سوف تزيد أوروبا 1992 من خطورة هذا الوضع أيضاً . ففي معظم الأحيان ، يجري نقد « أوروبا » هذه « من تحت » ، أي من زاوية المصالح القومية لبعض البلدان الأوروبية ، كفرنسا . ومن المستحسن إجراء النقد « من فوق » أيضاً ، من زاوية المجتمع الدولي ، على صعيد الكرة الأرضية ، فأوروبا هذه ستكون منفتحة جداً على الولايات المتحدة واليابان ؛ لكنها ستفقد اهتمامها بالعالم الثالث أكثر فأكثر . لقد سبق لها أن خفضت استثماراتها فيه خفضاً كبيراً - فرنسا خفضت النصف ، وألمانيا خفضت أربعة أخماس استثماراتها في إفريقيا - وأما القروض المقدمة للشرق فإنها تقتطع منهجياً من « مساعدات » العالم الثالث .

إنها سياسة انتحارية بالنسبة إلى الجميع : فبالنسبة إلى العالم الثالث تؤدي إلى « التهميش » ، وهذا تعبير وفح ورد في آخر تقارير البنك العالمي حول إفريقيا ، أي تؤدي بكل وضوح إلى الإفلاس والمجاعة ، ولكنها انتحارية أيضاً بالنسبة إلى البلدان الغنية ذاتها التي تخلق ظروف أزمة اقتصادية لا سابقة لها ، من خلال تحطيمها على هذا النحو لأسواقها المليئة الخاصة بها وحدها .

ولا يكمن الحل في إلغاء المديونية فقط ، ولو كان ذلك لصالح موبوتو أو

سواه ، ممن يمتصّون دماء شعوبهم . بل يكمن في انتهاج سياسة قروض معاكسة لسياسة صندوق النقد الدولي : فلا يجوز الإقراض أو التّمييز إلّا في المنشآت الملبّية ، لا لمصالح البلدان التي تقرض من خلال تصدير الأسلحة والمحطّات النووية والمشاريع الجنونية من حيث ضخامتها التي تؤدي إلى كوارث بيئية ، ومن خلال المنتجات الأنيقة التي تستوردها أقلية مدنيّة من الحكام والتجار الطفيليين ، بل لحاجات الشعوب الحقيقيّة ، مثلاً في القطاع الزراعي ، من خلال تصدير البذار المؤصّل والتجهيزات الزراعية المتكيّفة مع حاجات الفلاحين ومهاراتهم ، مما يؤدي إلى الكفاية الغذائيّة ، وليس إلى تحقيق الأرباح للشركات المتعددة الجنسيّة التي تتاجر بالآلة الزراعية ؛ وكذلك من خلال الصناعات التحويلية والتعليبيّة ، الخ .

بكلّمة ، من خلال توفير الظروف التي تسمح لهذه البلدان بكسر تبعيّتها تجاه السوق العالميّة . الناجمة عن الزراعات الأحديّة وعن تصدير المواد الأولية بأسعار منخفضة أكثر فأكثر ، وعن الانتاجات الأحديّة .

يمكن تقديم القروض لمنظمات أو لمنشآت قائمة على تعاون العاملين فيها ، سواء كانت تعاونيات أو منشآت وطنية يشارك فيها أكثر العاملين والموظفين ، والسكان الريفيّون مع تمثيل نسبيّ لعددهم الفعلي ، والأقليات الاثنيّة ؛ وذلك لأجل الحؤول دون استيلاء زُمَر أو سلطنة عميلة تستنزف بلادها من خلال تواطؤها مع الدائنين الأجانب ، على هذه القروض مجلّداً .

ويُلاحظ التوجّه ذاته في حقول الصحة والسكن والتربية وتأهيل الكوادر الوطنيّة المحليّة في كل المجالات .

إن هذا القلب للأولويات في تقديم القروض والاستثمارات ، يمكنه وحده أن يخدم في هذه البلدان الهدف المزدوج والذي لا يتجزأ للديمقراطية الحقيقيّة قوامها المشاركة الشعبيّة والتنمية الصحيحة : تنمية البشر لا تنمية أرباح أثرياء الخارج والمتواطئين معهم في الداخل .

هل هذا المشروع خيالي ؟ وهل يقوم فقط على شعور أخلاقي من طرف « مؤيدي العالم الثالث » ؟ إطلاقاً ، لأن هذا المشروع يلبي أيضاً مصالح البلدان

الغنية على المدى الطويل .

تشدد السيدة سوزان جورج ، في كتابها حتى العنق ، الذي أصدرته منشورات La Découverte سنة 1988 (ص 369) على واقعية هذه المقترحات : إن بلدان العالم الثالث المسحوقة اليوم بديونها ، كما تقول « من المفترض بها استغلال التناقضات بين مصالح البنوك الدولية ، وكل قطاعات اقتصاد الشمال الأخرى : فبينما تتغذى البنوك من الأزمة ، يشهد الصناعيون والزراعيون هبوطاً في مبيعاتهم لأن العالم الثالث لا يستطيع الإنفاق على الأغذية المستوردة أو التجهيزات » .

أمام مشروع كهذا ، كم يبدو مخيفاً اشتراط « تعدد الأحزاب » لتقديم قروض ، كما جرت المطالبة بذلك في قمة لابلول الفرنسية - الإفريقية (حزيران / يونيو 1990) ، حيث أوكل أمر إعداد اللقاء القادم بعد عامين ، لواحد من أكثر الطغاة قمعاً وفساداً ، ومن أشد الطغاة الذين يكرههم شعبهم . هذا الأمر يعني ، بين أمور أخرى ، أن فرنسا ستواصل دعمها له إلى ذلك الحين ، ضد شعبه .

وهذا يعني أيضاً دفع زبائن في العالم الثالث إلى الإفلاس وجعلهم زبائن غير مليئين .

في المقابل ، من الواقعية إدراك النتائج الحالية : « لقد غرقت بلدان العالم الثالث في الديون حتى العنق ، لأنها تقبلت واستبظنت وقلدت نموذج التنمية التي يشجعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي » .

من الملح بالنسبة إلى فرنسا مثلاً أن تتوجه بقوة نحو بقية العالم وإجراء هذا الانقلاب لسياسي تجاه العالم الثالث ، بدلاً من الاندماج في النادي « الأوروبي » لقدامى المستعمرين الذي تشكل منه « أوروبا الإثنا عشرية » . من الملح التخلص من الهيمنة المصرفية ومن سياسة شيلوك القصيرة النظر التي تستنزف العالم الثالث ، من خلال تشديدها على دفع الديون ، فتمنعه بذلك من أن يكون شريكاً ناشطاً في الاقتصاد العالمي . في المقابل ، إن المساعدة على إنماء « من الداخل » متحذري تاريخ البلد وثقافته ، وموجه نحو الحاجات الحقيقية لجماهير شعبه ، هي الخيار الوحيد الذي يسمح - خلافاً لسياسة المصارف التي تطالب بدفع الديون المتأخرة ،

وتكوّن من خلال ذلك اقتصاداتٍ مشوّهة ومبادلاتٍ لا متكافئة أكثر فأكثر - بسجم حاجات الطرفين : إتاحة الفرصة للتنمية وللمشاركة الديمقراطية في بلدان العالم الثالث ، وبذلك إعطاء دفع جديد للصناعات والزراعات في البلدان الغربية عبر أسواق أوسع وأصحّ ، بحيث تُخلق فرص عملٍ حقيقية - وليس « فرص عمل صغيرة » - في العالم « الغربي » .

تبقى مشكلة البطالة هي المشكلة الأساسية . فليس صحيحاً أن من الممكن حلّها من خلال إنشاء « السّوق الأوروبيّة الكبرى » . بل الأمر على العكس : إذ أن تفاوت مستويات المعيشة - مثال ذلك أن عاملاً برتغالياً أو يونانياً يكسبان أقل بخمس مرّات من عامل ألماني ، وكلهم لهم المهارة نفسها - وأنّ الأقطاب الجاذبة للأكثر حرماناً ، سينزعان إلى تكوين عالم ثالث بديل في أوروبا بالذات . إنّ جمع أسواق بلدان ذات بُنى اقتصادية متقاربة وبالتالي متنافسة ، لن يوسّع الأسواق بل سيزيد من حدّة المنافسات والسعي وراء خفض المداخل عبر تخفيض « الأعباء الاجتماعيّة » . لأنّ هذا هو قانون التنافس الحديدي .

في المقابل ، يمكن لمداواة اقتصادات العالم الثالث وتجهيزها لتلبية حاجات مجتمعاتها أن يفتح آفاقاً ويعطيا الأولوية للإنتاج الصناعي والزراعي في الغرب ذاته - على الأولوية المصرفيّة والصيرفيّة . ذلك لأنّ حصر إنتاج قمح المزارعين بأمركا ، أو حصر إنتاج اللبن بفرنسا ، لا يعني أن كل الناس عندهم فائض من الخبز أو من الزبدة . إنّ في ذلك لكذباً مماثلاً لكذبة وضع العمال الفرنسيين في مجابهة العمال المهاجرين ، من خلال إيهامهم أن هناك فائضاً من اليد العاملة وليس هناك عمل كافٍ ، في حين توجد سوق محتملة ، غير محدودة عملياً ، لصنع تجهيزات ضرورية للعالم الثالث . ولكنّ ينبغي لأجل ذلك عدم تحطيم المزيد من قدراته الشرائيّة . وهذه القدرات يجري تحطيمها اليوم من جرّاء الديون وفوائد الديون التي تدفع للمصارف عبر المبادلات اللامتكافئة ؛ ومن خلال بيع أسلحة لا تفيد سوى مصالح أولئك الذين يصنعونها ولا تستخدم إلّا للقمع الذي يمارسه الحكّام الذين يبتاعونها ، هكذا تولد انتفاضات الشعوب التي لا تُلبّي حاجاتها الحقيقيّة .

هوذا الانقلاب الكبير الذي يفرض نفسه ، في هذا العالم الذي يعيش

بالمقلوب ؛ الانقلاب الضروري لإنهاء الفوضى والعدم . هنا يكمن فقط العلاج الحقيقي لصعود الأصوليات من كل الأنواع ، الناجمة عن المحابطات والمكبوتات وعن نفي الحاجات الفعلية ونفي الهوية الشخصية للسواد الأعظم ، وعن جوفه الديماغوجيات والمزايدات والعدوانيات التي تجد في هذا التفجّل مسودتها الثقافية لمثلّي .

في مواجهة كل تضليلات مؤرخي السياسة ومقالب وسائل الإعلام ، من الضروري التذكير بأنّ التبدل الأساسي في علاقاتنا مع العالم الثالث هو مفتاح العقد لكل بناء للمستقبل . ويتوقّف حل المشاكل الأخرى على هذا الاختيار الحاسم والملح : حل المشاكل من تكاثر البطالة إلى الأصولية ، ومن الاقتصاد إلى الثقافة .

من العبث الكلام على أي حوار ما لم تتوفّر الشروط التي تجعله ممكناً : فليس هناك حوار حقيقي بين السيد والعبد ، بين المُجَوّع وذلك الذي يرمي إلى التمسك بسلطة تجويعه .

اليوم ، العالم واحد .

ومن الآن فصاعداً ، لا يمكن حل أية مشكلة في إطار أمة واحدة ، أو انطلاقاً من آراء جماعة دينية أو روحية واحدة . وعلى هذا النحو ، يتحتم أن تُدان القوميات - جميع القوميات - ، والتكتلات - كل التكتلات - ، الغربية الشرقية أو الأوروبية ، والأصوليات - كل الأصوليات - التي تدعى تقديم حل سحري لكل الأمراض وتنفي كل مقارنة أخرى غير مقاربتها .

إن الحدث الجديد في عصرنا هو أنّ هذه الرؤية الكوكبية للواحد لم تعد مثلاً بل صارت واقعاً حقيقياً ، صارت واقعاً لا يمكن خرقه تحت طائلة الموت .

فالمزاوجة القاتلة بين الصاروخ والذرة ولدت تهديداً شاملاً : إذ أن توازن القوى القديم صار توازن رعب حيث يملك كل طرف القدرة على تدمير الآخر وتدمير ذاته بذاته .

إن القمر الصناعي الذي يتصل بال تلفزة يجعل العالم حاضراً في كل نقطة من

المعمورة . وان السوق العالمية تجعل من تخلف البعض نتيجة طبيعية لنماء الآخرين .

لم يعد الواحد والكل دعوة أو طوبى لا غير .

فالواقع الأعمق يقدم لنا صورة هذا المثال في العلم الأكثر حداثة : إذ أن الفيزياء تكشف لنا عن تفاعل شامل داخل الذرة ، وذلك خلافاً للتصور القديم للذرة ، كجزيء فريد منفصل بفراغ عن الجزيئات الأخرى . إن لكل شيء جذوره الممتدة حتى تخوم الكون ، فالكون موجة بلا حدود ، في محيط طاقة بلا شواطئ يسكنه الآخرون كافة : إنه الآخرون كلهم .

قَتَام

الدَّسْوَار

في عصرنا ، حيث تتوفر للبشر الإمكانيّة التقنيّة لتدمير الإنسانية ، لم يعد أمامنا خيار إلا بين « تدمير متبادل مضمون » - Mutual Assured Destruction - وبين الحوار .

وهكذا لا يمكن حل أية مشكلة في إطار أية جماعة جزئية ، نظراً لشموليّة الترابط ، ولذا صارت الأصوليّة ، الدينيّة أو السياسيّة ، التي تدّعي امتلاك حقيقة كليّة لحل كل المشاكل وفرض حلّها ، من أسوأ المخاطر .

يهدف الحوار إلى اكتشاف مشترك للقيم المطلقة التي يمكنها وحدها ، في المرحلة الراهنة ، أن تسمح لنا بالتغلّب من الأدغال الإنتحارية ، من غابات الفرديّات والقوميّات ، ومن عصبيّات المعتقدات أو الحزبيّات .

لكنّ لن يكون هناك حوار حقيقي ما لم يقتنع كلّ منا بأن عليه أن يتعلّم شيئاً ما من الآخر ، وبالتالي ما لم يكن مستعداً لإعادة النظر في معتقداته الخاصّة به .

إن حواراً كهذا يستوجب مناعة ذاتية في مواجهة بعض الغوايات : غواية نفّي كل ما ليس هو « حقيقتنا » ؛ مثلاً : « لا خلاص ، خارج الكنيسة » . وغواية استبطان عقيدة الآخر : « حقيقتنا » تتضمّن كل شيء ، ونحن نحتل هذه القمّة في هرم المعتقدات ، نظراً لأن الآخر ليس سوى مرحلة عابرة . غواية وضع كل شيء على مستوى واحد : إننا نسير على دروب متوازية . الأمر الذي يستبعد اللقاءات ... والمبادلات .

لا يمكن أن يتحقق الإغناء المتبادل في الانتقائية والالتباس ؛ فالإغناء يستوجب أولاً تفريقاً واضحاً بين الإيمان من خلال ثقافة ، وبين الموروث التاريخي والإيديولوجيا . فالإيمان طريقة عيش ناجمة عن اليقين بأن الحياة لها معنى ، وأن العالم واحد . وأنا مسؤولون شخصياً عن إتمام هذا المعنى وهذه الوحدة .

هذه مصادرة بديهية ، إنها في وقت واحد لا يمكن إثباتها وضرورية لانسجام حياتنا ودلالاتها ، تماماً مثل مصادرة إقليدس التي لا يمكن البرهان عليها والضرورية مع ذلك لبناء جدران أو لوحات عمودية .

في هذا المستوى ، لا يكون الحوار ندوة لمتخصصين في تاريخ الأديان المقارن ولا حتى لقاء بين لاهوتيين من مذاهب مختلفة . إنه اجتماع أصحاب دين يتقبلون الفرضية والمخاطرة الحيوية القائلة إن عقيدة الآخرين يمكنها إغناء عقيدتهم الخاصة ، وتجعلهم يكتشفون في ذواتهم أبعاداً تكون مغيبة أحياناً . وهذا يفترض السعي إلى فهم الآخر ليس كموضوع معرفة خارجي ، بل داخل ذاته ، عندما يجعل المرء من ذاته مسألة . نظراً لأن الإيمان هو من نوع الأسئلة . لا من نوع الأجوبة .

فهل تجري كل الأديان وكل أشكال الحكمة نحو هدف واحد ؟

هل يمكن التفكير بمعزل عن مقارباتها للمطلق ؟

هل يمكن أن نحياها معاً ؟

ليس هناك معتقد ولا أمة يمكنها استنفاد تجربة المطلق ، ولا تغليب وحدة المعمورة على الانتفاضات النوعية وأصوليات الأفراد والأمم والكنائس أو الأحزاب .

إن انتصار المستقبل على الماضي ، انتصار الواحد والكل على الخصوصيات القديمة ؛ انتصار الحوار على الأصولية ؛ والتوافق على التفوق ، سيكون انتصاراً للروح . لأن الأسلحة ، خلافاً لما يعتقد « الواقعيون » الأدعياء ، ليست هي القوة . فالأسلحة هي البشر الذين يحملونها وعندما ينكسر شيء ما في رأس أو في قلب هؤلاء البشر ، فإن الأسلحة مهما كانت متطورة ، تسقط من أيديهم ، ويحزب النصر ذلك الذي كان الاستراتيجيون العسكريون أو السياسيون يعتقدونه الأضعف . لأن الإيمان لا يدخل في داراتهم الإلكترونية . هوذا منذ هيروشيما الاختبار الثابت

لعمري ، خلافاً لتوقعات الخبراء المزعومين : فقد انتصر الشعب الفيتنامي على الجيش الأميركي الذي يملك تقنية وقوة نارية ولوجستيكية أرقى بمئة مرة ؛ كما أن الشعب الجزائري أجبر الجيش الفرنسي على الرحيل ؛ وفي إيران ، انتصر شعب مجرّد من السلاح على « خامس جيش في العالم » وعلى دعائمه الأميركية ؛ وقامت شعوب الشرق بكسر النير الأكثر عتوّاً . . .

إن أقوى العقبات هي في داخلنا وفي السلطة الكلية لوسائل الإعلام . فغزوها الداخلي للنفس يكسر الروح النقدية ، وحتى القدرة (والرغبة) في قول « لا » لعالم اللامعنى السائد ، لاقتصاد موقه العمياء المتتصر ، لإهانة « أسلحة ردعه النووية وجيوشه التي لم يعد لأي منها ، من أكبرها إلى أصغرها ، أي دور في الدفاع الوطني ، بل صار دورها محصوراً في القمع الداخلي أو في التدخلات الفجائية لبلدان ما بعد الاستعمار . وهي في مهازل الثقافة حيث تدخل الموسيقى في تاريخ الضجيج وصمم الأذن والروح ، وحيث تقدّم السينما ، في ظل الهيمنة الأميركية نماذج للمسالك الدامية ، وحيث يقدم التلفزيون من أفلامه إلى « أخباره » ، ومن ألعابه إلى إعلاناته ، ومن برامج الرياضيّة حتى منوعاته ، بتخدير الفكر الناقد . إن الثقافة تولّد السلبية والأحاساس بالعجز ، وتعطي عن العالم الصورة الوحيدة لبهارجه أو لمظاهره العنيفة ، وتنطلق من القول بغباوة الجماهير التي تكونها وتثقفها .

المطلوب اليوم في مواجهة هذا الاحتلال الداخلي للأصوليّة ، لأعداء الفكر والروح ، أن ندعو إلى يقظة الأحياء ، وأن ننظّم شبكات مقاومة ، مقاومة اللامعنى .

ويلزم لذلك القوى الموحدة لأهل الإيمان كافة ، لكل أولئك الذين يراهنون على أن للحياة معنى . كما يلزم التخلص الشديد من أعباء الماضي ، وتجرّد كل منا من الابتسارات أو الأفكار الشائعة التي تشوّه إيمانه الشخصي ، حين تفصله عن الآخرين .

إن كنتُ لا أضيء

إن كنتُ لا تضيء

إن كنّا لا تضيء

فكيف ستتقلب الدياجيرُ نوراً ؟

فعلى الدوام ، تولد الأصولية الدينية أو السياسية ، من إحباط أمام عزلة عالم بلا هدف وبلا معنى .

وإن البشر اليائسين ، بلا مستقبل ، هم طرائد لكل « العدميات » أمام « قيم » مزعومة لم تعد تمد الحياة بالثبات والدلالة ؛ كما أنهم طرائد للحركات المهدوية ، للمهدين الدجالين ، الذين يعدون بملكوت إله ، أي إله كان .

عندئذ تخيم الغيوم الرمادية على مسيرات الجمهور الذي يحمل المشاعل في نورمبرغ ليحرق فيها الكتب كرموز لحكمة زائفة كانت توصل إلى الهلاك ، وليحتفل بالأساطير القديمة وبالطقوس الحربية للإله وتان Wotan.

لا يمكن الخلاص من أجوبة الأصوليات الزائفة هذه إلا من خلال إيقاظ الناس وتنبيههم إلى معنى الأسئلة الصحيحة .

السؤال أولاً عن نظام اجتماعي ، اقتصادي وسياسي ، يتيح لكل منا إمكانيات التفتح الكامل للثروات التي يحملها في ذاته ؛ وكذلك السؤال عن البديهيات التي يقوم عليها مثل هذا النظام ، والتي تعد أصل كل رؤية دينية للعالم ؛ لعالم مقطوع ، على مشرحة الوضعية ، إلى أشياء معزولة وإلى أفراد يمثلون التشويه ذاته ؛ ومن هذا العالم بالذات ، يتعين انبعاث وهي وحدة هذا العالم حيث لا يوجد كل كائن إلا من خلال علاقته مع كل الآخرين ، ويكون له معنى عبر هذه العلاقة وبها .

نظن أنك « متصل » ؟ متصل بماذا ؟ بنقيض الحياة .

إنك على شفا جُرف هار ، أو في قفص التسابق البشري (Walkman).

إنك جائم على طرف أجنحة ذبابة تتخبط في دبق الإعلانات ، في السوق الكبرى .

إنك مرتبط بصدى حيوات زائفة ، مصنوعة من مسلسلات الكولت ومن رجال الشرطة والإنفجارات ، جائم أيضاً فوق غصن إعلاني ، وراء ألعاب الذاكرة لكي تنسى ؛ جائم وراء الشعار السخيف لإعلانات اليانصيب : « هذا سهل وهذا يعود عليك بالثروة الهائلة » .

فيا آيتها الآلات الموجهة من بعيد انفصلي ، اقطعي أجهزة تبديلك ! اخرجي من سجونك ، طالما أنه لا يزال يوجد بشر في الخارج ، بشر حقيقيون ، يتكلمون بلغة الإنسان ! طالما لا يزال هناك أشياء لها عطوراتها في هواء الزيتون ، ولها حبها في ظل الجنس ، ولها موسيقاها رغم الهستيريا ، وشاعرها المتيم أو الصوفي رغم « الإنسان الآلي » .

عندئذ لن نعاني مرارة الحاجة إلى أية أصولية ، لكي نجد في القطيع بديلاً عن المجتمع ، وفي التعصب بديلاً عن الإلهي .
إن كل تربية وكل فن وكل سياسة لا تساعد على هذا الإدراك لما هو إنساني حقاً في الإنسان ، إنما تقودنا إلى انتحار كوني شامل .

شنتير ، 1990/9/15

الفهرس

5	إستهلال
9	مدخل : ما الأصولية ؟

الباب الأول الأصوليات الغربية

17	I . الأصولية العلموية
25	II . الأصولية الستالينية
38	III . الأصولية الفاتيكانية

الباب الثاني أسباب الأصولية الإسلامية

59	IV . آثار الاستعمار : الإسلامية الجزائرية
63	V . انحطاط الغرب : الإسلامية الإيرانية
70	VI . الأصولية الإسرائيلية وأصوليات الشرق الأدنى
73	VII . الأصولية السعودية والإخوان المسلمون

الباب الثالث الجامع المشترك بين الأصوليات الإسلامية

82	VIII . خلط الشريعة والفقه
96	IX . إنبعث الإسلام ؟

الباب الرابع
كيف تُكَافَحُ الأصولية ؟
أ . ما لا يجوز فعله

- X . التنازلات 101
XI . التضليلات 108
XII . القمع 112

ب . الحلول الحقيقية

- XIII . مسألة المهاجرين : الأصولية والاندماج 118
أسباب الهجرة - ردات فعل الفرنسيين في مواجهة هذه المشاكل -
فرضية العودة
XIV . التبدل الضروري في العلاقات مع العالم الثالث 126
ختام : الحوار 133

ROGER GARAUDY

INTÉGRISMES

Texte traduit en arabe

par

Dr. Khalil A. KHALIL

EDITIONS 2000

Paris

الأصوليات المعاصرة

إن الأصوليات، كل الأصوليات، أكانت تتمتع بأطية أو مثالية، مسببة، يهودية أو إسلامية. تشكل اليوم الخطر الأكبر على المستقبل. . . . حيث لا يمكن حل أية مشكلة انطلاقاً من مجتمع جزئي واستناداً إلى معتقداته الجامدة.

إن هذا الكتاب سيجعل أسنان الأصوليين من كل اتجاه، قصطت، لأن أحداً لا يقبل أن يسمى بهذا الاسم.

فالمحاور هو نقض الأصولية. لكن ليس هناك حوار بين السيف والعبء. إن الحوار تضليل. إن لم تكن المشاكل الأساسية التي يولد تفاسيرها الأصولية، العلاقات مع العالم الثالث، وكل ما يتجمعه هذه من البطالة إلى الهجرة، إلى الاعتراف بملف الأخيرين ومقتلهم.

إن الأصولية تثير مسألة تضرب جذورها في الاقتصاد والسياسة. لكنها في الوقت ذاته قرحة روحية أكمل، تهدد الحضارة بكاملها.

إن هذا الكتاب سيعيد جميع القراء المعتادين، بهكم التوضيح الإعلامي، على الخلط بين الأصولية والإسلامية.

السواتع أن الأصولية ولدت، في العالم الثالث وبكل أشكالها، من زعم الغرب. منذ النهضة، فرض نموذج الإنساني والثقافي.

من هنا يصدر خلط الكتاب: الأصولية الغربية هي المسألة الأولى، ثم ولدت كل الأصوليات الأخرى رداً على أصولية الغرب.

روحية غارودي